دولة فلسطين
محافظة القدس الشريف

تقرير جرائم الاحتلال الإسرائيلي في محافظة القدس خلال النصف الأول من العام 2025

Report Of Israeli Occupation Crimes In Jerusalem Governorate First Half Of 2025

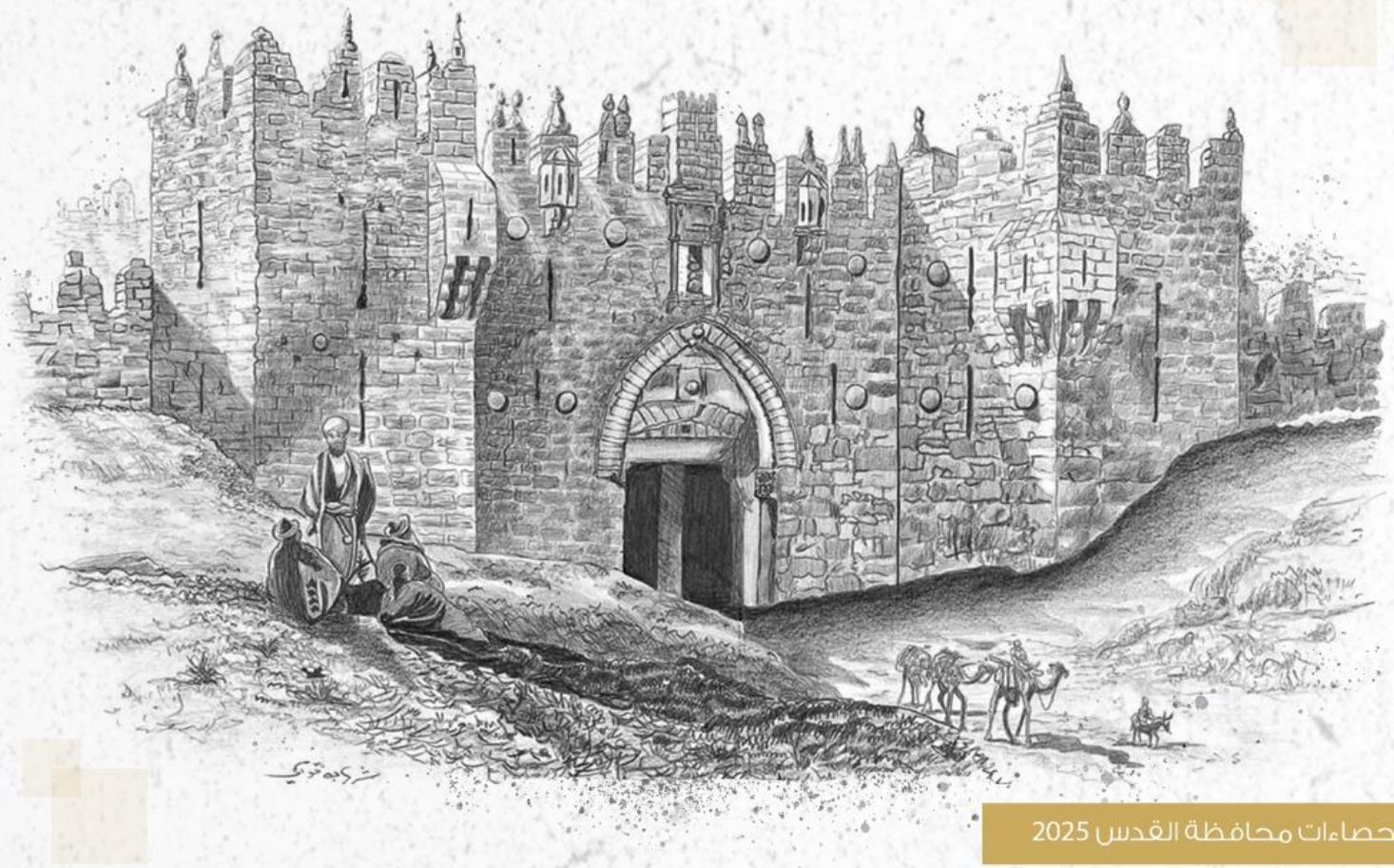

www.jerusalemgov.ps

pr.unit@jergov.ps

00972562800774

Jerusalem Governorate - محافظة القدس الشريف

jerusalem_governorate

Jerusalem Governorate - محافظة القدس الشريف

Jerusalem Governorate

jerusalemgovernorate

إعلام محافظة القدس

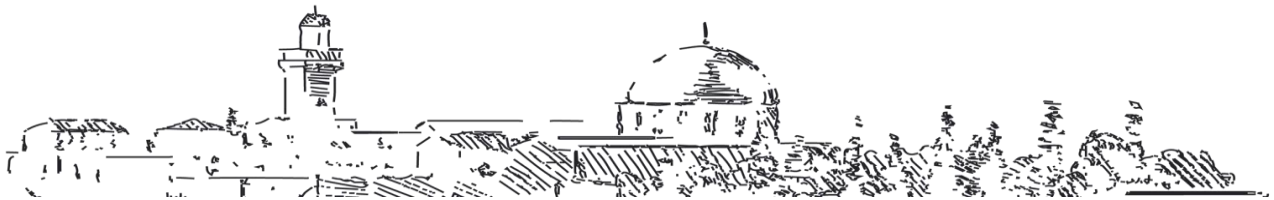

الفهرس

البيان	رقم الصفحة
المقدمة	4
الشهداء	5
ملف الشهداء المحتجزة جثامينهم لدى الاحتلال	7
الجرائم والانتهاكات في المسجد الأقصى المُبارك	8
اعتداءات المستعمرين	15
الإصابات المسجلة	21
حالات الاعتقال	26
قرارات المحاكم الاحتلالية ضد المقدسيين	29
عمليات الهدم والتجريف	41
قرارات الهدم والإخلاء القسري ومصادرة الأراضي	47
المشاريع الاستعمارية	50
استهداف الشخصيات الوطنية والدينية	67
انتهاكات الاحتلال بحق الأسرى المقدسيين	69
الجرائم والانتهاكات ضد المؤسسات والمعالم المقدسية	73
حظر الأونروا وإغلاق مدارسها	76
الحواجز كأداة تهويد: عزل جغرافي ودفع نحو الهجرة	79
الاحتلال يستهدف الحضور المسيحي في القدس	80

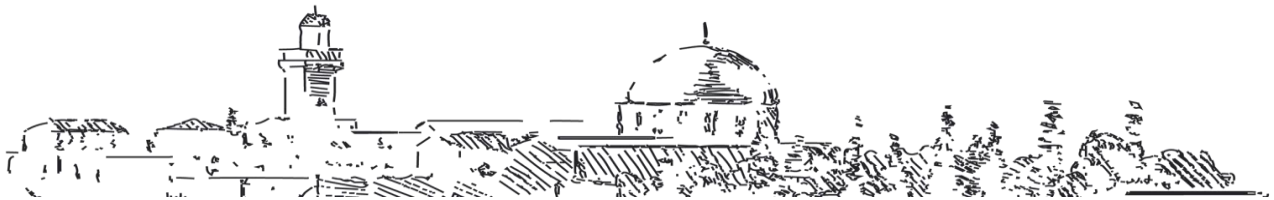

تقرير جرائم الاحتلال الإسرائيلي في محافظة القدس

خلال النصف الأول من العام 2025

(10) شهداء و(404) حالات اعتقال و(186) عملية هدم وتجريف و(33634) مستعمرًا اقتحموا المسجد الأقصى المبارك خلال النصف الأول من العام 2025

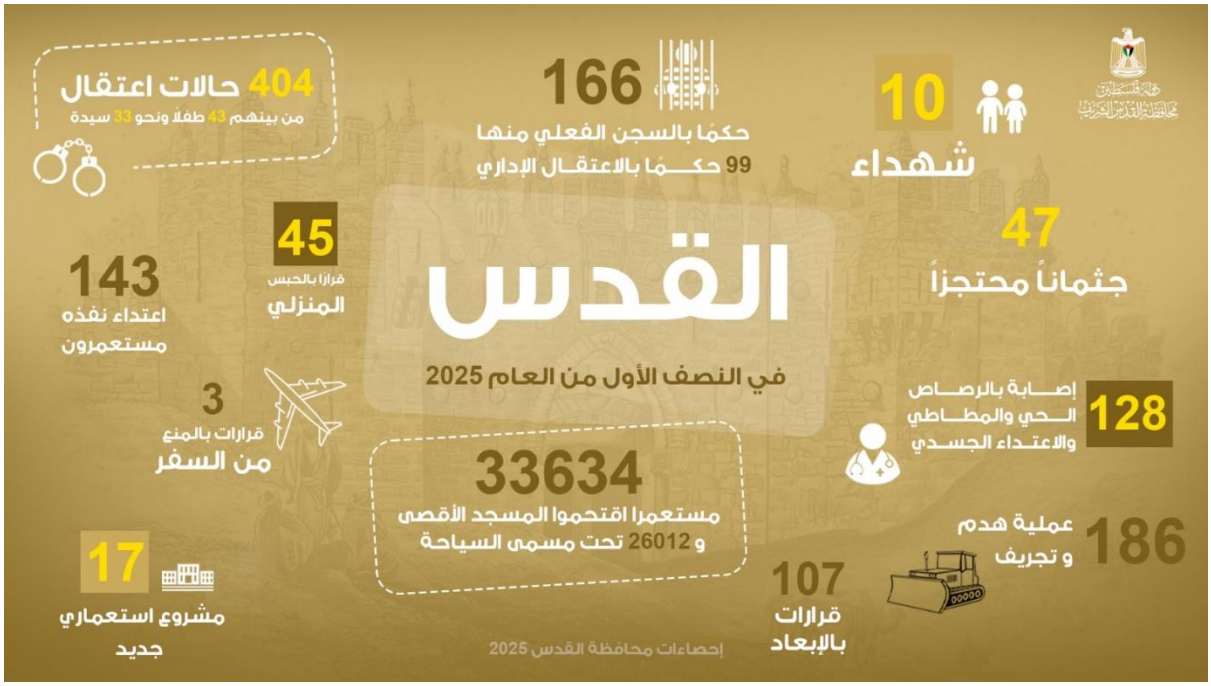

المقدمة

في الوقت الذي تواصل فيه آلة الحرب الإسرائيلية ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في قطاع غزة، وتُشعل أجواء التصعيد العسكري الإقليمي، تستغل سلطات الاحتلال هذه الظروف لفرض واقع استعماري مخالف للقانون الدولي في مدينة القدس المحتلة، مستهدفة الإنسان والمكان، والمقدسات والهوية، في ظل صمت وتراخٍ دولي خطير يُقوّض منظومة العدالة الدولية.

إنّ ما تشهده المدينة من تصعيد في الاعتداءات وتسارع في تنفيذ المخططات الاستيطانية يُعدّ انتهاكًا صارخًا لاتفاقية جنيف الرابعة، ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ويعكس نية الاحتلال الواضحة في حسم مستقبل القدس من طرف واحد، عبر سياسة فرض الأمر الواقع، وتكريس الضم غير القانوني.

في هذا السياق، يأتي هذا التقرير الصادر عن محافظة القدس ثمرة لجهد متواصل تبذله وحدة العلاقات العامة والإعلام، التي تعمل على مدار الساعة في رصد وتوثيق الانتهاكات، ومتابعة التطورات الميدانية، وتوفير قاعدة معلومات دقيقة وشاملة، تُقدَّم للمؤسسات الوطنية والدولية كمرجع موثق يكشف أبعاد سياسة التطهير العرقي المنهجية التي تمارسها سلطات الاحتلال بحق سكان المدينة الفلسطينيين.

وفي حي بطن الهوى ببلدة سلوان، تواصل سلطات الاحتلال تنفيذ مخطط تهويدي خطير، تمهيدًا لتهجير عشرات العائلات المقدسية لصالح جمعيات استيطانية، في مشهد يُهدد أكثر من 700 مواطنًا مقدسيًا بالترحيل القسري، وهو ما يُعد جريمة حرب وفقًا للمادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة. وفي المقابل، تمضي جماعات المستعمرين في اقتحام المسجد الأقصى بشكل يومي، وتؤدي طقوسًا تلمودية علنية في باحاته، وتتمادى في تدنيسه عبر محاولات إدخال قرابين دينية حيوانية ومواد ملوثة بالدماء، في انتهاك فاضح للوضع القانوني التاريخي للمسجد وتعدٍّ صارخ على حرية العبادة.

نضع هذا التقرير بين أيديكم، مؤمنين بأن لكلّ إنسان ومؤسسة دورًا ومسؤولية قانونية وأخلاقية في حماية القدس والدفاع عنها، كلٌّ في مجاله واختصاصه: الإعلامي في كلمته، والسياسي في موقفه، والحقوقي في ساحاته، والديني في منبره، والإنساني في ضميره. فالقدس مدينة محتلة بحكم القانون الدولي، وليست شأنًا محليًا، بل قضية أمة، وأمانة في أعناق الأحرار.

أسرة التحرير

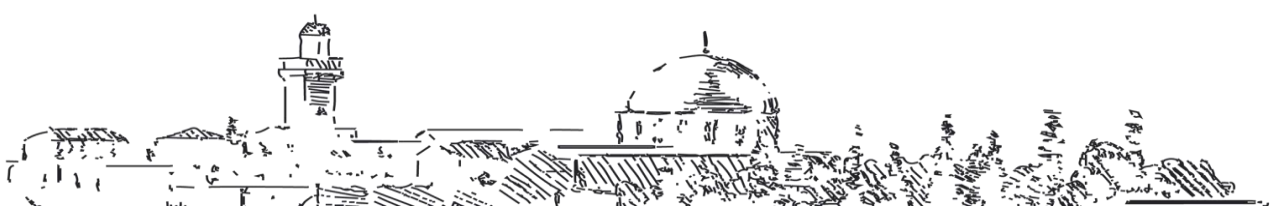

الشهداء

شهدت محافظة القدس المحتلة، خلال النصف الأول من عام 2025، تصاعدًا ممنهجًا في سياسات القتل الميداني التي تنتهجها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الفلسطينيين، في ظل غياب أي مساءلة قانونية أو محاسبة دولية. **وقد وثّقت محافظة القدس استشهاد 10 مواطنين فلسطينيين في المدينة ومحيطها بينهم 3 شهداء من محافظات أخرى، نتيجة اعتداءات مباشرة ومتنوعة من قبل قوات الاحتلال والمستعمرين.**

وفيما يلي توثيق لحالات الشهداء خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني حتى نهاية حزيران 2025:

26 كانون الثاني: استُشهد الفتى آدم صب لبن (18 عامًا) برصاص قوات الاحتلال قرب حاجز قلنديا العسكري، بعد إطلاق النار صوب مجموعة من الشبان الفلسطينيين، ما أدى إلى إصابته بجروح حرجة فارق على إثرها الحياة.

12 آذار: استُشهد العامل رأفت عبد العزيز عبد الله حماد (35 عامًا)، إثر سقوطه من الطابق الخامس أثناء مطاردته من قبل قوات الاحتلال داخل ورشة بناء في مدينة القدس المحتلة. الشهيد كان أبًا لثلاثة أطفال ويقيم في بلدة الرام شمال المدينة، وجرى تشييعه في مسقط رأسه ببلدة سلواد قضاء رام الله.

15 آذار: ارتقى العامل ماهر عبدالسلام صرصور من قرية سرطة غرب سلفيت شهيدًا، جراء ملاحقته من قبل جنود الاحتلال أثناء محاولته الدخول إلى مكان عمله عبر جدار الفصل العنصري في بلدة الرام.

18 آذار: استُشهد الأسير المحرر كاظم زواهرة، متأثرًا بجراحٍ كان قد أصيب بها في 22 شباط 2024، عقب إطلاق النار عليه من قبل قوات الاحتلال على طريق الزعيم شرقي القدس. واحتجزته سلطات الاحتلال طيلة فترة إصابته وهو في حالة غيبوبة، ومنعته من تلقي العلاج المناسب، إلى أن سلّمته إلى عائلته في حالة صحية حرجة، قبل أن يلفظ أنفاسه الأخيرة في 18 آذار.

25 آذار: استُشهد المواطن محمد حسن حسني أبو حماد (41 عامًا) قرب بلدة العيزرية شرق القدس، بعد إطلاق النار عليه من قبل شرطة الاحتلال. الشهيد هو أب لسبعة أطفال، ويعمل في مجال صناعة الحجر، وسبق أن اعتقل عدة مرات.

26 نيسان: استُشهد العامل عرفات قادوس من قرية عراق بورين جنوب نابلس، بعد مطاردته من قبل قوات الاحتلال قرب جدار الفصل والتوسع العنصري في بلدة الرام، أثناء محاولته الوصول إلى عمله داخل أراضي عام 1948.

16 أيار: استُشهد الفتى محمد نضال أبو لبدة (17 عامًا) من بلدة بيت حنينا، برصاص الاحتلال قرب باب السلسلة في البلدة القديمة من القدس، حيث أُطلق النار عليه وترك ينزف دون إسعاف حتى استشهاده.

22 أيار: استُشهد الشاب فؤاد محمد عليان (30 عامًا) من بلدة بيت صفافا، نتيجة اعتداء عنصري من مجموعة مستوطنين في حي القطمون غرب القدس. وقد تعرض للدهس المتعمّد بعد مطاردته من قبل مستعمرين هاجموه أثناء وجوده في حديقة عامة.

18 حزيران: استُشهد الشاب معتز الحجاجلة (21 عامًا) من بلدة الولجة جنوب غرب القدس، برصاص قوات الاحتلال خلال اقتحام البلدة، حيث أُطلق عليه النار واحتُجز جثمانه.

25 حزيران: استُشهدت المسنّة زهية جودة العبيدي (66 عامًا) برصاصة في الرأس أطلقها جنود الاحتلال خلال اقتحامهم مخيم شعفاط شمال القدس المحتلة، في جريمة مروّعة تؤكد استهتار قوات الاحتلال بأرواح المدنيين، حتى من كبار السن.

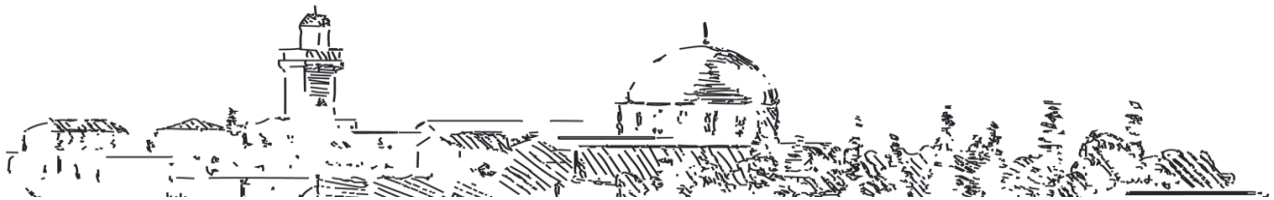

ملف الشهداء المحتجزة جثامينهم لدى الاحتلال

خلال النصف الأول من عام 2025، واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي انتهاج سياسة احتجاز جثامين الشهداء المقدسيين، حيث وثّقت محافظة القدس استمرار احتجاز جثامين الشهداء محمد نضال أبو لبدة (17 عامًا)، ومعتز الحجاجلة (21 عامًا)، إلى جانب احتجاز جثمان الشهيد محمد حسن حسني أبو حماد (41 عامًا) لقرابة ثلاثة أشهر قبل أن تسلمه في 18 حزيران، ليُشيَّع في بلدته العيزرية شرق القدس. وبهذا، وصل **عدد الشهداء المقدسيين الذين لا تزال جثامينهم محتجزة لدى الاحتلال في ثلاجات الموتى ومقابر الأرقام إلى 47 شهيدًا، أقدمهم الشهيد جاسر شتات منذ عام 1968، وأحدثهم الشهيد الحجاجلة.**

وتُعدّ سياسة احتجاز الجثامين أحد أشكال العقوبات الجماعية التي تنتهجها سلطات الاحتلال، في خرقٍ صارخٍ للقانون الدولي الإنساني، وتحديدًا اتفاقيات جنيف التي تضمن كرامة الموتى وحق العائلات في دفن ذويها بما يليق بهم. فبدلًا من احترام الحدّ الأدنى من القيم الإنسانية، تواصل إسرائيل استخدام الجثامين كورقة ضغط سياسي وأداة لإخضاع العائلات الفلسطينية، وتحويل لحظة الفقد إلى حالة مستمرة من العذاب النفسي والمعنوي.

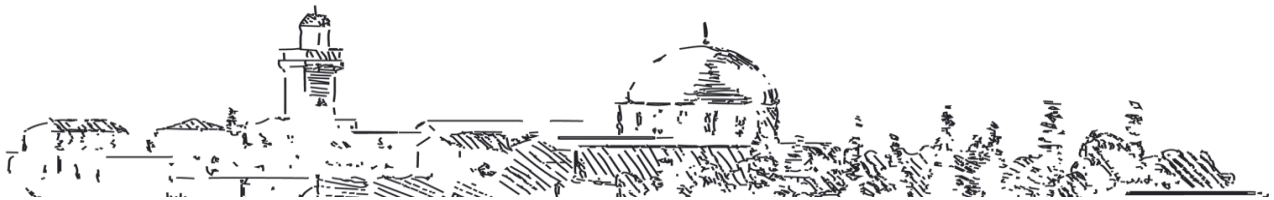

الجوائم والانتهاكات في المسجد الأقصى المُبارك

اقتحم المسجد الأقصى المبارك خلال النصف الأول من عام 2025 ما مجموعه (33634) مستعمرًا إسرائيليًا، تحت حماية مشددة من قوات الاحتلال، إلى جانب (26012) آخرين تحت غطاء "السياحة"، ضمن سياسة ممنهجة لفرض واقع تهويدي داخل المسجد، شملت جولات استفزازية وطقوسًا تلمودية علنية في أماكن متفرقة من باحاته.

أبرز الانتهاكات خلال النصف الأول من عام 2025 في المسجد الأقصى المبارك:

2 كانون الثاني: أدى مستعمر صلوات تلمودية مرتديًا "التيفلين" أثناء اقتحامه المسجد الأقصى خلال ما يسمى "عيد الحانوكاه العبري".

12 كانون الثاني: نفذت "مؤسسة تراث الحائط الغربي" أعمال توسعة في ساحة حائط البراق، في خطوة تهدف إلى تعزيز توافد المستوطنين وتغيير معالم المكان.

29 كانون الثاني: علّق مستعمرون لافتات إرشادية باللغة العبرية في شوارع القدس، بهدف توجيه المستوطنين إلى المسجد الأقصى تحت مسمى "جبل الهيكل".

10 شباط: اقتحم عشرات المستعمرين المسجد الأقصى لإحياء الذكرى السنوية الأولى لمقتل جندي إسرائيلي خلال العدوان على غزة، حيث تجمعوا في المنطقة الشرقية قرب مصلى باب الرحمة، وأدوا طقوسًا دينية وخطبًا تحريضية.

13 شباط: شهد المسجد اقتحام 300 مستعمر، يرافقهم 200 آخرون تحت غطاء السياحة، للاحتفال بما يسمى "عيد الشجرة"، بمشاركة الحاخام المتطرف يهودا غليك، كما أدى المستوطنون النشيد الوطني الإسرائيلي داخل المسجد، في خطوة استفزازية تهدف إلى فرض الطابع التهويدي على المكان.

25 شباط: اقتحم 30 جنديًا إسرائيليًا من وحدة حرس الحدود، برفقة عنصر من جهاز الشاباك، باحات المسجد الأقصى، وصحن قبة الصخرة المشرفة، في تصعيد خطير للعسكرة داخل الحرم.

4 آذار: نفّذ مستعمرون انبطاحًا جماعيًا استفزازيًا داخل المسجد الأقصى المبارك، في محاولة لفرض طقوس تلمودية بالقوة.

15 آذار: قام مستوطن متنكّر بأداء صلوات تلمودية عند باب القطانين، في استهداف متعمد للمناطق المحيطة بالمسجد الأقصى.

16 آذار: اقتحمت قوات الاحتلال مصلى باب الرحمة للمرة الثانية، وقامت بمصادرة مكبرات الصوت، في محاولة متكررة لإسكات الأذان والتضييق على المصلين. وكانت المرة الأولى التي اقتحمت فيها قوات الاحتلال المصلى في 9 آذار، حيث اتبعت نفس الأساليب القمعية في محاولة للحد من حرية العبادة.

5 نيسان 2025: واصلت جماعات الهيكل تحريضها على ذبح القرابين، ونشرت صورة بالذكاء الاصطناعي لوزير الأمن القومي في حكومة الاحتلال بن غفير وهو يحمل ما يسمى "قربان الفصح".

24 نيسان: أدى مستعمرون خلال اقتحامهم للمسجد الأقصى طقوسًا تذكارية وإحياء دقيقة صمت داخل باحات المسجد، تزامنًا مع انطلاق صفارات الإنذار بمناسبة ما يسمى "ذكرى الهولوكوست"

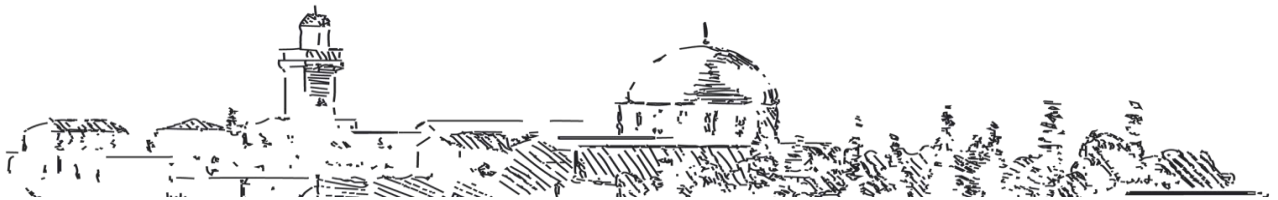

29 نيسان 2025: أدى مستعمرون صلاة "بركة الكهنة" داخل المسجد الأقصى وهم يرتدون شال الصلاة اليهودي "الطاليت"، وذلك أمام البائكة الغربية لصحن قبة الصخرة، في توسّع واضح للانتهاكات التي كانت تقتصر سابقًا على المنطقة الشرقية.

13–19 نيسان: خلال فترة ما يسمى "عيد الفصح اليهودي" شهد المسجد الأقصى المبارك تصعيدًا خطيرًا في وتيرة الاقتحامات والانتهاكات، إذ اقتحمه (6865) مستعمرًا، في زيادة ملحوظة عن السنوات السابقة. وفرضت سلطات الاحتلال إجراءات مشددة على الفلسطينيين، شملت منع الدخول واحتجاز الهويات على البوابات، وحوّلت البلدة القديمة إلى ثكنة عسكرية عبر نشر آلاف العناصر وإقامة الحواجز لتأمين اقتحامات المستعمرين. واقتحم المسجد عضو الكنيست المتطرف عميت هاليفي برفقة الحاخام شمشون إلباوم، وأدى المستعمرون طقوس "بركات الكهنة"، والترانيم، والانبطاح الجماعي، والدخول حفاة، وارتداء "الطاليت" و"التفلين"، إلى جانب الرقص والغناء الاستفزازي وأداء الصلوات عند أبواب المسجد ومحيط البلدة القديمة. كما دنس المستعمرون مقبرة باب الرحمة، واستباحوا حائط البراق بالآلاف، فيما حاول أحدهم إدخال قربان إلى الأقصى. واستهدفت قوات الاحتلال العاملين في الأوقاف وخطباء المسجد، وأبعدت عددًا منهم عن المسجد لفترات مختلفة.

1 أيار: شهد المسجد الأقصى المبارك سلسلة اقتحامات استفزازية تزامنت مع ما يسمى بـ " يوم الاستقلال"، رفع خلالها المستعمرون أعلام الاحتلال، وأدّوا طقوسًا علنية كالسجود الملحمي، ووزعوا ملابس وأعلامًا لإضفاء طابع احتفالي على الاقتحام.

6 أيار: باشرت سلطات الاحتلال –بموافقة مباشرة من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو–أعمال "ترميم وصيانة وتوسعة" لما يدّعي الاحتلال أنه "حائط المبكى الصغير"، وهو الوقف الإسلامي المعروف تاريخيا باسم "رباط الكرد" وشعبيا باسم "حوش شهابي"، الملاصق للمسجد الأقصى المبارك.

12 أيار: تُعد هذه الحادثة الأولى من نوعها.. قام مستعمرون بإدخال قربان حيواني عبر باب الغوانمة في محاولة لذبحه داخل الحرم، قبل أن يتدخل حراس المسجد ويمنعوه، مما يشكل انتهاكًا خطيرًا لقدسية المسجد وتطورًا جديدًا في سلسلة الاعتداءات الاستعمارية.

26 أيار: خلال ما يسمى بـ "يوم توحيد القدس"، والذي يوافق الذكرى الـ58 لاحتلال القدس الشرقية، شهدت مدينة القدس المحتلة، وخاصة المسجد الأقصى والبلدة القديمة، تصعيدًا غير مسبوق في الانتهاكات

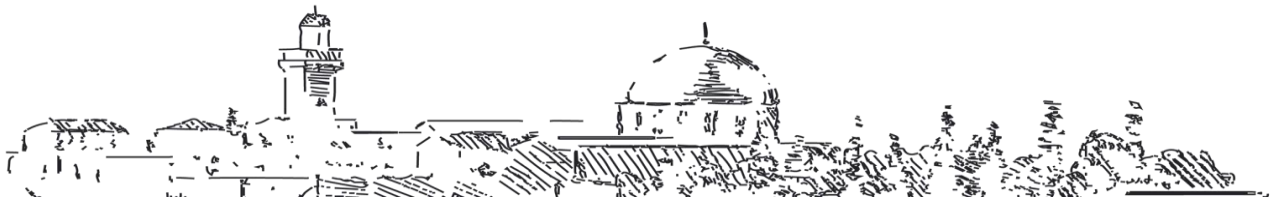

الإسرائيلية. فقد استباح آلاف المستعمرين، بينهم وزراء وأعضاء كنيست من أحزاب "الليكود" و"القوة اليهودية" و"الصهيونية الدينية"، شوارع القدس ضمن "مسيرة الأعلام" الاستفزازية، وارتكبوا اعتداءات بحق المقدسيين، ومحالهم التجارية، والصحفيين. ورصدت محافظة القدس اقتحام (2118) مستعمرًا للمسجد الأقصى، بينهم ما يسمى وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، ووزير النقب والجليل إسحاق فاسرلاوف، وأدوا طقوسًا تلمودية أبرزها "بركة الكهنة" داخل باحات المسجد، وسط حماية مشددة من قوات الاحتلال التي منعت الفلسطينيين من الوصول إلى المسجد وفرضت قيودًا صارمة على حرية العبادة. وفي السياق ذاته، عقد رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو اجتماعًا استثنائيًا في بلدة سلوان، وأكد فيه التمسك بـ"وحدة القدس تحت السيادة الإسرائيلية". كما نشر مقطعًا مصورًا من نفق محفور تحت المسجد الأقصى، يمتد من سلوان إلى أسفل الحرم، في خطوة اعتُبرت محاولة خطيرة لفرض واقع تهويدي جديد، وأثارت غضبًا واسعًا.

2 حزيران: حاول ثلاثة مستعمرين إدخال قطعٍ من اللحم الملطخ بالدماء في محاولة لتقديمه كقربان داخل المسجد الأقصى. لكن حراس قبة الصخرة تصدوا لهم وأغلقوا الأبواب، مما حال دون تنفيذ محاولتهم، وانطلقت احتفالات صاخبة للمستعمرين في حائط البراق، ضمن طقوس نهاية يوم ما يُسمى بـ "نزول التوراة"، حيث صاحبت الاحتفالات موسيقى مرتفعة وأغاني صاخبة استمرت لساعات. امتد الضجيج الناتج عن هذه الاحتفالات إلى بلدة سلوان المجاورة.

11 حزيران: اقتحم ما يسمى وزير الأمن القومي في حكومة الاحتلال، إيتمار بن غفير، المسجد الأقصى المبارك، ووجّه خلال اقتحامه توبيخًا علنيًا لضباط شرطة الاحتلال، بسبب منع مجموعة من المستعمرين من أداء طقوس استفزازية شملت الغناء، والرقص، ورفع الأعلام الإسرائيلية داخل باحات المسجد، في خطوة تعكس دعمًا رسميًا لفرض طابع تهويدي على الأقصى، وتشجيعًا على انتهاك الوضع التاريخي والقانوني القائم في الحرم القدسي الشريف.

12 حزيران: اقتحم رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو حائط البراق في الجدار الغربي للمسجد الأقصى المبارك، برفقة رئيس الأرجنتين، وأدى طقوسًا تلمودية في المكان، تحت حماية أمنية مشددة، ما يُعد انتهاكًا واضحًا لقدسية المسجد، واستغلالًا سياسيًا للأماكن الدينية في إطار العلاقات الدولية.

13 حزيران: أخلت شرطة الاحتلال المسجد الأقصى المبارك من المصلين وأغلقت أبوابه بشكل كامل، وذلك بالتزامن مع فرض إغلاق شامل على الضفة الغربية المحتلة، عقب الهجوم الواسع الذي شنته دولة الاحتلال على إيران. واستمر الإغلاق الكامل حتى مساء 18 حزيران، حيث سمحت سلطات الاحتلال بدخول 450 مصلٍّ فقط قبل كل صلاة، ضمن سياسة "المصلين بالعدد"، واستمر فرض هذه القيود حتى مساء الثلاثاء 24 حزيران، حين أعادت سلطات الاحتلال فتح أبواب المسجد الأقصى ورفعت القيود التي فُرضت خلال فترة الإغلاق.

22 حزيران: عاد نتنياهو واقتحم حائط البراق مرة أخرى، وهذه المرة برفقة طاقم إعلامي تابع للقناة 14 اليمينية، حيث أدى "صلاة الشكر" احتفاءً بالقصف الأمريكي على إيران، في خطوة تنطوي على توظيف ديني – سياسي للحدث، واستفزاز لمشاعر المسلمين، وتمّت أيضًا وسط إجراءات أمنية مشددة، في سياق سعي سلطات الاحتلال لترسيخ سيطرة سياسية ودينية على محيط المسجد الأقصى.

30 حزيران – صعّدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، انتهاكاتها بحق المسجد الأقصى المبارك، عبر السماح بإقامة حفل زفاف لمستعمرين داخل باحات المسجد، في خطوة وُصفت بأنها "استفزازية ومهينة"، وتمثّل فصلاً جديداً في مسلسل التهويد المتواصل للمكان المقدس.

الجدول رقم (1) يوضح توزيع اقتحامات الأقصى خلال النصف الأول للعام 2025

الشهر	العدد
شهر كانون الثاني	5913 مستعمرًا 3618 تحت مسمى "سياحة"
شهر شباط	4532 مستعمرًا 4596 تحت مسمى "سياحة"
شهر آذار	2619 مستعمرًا 3920 تحت مسمى "سياحة"
شهر نيسان	10111 مستعمرًا 6139 تحت مسمى "سياحة"
شهر أيار	6767 مستعمرًا 5611 تحت مسمى "سياحة"
شهر حزيران	3692 مستعمرًا 2128 تحت مسمى "سياحة"
المجموع	**33634 مستعمرًا و26012 تحت مسمى "سياحة"**

الجدول رقم (2) مقارنة اقتحامات المستعمرين خلال النصف الأول للأعوام (2021-2025)

العام	العدد
2021	14,000 مستعمرًا
2022	33,351 مستعمرًا
2023	26,276 مستعمرًا
2024	25,054 مستعمرًا
2025	33,634 مستعمرًا

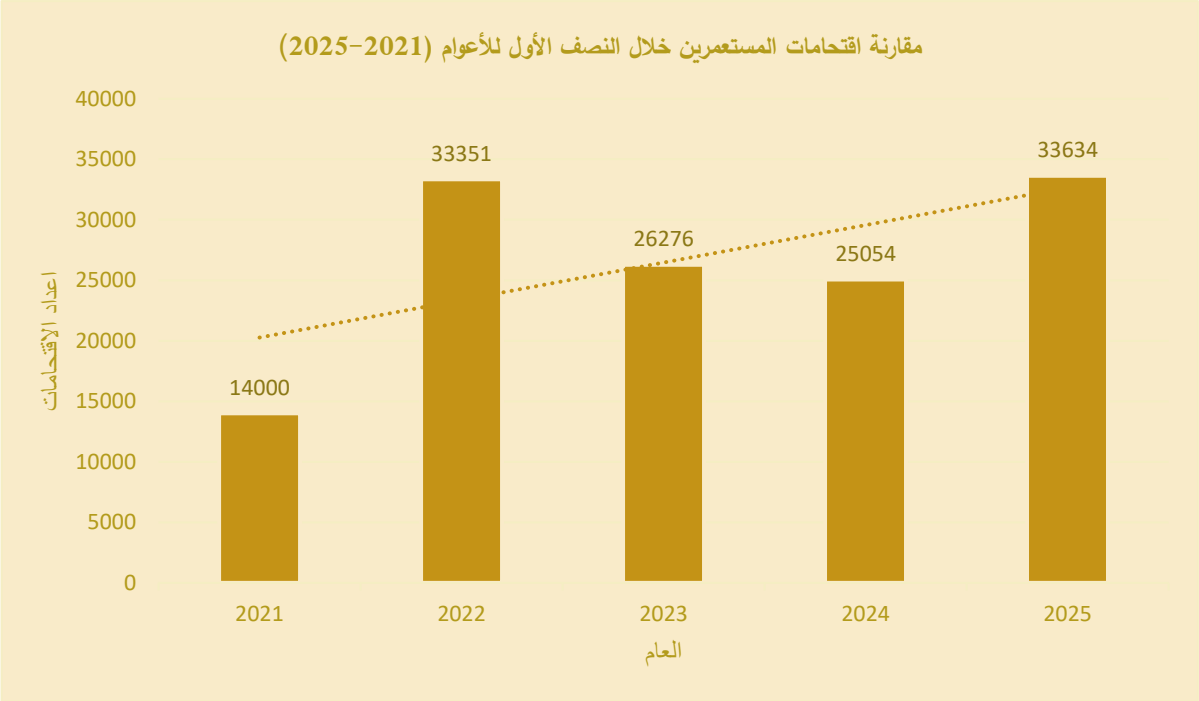

اعتداءات المستعمرين

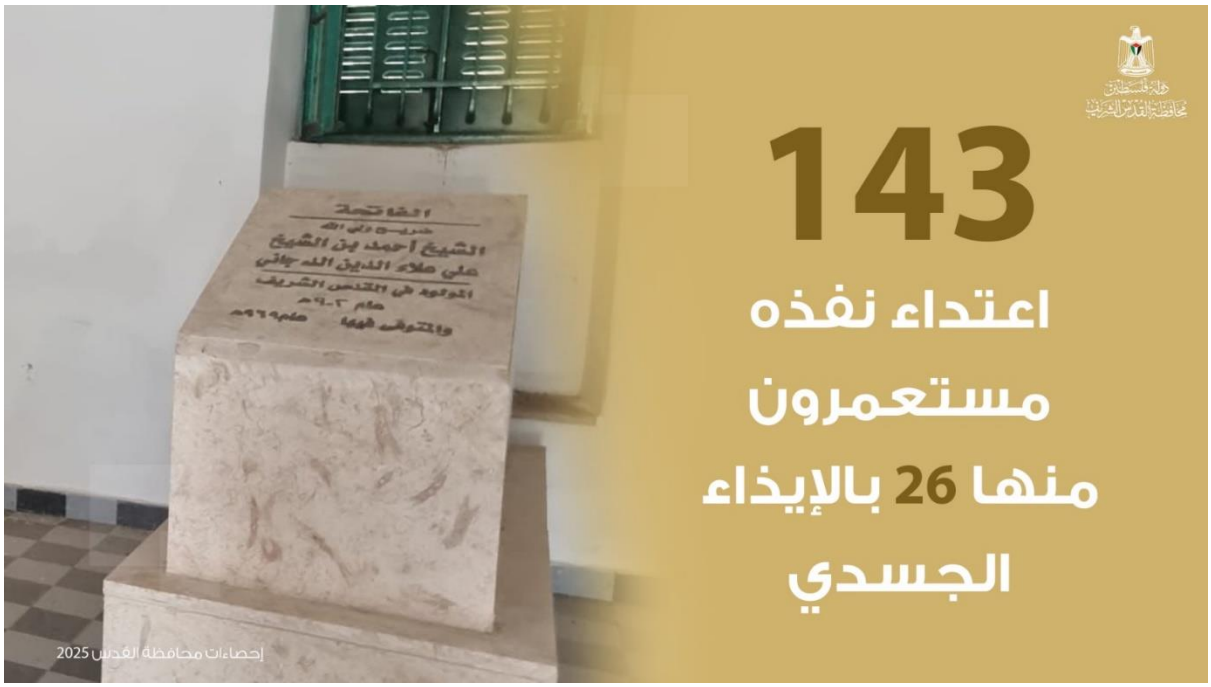

رصدت محافظة القدس خلال النصف الأول من عام 2025 (143) اعتداء منها (26) بالإيذاء الجسدي أحدهم أفضى إلى الموت، ما يعكس تصاعدًا خطيرًا في اعتداءات المستعمرين ضد المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم ومقدساتهم، حيث تمت جميعها تحت حماية قوات الاحتلال الإسرائيلي.

وتشير طبيعة هذه الاعتداءات إلى انتهاج المستعمرين سياسة ممنهجة تهدف إلى فرض الهيمنة الاستيطانية على الفضاء العام في مدينة القدس، عبر سلسلة من الأفعال التحريضية والعنيفة التي تنوعت بين الاعتداءات الجسدية المباشرة، والتخريب المتعمد للممتلكات، وتدنيس الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، وتنظيم طقوس تهويدية استفزازية في قلب الأحياء الفلسطينية.

وقد ارتكبت بعض هذه الاعتداءات بدوافع عنصرية واضحة، مثل جريمة القتل في بيت صفافا، ومحاولة تقديم قرابين في المسجد الأقصى، فيما جاءت اعتداءات أخرى في إطار الضغط الديمغرافي والتطهير الثقافي، كما في الاعتداء على مقام الشيخ الدجاني، والتضييق على السكان في الشيخ جراح وبطن الهوى.

ومن أبرز الاعتداءات:

- 5 كانون الثاني: خط مستعمرون شعارات ورسومات تهويدية على سور القدس بالقرب من المقبرة اليوسفية في المدينة المحتلة.
- 29 كانون الثاني: قام مستعمرون بتعليق لافتات في شوارع القدس لإرشاد المستعمرين إلى المسجد الأقصى تحت مسمى "جبل الهيكل" بالعبرية، بينما حرضوا على إزالة لافتات تحمل اسم المسجد الأقصى بالعربية، واستبدال "حائط البراق" بـ "هكوتل".
- 3 شباط: اقتحم مستعمرون مقر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" في حي الشيخ جراح بالقدس المحتلة، تحت حماية قوات الاحتلال، ورفع المستعمرون الأعلام الإسرائيلية داخل المقر، إلى جانب لافتات تحريضية.

- 22 شباط: هاجمت مجموعات من المستعمرين، تحت حماية قوات الاحتلال، تجمعات الأهالي في سهول بلدة جبع شرق القدس المحتلة، حيث أضرمت النار في البركسات والمخازن التي تستخدمها العائلات البدوية كمأوى ومصدر رزق، ما تسبب في أضرار مادية كبيرة.
- 11 آذار: هاجم عشرات المستعمرين سائقي الحافلات المقدسيين بالقرب من مخيم شعفاط، مستخدمين السكاكين ومطافئ الحريق والمقصات.
- 12 آذار: أطلق مستعمر الرصاص على ساق الشاب المقدسي أحمد سعيد نجم في شارع يافا، بينما وقف جندي إسرائيلي يشاهد الاعتداء دون أي تدخل.
- 29 آذار: أحرق مستعمرون، أرضا، تابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا" في حي الشيخ جراح بالقدس، وذلك بعد العبث بالأسلاك التي تسيجها.
- 4 نيسان: نظمت بلدية الاحتلال في القدس ماراثون ركض في شوارع غرب وشرق القدس، بمشاركة آلاف المستعمرين، بحماية مشددة من قوات وشرطة الاحتلال.

- 5 نيسان: واصلت جماعات الهيكل التحريض على ذبح القرابين في المسجد الأقصى، ونشرت صورة بالذكاء الاصطناعي لوزير ما يسمى الأمن القومي في حكومة الاحتلال، إيتمار بن غفير، وهو يحمل قربان الفصح.
- 10 نيسان: أحضر مستعمران قربانًا وأعلنا نيتهما الذهاب إلى البلدة القديمة وذبحه في المسجد الأقصى خلال عيد الفصح اليهودي. كما أحضر مستعمر آخر قربانًا لذبحه في المسجد الأقصى خلال اقتحامات عيد الفصح وتجول به في شوارع القدس.
- 14نيسان: احتفل مستعمرون بما يسمى عيد "الفصح اليهودي" برقصات استفزازية وأغانٍ صاخبة في محيط البلدة القديمة، وكتبوا عبارة "عيد سعيد" على سور القدس، في محاولة لفرض طقوس تهويدية.
- 20 نيسان: هاجم مستعمرون حافلة فلسطينية بالحجارة في حي الشيخ جراح ما أدى إلى تحطم الزجاج، وتجوّل مستعمرون من جمعية عطيرت كوهنيم في حي بطن الهوى بسلوان.

- 25 نيسان: اعتدى مستعمرون على حراس وموظفي مكب النفايات في بيت عنان، ما أسفر عن إصابة عدد منهم بجروح، واستولوا على معدات وأجهزة هواتف للموظفين.
- 1 أيار: نفذ المستعمرون جولات استفزازية في حي رأس العامود بمدينة القدس المحتلة، عبر مركبات مكشوفة ترفع أعلام الاحتلال، في إطار استعراض استيطاني تزامن مع ما يُسمى "عيد الاستقلال".
- 16 أيار: نفذ المستعمرون طقوسًا احتفالية في حي الشيخ جراح تخللها اعتداءات لفظية واستفزازات بحق السكان، ضمن إطار ممنهج لتهويد الحي وإرهاب سكانه الأصليين.
- 21 أيار: اعتدى أحد المستعمرين على مقام الشيخ أحمد علي الدجاني بمقبرة مأمن الله، من خلال كسر القفل وتغييره وإدخال أثاث خاص، بالإضافة إلى إزالة القبر واليافطة التاريخية، ما يُعد انتهاكًا للتراث الثقافي والديني.

- 22 أيار: ارتكب مستعمرون جريمة مروعة بحق الشابين فؤاد محمد عليان (30 عامًا) وابن عمه براء عليان من قرية بيت صفافا جنوب القدس، حيث هاجموهما في حديقة بمنطقة القطمون غرب المدينة، وطردوهما بسبب هويتهما العربية، ثم طاردوهما ودهسوهما بمركبة. وقد استشهد فؤاد متأثرًا بجراحه، فيما أُصيب براء بجراح بالغة وكسور في الفخذ واليدين والحوض. ورغم وضوح الخلفية العنصرية للجريمة، زعمت شرطة الاحتلال أنها "جنائية" وأفرجت عن أحد المستوطنين المتورطين، في تجاهل تام لدوافع الجريمة وسياقها القومي.
- 23 أيار: قامت سلطات الاحتلال بإغلاق شوارع رئيسية في مدينة القدس لتسهيل تنظيم ماراثون دراجات هوائية خاص بالمستعمرين، في تمييز واضح لصالح المستعمرين على حساب المواطنين الفلسطينيين وحقهم في التنقل والعيش بحرية.
- 26 أيار: شهدت البلدة القديمة بالقدس اعتداءات عنيفة من مجموعات مستعمرين إسرائيليين خلال ما يُسمى بـ "مسيرة الأعلام" السنوية بمناسبة "يوم توحيد القدس"، حيث أصيب ثلاثة مواطنين بجراح ورضوض.
- 1 حزيران: اعتدى مستعمرون على أرض تابعة لعائلة سلامة شقيرات في منطقة المنطار ببادية القدس، حيث دمروا السياج المحيط بالأرض وقطعوا الأشجار، وأعطبوا جرارًا زراعيًا.
- 2 حزيران: حاول ثلاثة مستعمرين إدخال قطعٍ من اللحم الملطخ بالدماء في محاولة لتقديمه كقربان داخل المسجد الأقصى. لكن حراس قبة الصخرة تصدوا لهم وأغلقوا الأبواب، مما حال دون تنفيذ محاولتهم.
- 3 حزيران: اعتدى مستعمرون بالبصق على الصلبان في الحي الأرمني المسيحي داخل البلدة القديمة في القدس المحتلة.
- 6 حزيران: استفز مستعمرون في أول أيام عيد الأضحى المصلين أثناء خروجهم من المسجد الأقصى بغناء وهتافات استفزازية، وتجولوا في البلدة القديمة من القدس المحتلة.
- 14 حزيران: اعتدى مستعمرون على مركبة تابعة لشركة كهرباء محافظة القدس وقاموا بضرب السائق وسرقوا محتوياتها، على طريق مخماس، شمال شرق القدس المحتلة.
- 29 حزيران: أصيب ثلاثة مواطنين بالرصاص في هجوم للمستعمرين في المنطقة الشرقية من بلدة حزما شمال شرق القدس المحتلة، كما أحرقوا كوخا يعود للمواطن عفيف أحمد سليمان رزق عسكر.

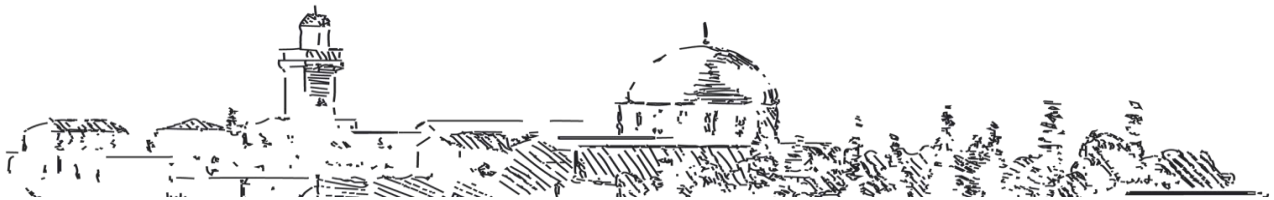

الجدول رقم (3) يوضح توزيع اعتداءات المستعمرين خلال النصف الأول للعام 2025

الشهر	العدد
كانون الثاني	15 اعتداء منها واحد بالإيذاء الجسدي
شباط	5 اعتداءات
آذار	13 اعتداء منها واحد بالإيذاء الجسدي
نيسان	31 اعتداء للمستعمرين منها اعتداءان بالإيذاء الجسدي
أيار	46 اعتداء للمستعمرين منها 7 بالإيذاء الجسدي
حزيران	33 اعتداء للمستعمرين منها 15 بالإيذاء الجسدي
المجموع	**143 اعتداء منها 26 اعتداء بالإيذاء الجسدي**

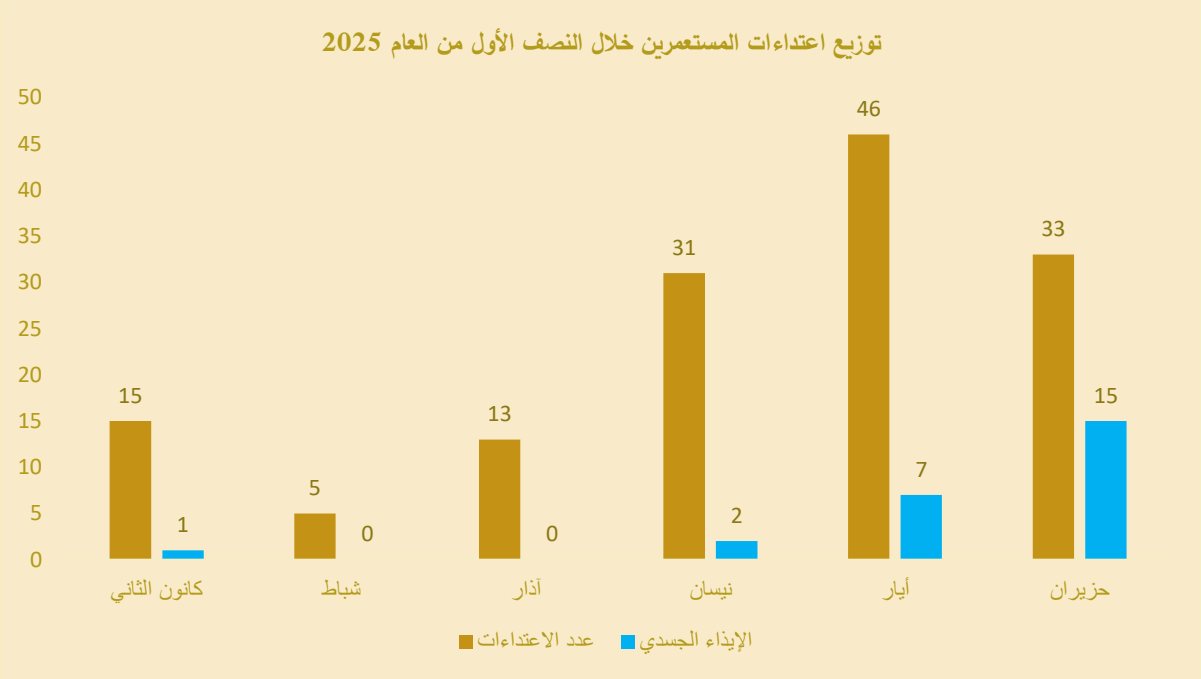

الجدول رقم (4) مقارنة اعتداءات المستعمرين خلال النصف الأول للأعوام (2021-2025)

العام	العدد
2021	137 اعتداء منها 88 اعتداء بالإيذاء الجسدي
2022	261 اعتداء؛ منها 67 اعتداء بالإيذاء الجسدي
2023	128 اعتداء منها 29 اعتداء بالإيذاء الجسدي
2024	73 اعتداء منها 10 اعتداءات بالإيذاء الجسدي
2025	143 اعتداء منها 26 اعتداء بالإيذاء الجسدي

الإصابات المسجلة

رصدت محافظة القدس خلال النصف الأول من عام 2025 (128) إصابة نتيجة سلسلة من الانتهاكات والاعتداءات التي تعرض لها المقدسيون على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستعمرين، وشملت هذه الإصابات أطفالًا وطلبة وعمّالًا وسائقين ومواطنين داخل منازلهم أو خلال تنقلهم أو أثناء اقتحامات متكررة للأحياء والبلدات المقدسية. وتنوّعت طبيعة الإصابات بين جروح خطيرة ناجمة عن الرصاص الحي، وضرب مبرح، وإصابات بالرأس جراء قنابل الغاز والمطاط، واختناق بالغاز المسيل للدموع، فضلاً عن اعتداءات نفّذها مستعمرون بحق مدنيين، لا سيما في محيط البلدة القديمة وأحياء شعفاط، الطور، العيساوية، والرام.

تعكس هذه الأفعال نمطًا ممنهجًا من الاستخدام المفرط للقوة، وتكشف عن سياسة عقاب جماعي وانتهاك متواصل لمبدأ حماية السكان المدنيين، في مخالفة صارخة لأحكام القانون الدولي الإنساني، لاسيما اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر استهداف المدنيين، وتُلزم قوة الاحتلال بتوفير الحماية لهم. كما أن الاعتداءات بحق الأطفال والمؤسسات التعليمية، ومحاولات القتل العمد، وتُعدّ من الانتهاكات الجسيمة التي ترقى إلى جرائم حرب وفقًا لنظام روما الأساسي، وتُحمّل سلطات الاحتلال المسؤولية المباشرة عن استمرار بيئة الإفلات من العقاب والتصعيد الممنهج للعنف في مدينة القدس.

أبرز الإصابات خلال النصف الأول من عام 2025:

- 6 كانون الثاني: أصيب شاب بعد اعتداء قوات الاحتلال عليه بالضرب المبرح بالعصي وأعقاب البنادق في شارع الواد بالبلدة القديمة، بالإضافة لإصابة السائق المقدسي محمد أبو سارة جراء اعتداء مستعمرين عليه قرب القدس.
- 18 كانون الثاني: أصيب شاب عند حاجز مخيم شعفاط بعد اعتداء قوات الاحتلال عليه بالضرب، كما أصيب شاب عند حاجز قلنديا شمال القدس بعد إطلاق النار نحوه.
- 21 كانون الثاني: أصيب 3 مواطنين في مواجهات اندلعت عقب اقتحام قوات الاحتلال لمخيم شعفاط.
- 29 كانون الثاني: أصيب 3 شبان عقب اعتداء قوات الاحتلال عليهم بالضرب وهم برفقة عائلاتهم في المسجد الأقصى المبارك.
- 4 شباط: أصيب الفتى محمد سامح دعاس من بلدة العيساوية في القدس المحتلة، عقب اعتداء مجموعة من المستعربين عليه بالضرب المبرح.
- 13 شباط: أصيبت فتاة بحالة إغماء جراء استنشاق الغاز المسيل للدموع، بعد أن أطلقت قوات الاحتلال القنابل الغازية والصوتية خلال اقتحامها بلدة حزما شمال شرق القدس.
- 6 شباط: إصابة طفلة 14 عامًا برصاص الاحتلال بالعيساوية في القدس المحتلة.
- 9 آذار: إصابة الشاب المقدسي مجد محمد غرابلي من بيت حنينا بجروح بليغة في رأسه جراء استهدافه بقنبلة غاز من مسافة 50 مترًا أثناء عمله في معرض سيارات بمنطقة الضاحية داخل الجدار.
- 12 آذار: إصابة شاب في قدمه عقب إطلاق قوات الاحتلال النار تجاهه في بلدة الرام بالقدس المحتلة.
- 13 آذار: إطلاق مستعمر الرصاص على ساق الشاب المقدسي أحمد سعيد نجم في شارع يافا غرب سور القدس المحتلة وهو من حي وادي الجوز.
- 16 آذار: إصابة مواطن 33 عامًا بالرصاص الحي في البطن والفخذ، على حاجز قلنديا.

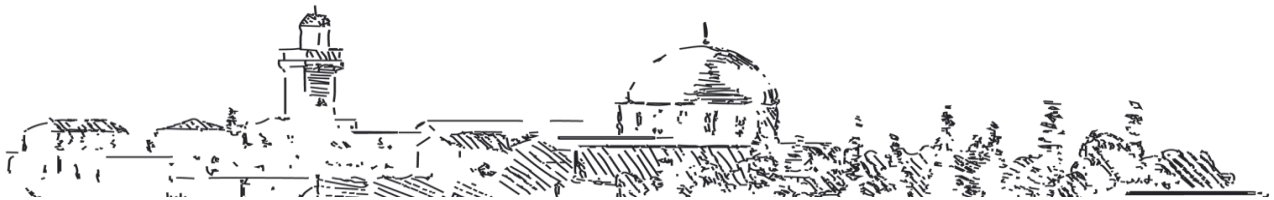

- 3 نيسان: أصيب المقدسي خليل ردايدة، برصاص قوات الاحتلال في قدمه، خلال هدم الاحتلال لمنزله قرب جبع شمالي شرق القدس.
- 8 نيسان: اعتدت قوات الاحتلال على جامعة القدس في بلدة أبو ديس شرقي القدس، حيث أصيب 32 من طلبة وموظفي الجامعة.
- 10 نيسان: أصيب الطفل أمير الحداد (12 عامًا) بالرصاص المطاطي في الرأس خلال اقتحام قوات الاحتلال لمخيم شعفاط وتم نقله للمستشفى. واعتقلت قوات الاحتلال الشاب مصطفى شهاب بعد الاعتداء عليه بالضرب ورشه بالغاز في منطقة باب العامود. كما اعتدت قوات الاحتلال وحراس أمن القطارات بالضرب على شاب عند محطة حي الشيخ جراح.
- 20 نيسان: إصابة شابين جراء اعتداء قوات الاحتلال عليهما خلال اقتحام منازل عائلة جعابيص في بلدة جبل المكبر.

- 13 أيار: أصيب الشاب محمد نضال الكسبة برصاص الاحتلال قرب مخيم قلنديا، تلاها اعتداء بالضرب المبرح، ما تسبب له برضوض وكدمات.
- 17 أيار: أصيب ثلاثة عمّال من محافظة الخليل خلال ملاحقة قوات الاحتلال لهم في بلدة الرام، أحدهم جراء السقوط عن جدار الفصل العنصري.
- 23 أيار: أصيب الطفل صالح النتشة (14 عامًا) إثر اعتداء قوات الاحتلال عليه وتفتيش هاتفه الشخصي عند باب حطة.
- 30 أيار: أصيب السائقان المقدسيان محمد سياج وأحمد القراعين إثر اعتداء من مستعمرين متطرفين من مشجعي فريق "البيتار" أثناء محاولتهما الدفاع عن بعضهما، حيث تعرضا للضرب، ونقلوا إلى المستشفى لتلقي العلاج بعد إصابتهما برضوض وخدوش في الوجه.
- 13 حزيران: أصيب طفل بالفخذ بعد ان أطلق الاحتلال الرصاص عليه، في بلدة الرام.
- 17 حزيران: أُصيب شقيقان بجراح خطيرة عقب استهدافهما برصاص قنّاص إسرائيلي في حيّ الطور بمدينة القدس المحتلّة. وأفاد ذوو المصابين بأن الشقيقين كانا يتناولان طعام العشاء داخل مركبتهما، حينما أطلقت قوّات الاحتلال النار عليهما بشكلٍ مباشر. ويبلغ عمر الشقيق الأكبر 20 عامًا، فيما يبلغ عمر الأصغر 12 عامًا.

الجدول رقم (5) يوضح توزيع الإصابات المسجلة خلال النصف الأول للعام 2025

الشهر	العدد
شهر كانون الثاني	13 إصابة
شهر شباط	11 إصابة
شهر آذار	9 إصابات
شهر نيسان	45 إصابة
شهر أيار	17 إصابة
شهر حزيران	33 إصابة
المجموع	**128 إصابة**

الجدول رقم (6) مقارنة الإصابات المسجلة خلال النصف الأول للأعوام (2021-2025)

العام	العدد
2021	2500 إصابة
2022	1772 إصابة
2023	385 إصابة
2024	79 إصابة
2025	128 إصابة

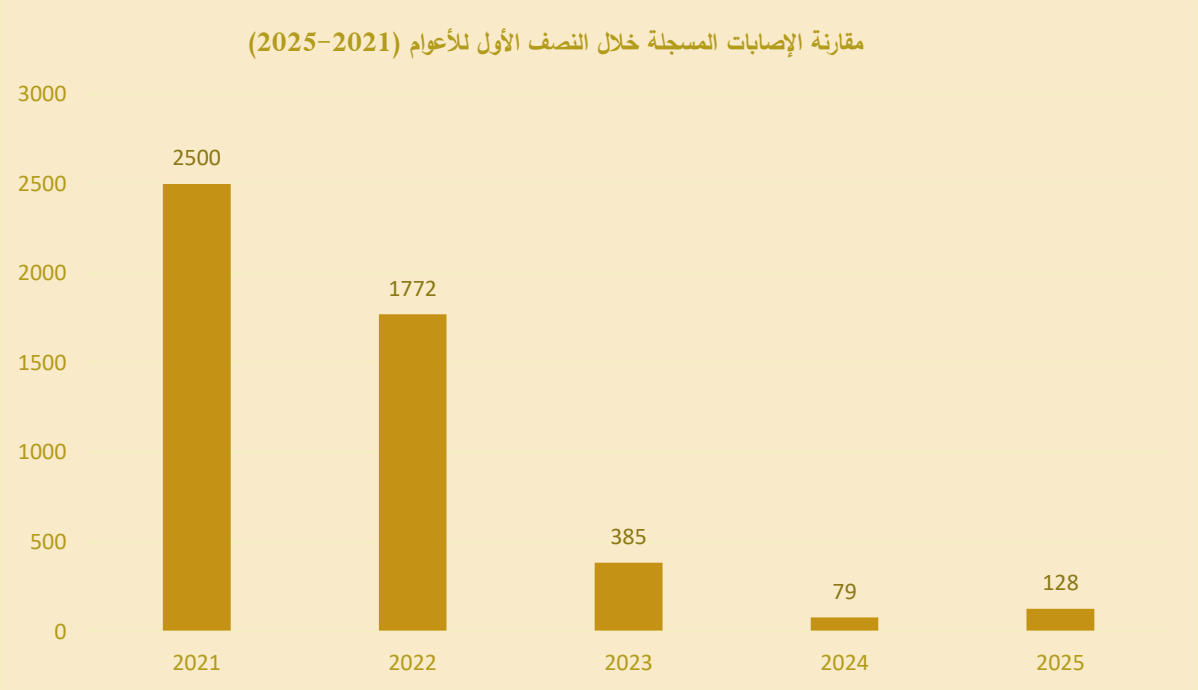

حالات الاعتقال

واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي خلال النصف الأول من عام 2025 سياسة الاعتقال الممنهج بحق أبناء شعبنا في محافظة القدس، حيث **سجّلت محافظة القدس خلال هذه الفترة (404) حالات اعتقال تعسفي، طالت مختلف الشرائح المقدسية، من بينها (33) سيدة و(43) طفلًا**، في انتهاك واضح للحقوق الأساسية للفئات المحمية، ولحرمة الحياة الخاصة والعامة. كما وثّقت المحافظة اعتقال صحفيين وطلبة جامعيين، ونساء حوامل، فضلًا عن أسرى محررين وموظفين في المسجد الأقصى المبارك.

وتنوّعت أنماط الاعتقال بين اقتحام منازل السكان ليلًا، وتنفيذ حملات دهم وتفتيش واسعة، واعتقالات على الحواجز العسكرية المحيطة بالقدس. وقد ترافقت هذه العمليات مع اعتداءات جسدية همجية، وصلت حدّ القتل، حيث استُشهدت المسنّة زهية عبيدية خلال اقتحام مخيم شعفاط، في مشهد يعكس الطبيعة الوحشية لهذه الممارسات.

وامتدّت الاعتقالات الجماعية إلى بلدات وأحياء مختلفة مثل الرام، وسلوان، والطور، والمخيمات الفلسطينية، واستهدفت شخصيات مقدسية بارزة، ورجال مؤسسات وقيادات محلية، في محاولة لتقويض العمل الوطني والاجتماعي المنظم، وإسكات الصوت الحرّ في المدينة.

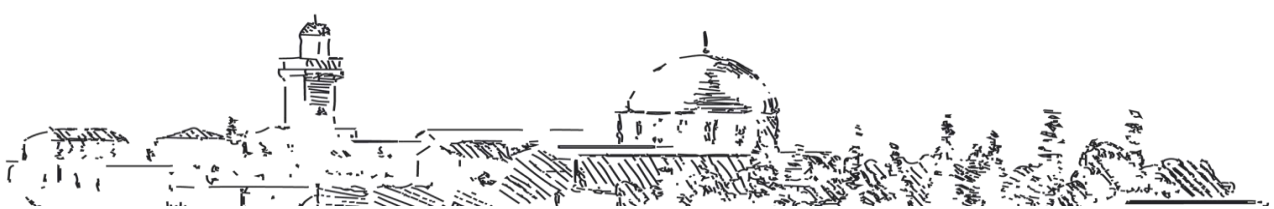

الجدول رقم (7) يوضح توزيع حالات الاعتقال التي رُصدت خلال النصف الأول للعام 2025

الشهر	العدد
شهر كانون الثاني	82 حالة اعتقال بينهم 4 أطفال و14 سيدة
شهر شباط	75 حالة اعتقال بينهم 8 أطفال وسيدتان
شهر آذار	82 حالة اعتقال بينهم 6 أطفال و6 نساء
شهر نيسان	58 حالة اعتقال بينهم 5 أطفال و 3 نساء
شهر أيار	41 حالة اعتقال بينهم 6 أطفال و4 نساء
شهر حزيران	66 حالة اعتقال بينهم 14 طفلًا و 4 نساء
المجموع	**404 حالات اعتقال من بينهم 43 طفلًا و33 سيدة**

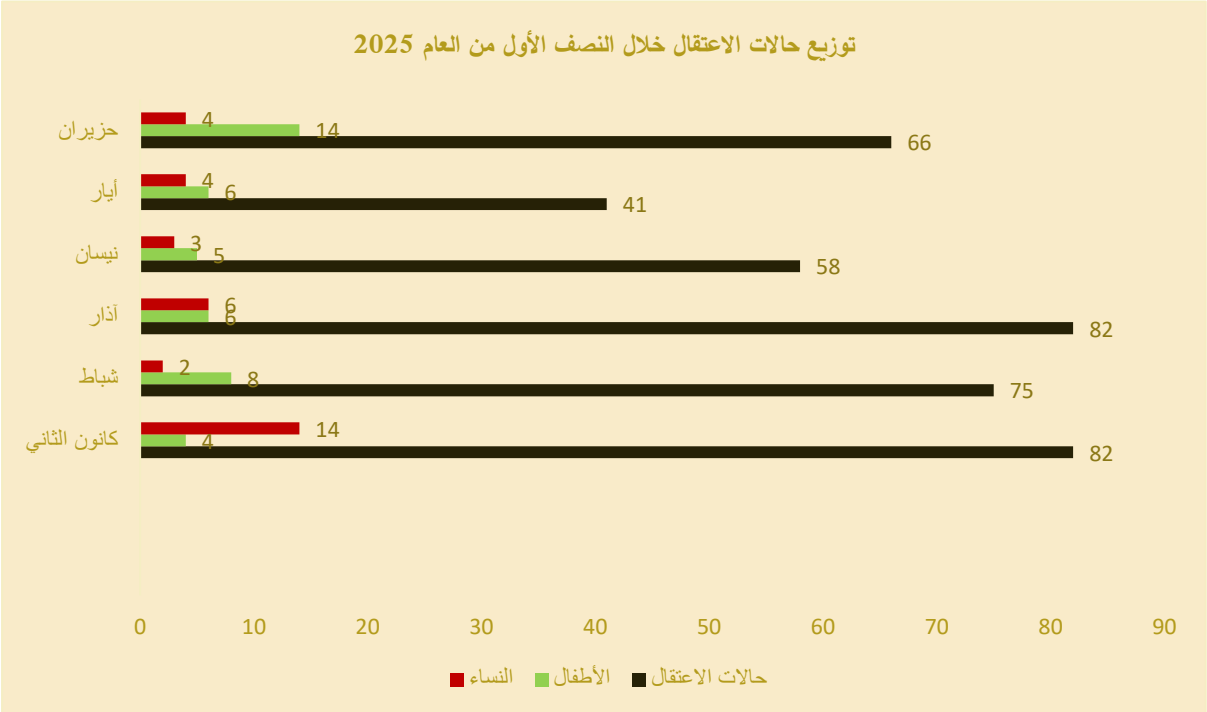

الجدول رقم (8) مقارنة حالات الاعتقال التي رُصدت خلال النصف الأول للأعوام (2021-2025)

العام	العدد
2021	1868 حالة اعتقال بينها 85 سيدة، و394 طفلًا
2022	2176 حالة اعتقال بينهم 93 سيدة، و(12 طفلًا أقل من جيل المسؤولية) و378 قاصرًا
2023	1800 حالة اعتقال بينهم 56 سيدة و208 أطفال
2024	708 حالات اعتقال بينهم 73 طفلًا و37 سيدة
2025	404 حالات اعتقال من بينهم 43 طفلًا و33 سيدة

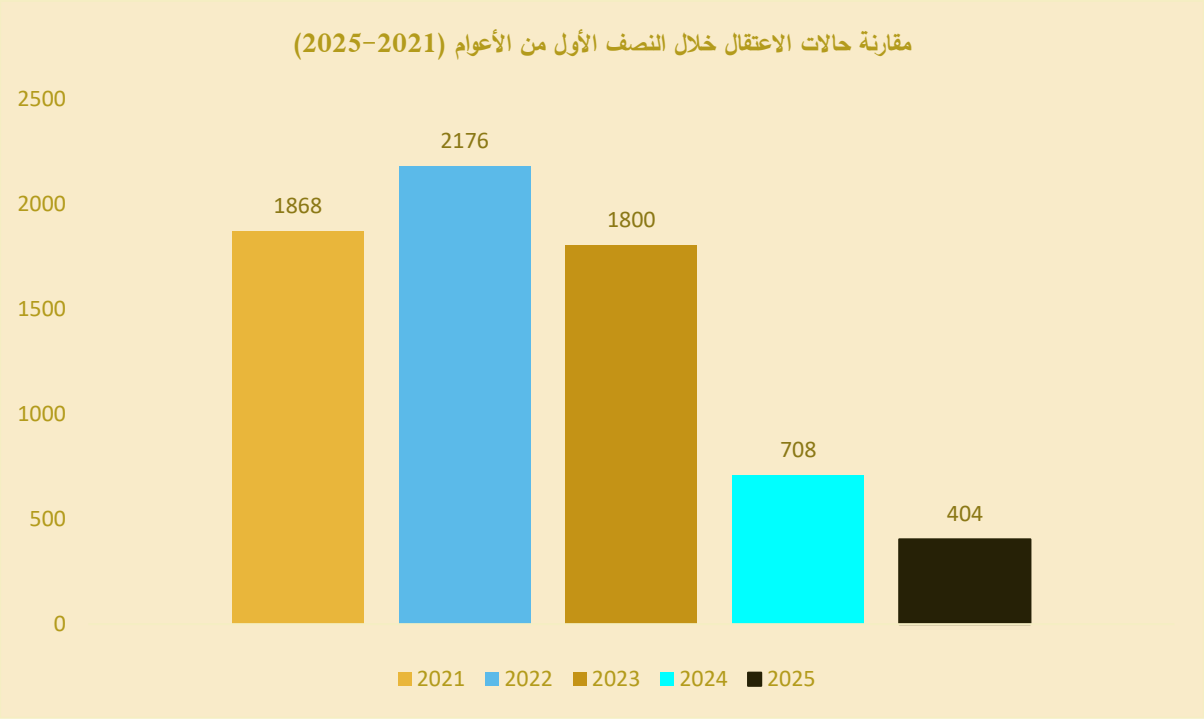

قرارات محاكم الاحتلال بحق المعتقلين

تواصل محاكم الاحتلال إصدار قرارات مجحفة بحق المعتقلين، تتراوح بين أحكام بالسجن الفعلي، وفرض الحبس المنزلي، إلى جانب قرارات بالإبعاد وغرامات مالية مرتفعة، بالإضافة إلى تمديد اعتقال آخرين لفترات طويلة، تصل في بعض الحالات إلى سنوات، دون توجيه تهم محددة ضدهم.

أحكام بالسجن الفعلي

رصدت محافظة القدس إصدار محاكم الاحتلال (166) حكمًا بالسجن الفعلي بحق أسرى مقدسيين خلال النصف الأول من عام 2025، من بينها (99) حكمًا بالاعتقال الإداري، أي دون تحديد تهمة ضد المعتقلين، حيث تعكس هذه الأحكام سياسة الاحتلال التصعيدية في استهداف المعتقلين، مما يساهم في تفاقم معاناتهم.

ومن أبرز الأحكام التي أصدرتها محاكم الاحتلال:

- 14 كانون الثاني: حكم بالسجن لمدة 12 عامًا بحق الشاب المقدسي جعفر رائد مطور.

- 20 آذار: حكم بالسجن الفعلي بحق الأسير عدي عبد عليان من قرية العيسوية شمال شرق القدس المحتلة لمدة خمس سنوات ودفع غرامة مالية قدرها خمسة آلاف شيكل .
- 23 آذار: حكم بالسجن لمدة 46 شهرًا مع غرامة مالية قدرها 4000 شيكل بحق الأسير المقدسي محمد عبيدو.
- 6 شباط: حكم بالسجن لمدة 8 سنوات بحق الشاب عمر أحمد محمود من بلدة العيسوية.
- 19 آذار: حكم بالسجن لمدة عشرين شهرًا وغرامة مالية قدرها 20 ألف شيكل بحق رأفت عليان من بلدة عناتا بالقدس المحتلة.
- 22 نيسان: أصدرت محكمة الاحتلال حكمًا بالسجن الفعلي لمدة 24 عامًا بحق الفتى المقدسي باسل عبيدية من العيساوية، مع فرض غرامة مالية قدرها 125,000 شيقل.
- 7 نيسان: سلّم الشاب المقدسي عمرو أبو خضير نفسه لقضاء حكم بالسجن لمدة 18 شهرًا في سجن النقب، وهو مؤذن مسجد شعفاط. كما أصدرت محكمة الاحتلال أحكامًا تعسفية وعالية بحق خمسة من أبناء القدس؛ كرم السلايمة بالسجن 13 عامًا، محمد خليل حمدان 10 سنوات، صهيب نبابتة 9 سنوات، وجعفر السلايمة 4 سنوات، كما أصدرت حكمًا بسجن الشاب المقدسي صائب درباس من بلدة العيساوية لمدة 10 أشهر ودفع غرامة مالية بقيمة خمسة آلاف شيقل، بتهمة التحريض.
- 4 أيار 2025: إصدار حكم بالسجن الفعلي لمدة 17 شهرًا وغرامة مالية بقيمة 5000 شيقل بحق الأسير المقدسي محمد هاني اللوزي من مخيم قلنديا.
- 6 أيار 2025: إصدار حكم بالسجن الفعلي لمدة عامين ونصف بحق الفتى المقدسي علي نادر أبو عويس من بلدة العيساوية.
- 21 أيار 2025: إصدار حكم بالسجن لمدة 48 شهرًا بحق الشاب المقدسي محمود غريب من بلدة العيساوية.

- 27 أيار 2025: إصدار حكم بالسجن لمدة 8 سنوات و10 أشهر وغرامة مالية بقيمة 10,000 شيقل بحق الشاب المقدسي معاذ علي عطون المعتقل منذ عامين.
- 5 أيار 2025: تجديد الاعتقال الإداري للأسير عبد الرحمن حماد ومحمود شاهين من مخيم قلنديا لمدة 6 أشهر للمرة الثانية على التوالي.
- 28 أيار 2025: تجديد الاعتقال الإداري للمرة الثالثة للأسير تامر عمر حمودة من بلدة القبيبة لمدة 6 أشهر.
- 4 حزيران: صدر أمر بالاعتقال الإداري لمدة أربعة أشهر بحق الأسير محمد سميح العباسي من بلدة سلوان. كما حكمت محكمة الاحتلال على الأسير عمر عمران قنديل من بلدة بيت سوريك بالسجن الفعلي لمدة ستة أشهر وغرامة مالية قدرها 3000 شيكل، وعلى الأسير محمد أسامة حسين ربيع من بلدة بيت عنان بالسجن لمدة ستة أشهر.
- 8 حزيران: أصدرت سلطات الاحتلال أمر اعتقال إداري لمدة ستة أشهر بحق الأسير أنس سائد إبراهيم من بلدة عناتا، والأسير فايز أمين فايز صلاح الدين من بلدة حزما. كما حكمت محكمة الاحتلال على الشاب ضياء عبيد بالسجن الفعلي لمدة ثلاث سنوات وغرامة مالية قدرها 6 آلاف شيكل. وصدر حكم بالسجن الفعلي لمدة ستة أشهر بحق فالح محمد سليم جهالين.
- 24 حزيران: حكمت سلطات الاحتلال على الأسير المقدسي محمد إبراهيم محمد عفانة من بلدة أبو ديس بالاعتقال الإداري لمدة أربعة شهور.
- 25 حزيران: أصدرت سلطات الاحتلال، أوامر اعتقال إداري بحق أربعة أسرى من محافظة القدس، وهم: غسان أحمد زايد من قلنديا لمدة 4 شهور، بلال يوسف مناصرة من مخيم قلنديا لمدة 6 شهور، وائل مجدي بيدس من كفر عقب لمدة 6 شهور، ومحمد عبد الرحمن حزين من مخيم قلنديا لمدة 4 شهور.

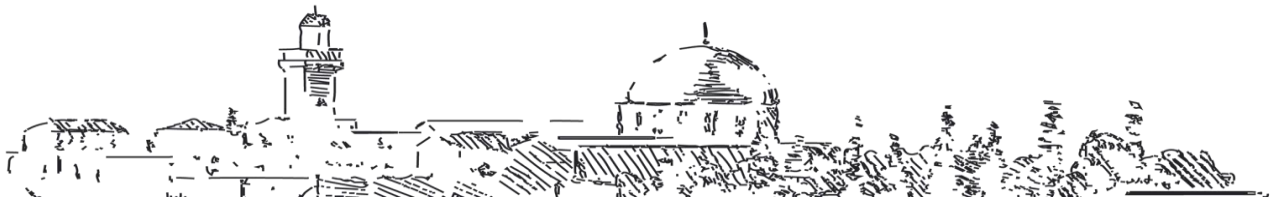

الجدول رقم (9) يوضح توزيع أحكام السجن الفعلي التي رُصدت خلال النصف الأول للعام 2025

الشهر	العدد
شهر كانون الثاني	31 حكمًا منها 9 أحكام بالاعتقال الإداري
شهر شباط	30 حكمًا منها 18 حكمًا بالاعتقال الإداري
شهر آذار	12 حكماً منها 5 أحكام بالاعتقال الإداري
شهر نيسان	27 حكمًا منها 11 حكمًا بالاعتقال الإداري
شهر أيار	26 حكمًا منها 19 حكمًا بالاعتقال الإداري
شهر حزيران	40 حكمًا منها 37 حكمًا بالاعتقال الإداري
المجموع	**166 حكمًا منها 99 حكمًا بالاعتقال الإداري**

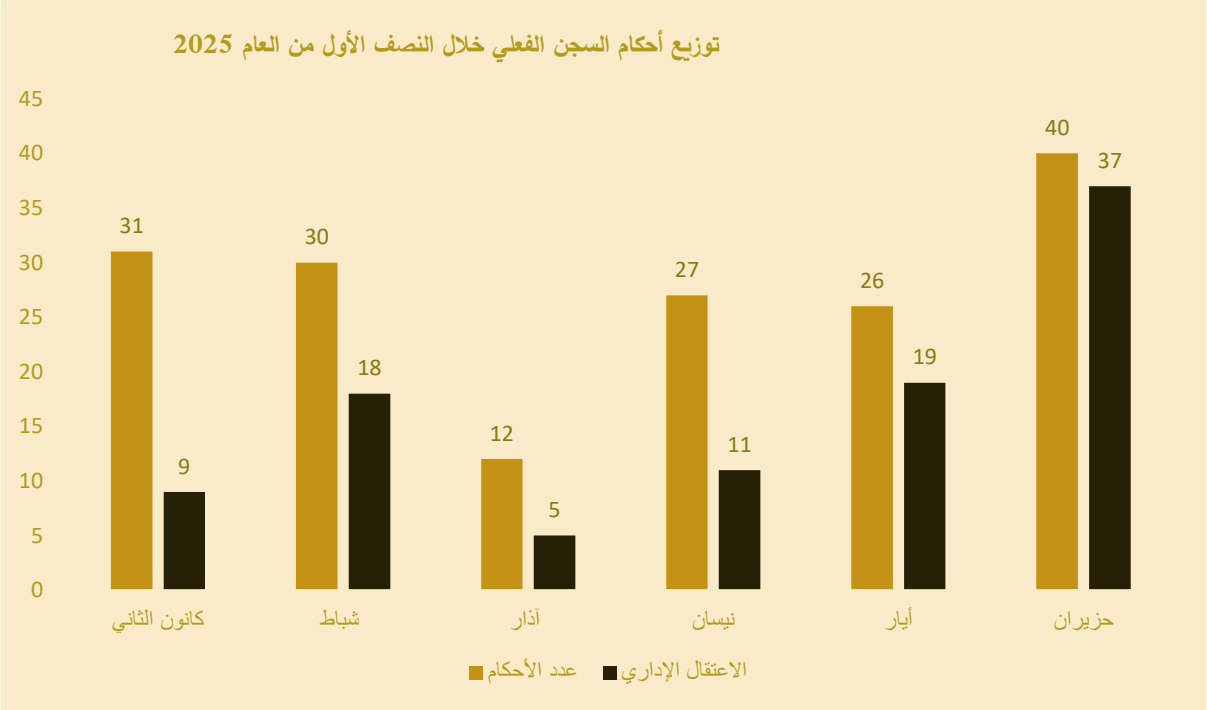

الجدول رقم (10) مقارنة أحكام السجن الفعلي التي رُصدت خلال النصف الأول للأعوام (2021– 2025)

العام	العدد
2021	64 حكمًا منها 25 قرارًا بالاعتقال الإداري
2022	133 حكماً منها 36 قراراً بالإعتقال الإداري
2023	192 حكمًا منها 76 اعتقالًا إداريًا
2024	205 حكمًا منها 135 حكمًا بالإعتقال الإداري
2025	166 حكمًا منها 99 حكمًا بالإعتقال الإداري

-

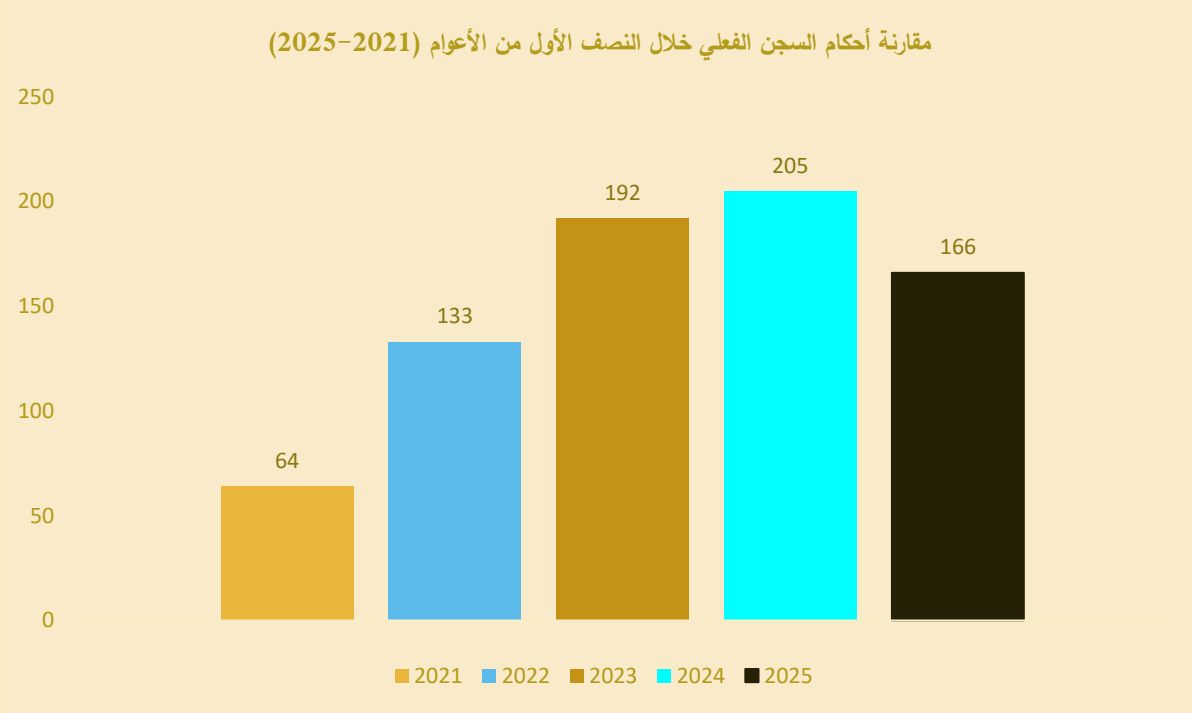

قرارات بالحبس المنزلي

يعتبر الحبس المنزلي أحد الأساليب التي تستخدمها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في محافظة القدس كإجراء قسري بحق المواطنين، حيث تفرض على المعتقلين الإقامة الجبرية في منازلهم لفترات معينة، مع فرض شروط قاسية، مثل دفع غرامات مالية أو الإبعاد عن مناطق محددة. **وفي النصف الأول من عام 2025، رصدت محافظة القدس إصدار سلطات الاحتلال (45) قرارًا بالحبس المنزلي.**

سوار تتبع إلكتروني في قدم الفتى محمد سامح دعاس بعد تحويله من الاعتقال إلى الإبعاد والحبس المنزلي

الجدول رقم (11) يوضح قرارات الحبس المنزلي التي رُصدت خلال النصف الأول للعام 2025

الشهر	العدد
شهر كانون الثاني	3 قرارات
شهر شباط	19 قرارًا
شهر آذار	5 قرارات
شهر نيسان	4 قرارات
شهر أيار	7 قرارات
شهر حزيران	7 قرارات
المجموع	**45 قرارًا**

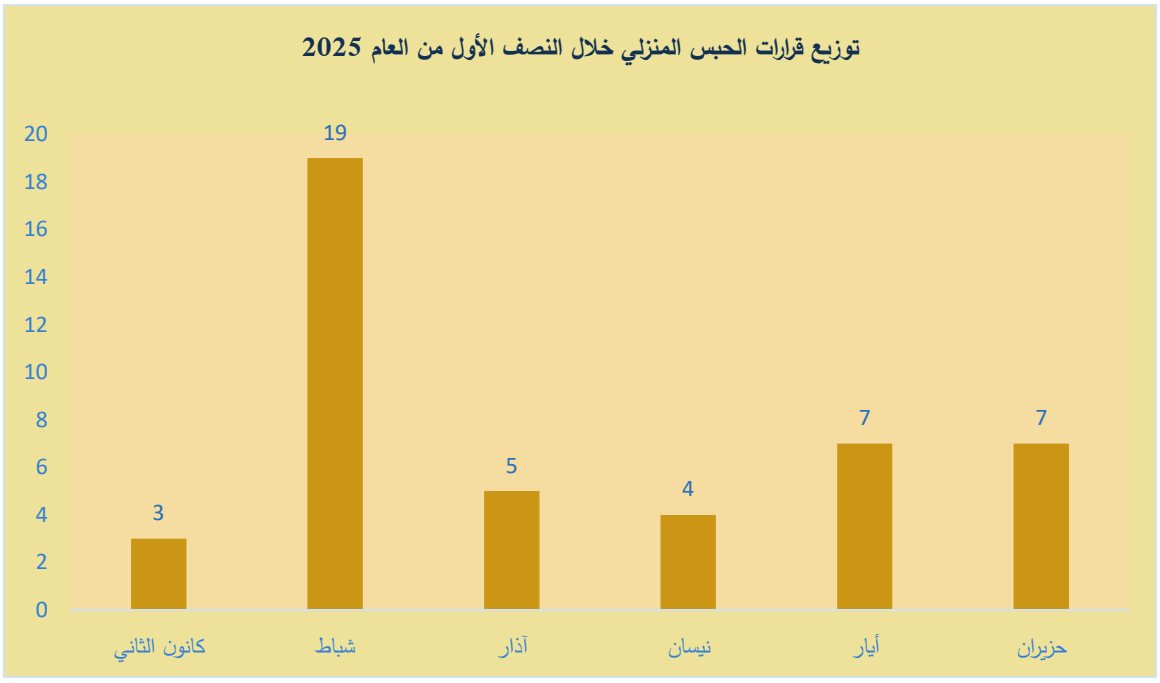

الجدول رقم (12) مقارنة قرارات الحبس المنزلي رُصدت خلال النصف الأول للأعوام (2021-2025)

العام	العدد
2021	101 قرارًا
2022	109 قرارات
2023	194 قرارًا
2024	28 قرارًا
2025	45 قرارً

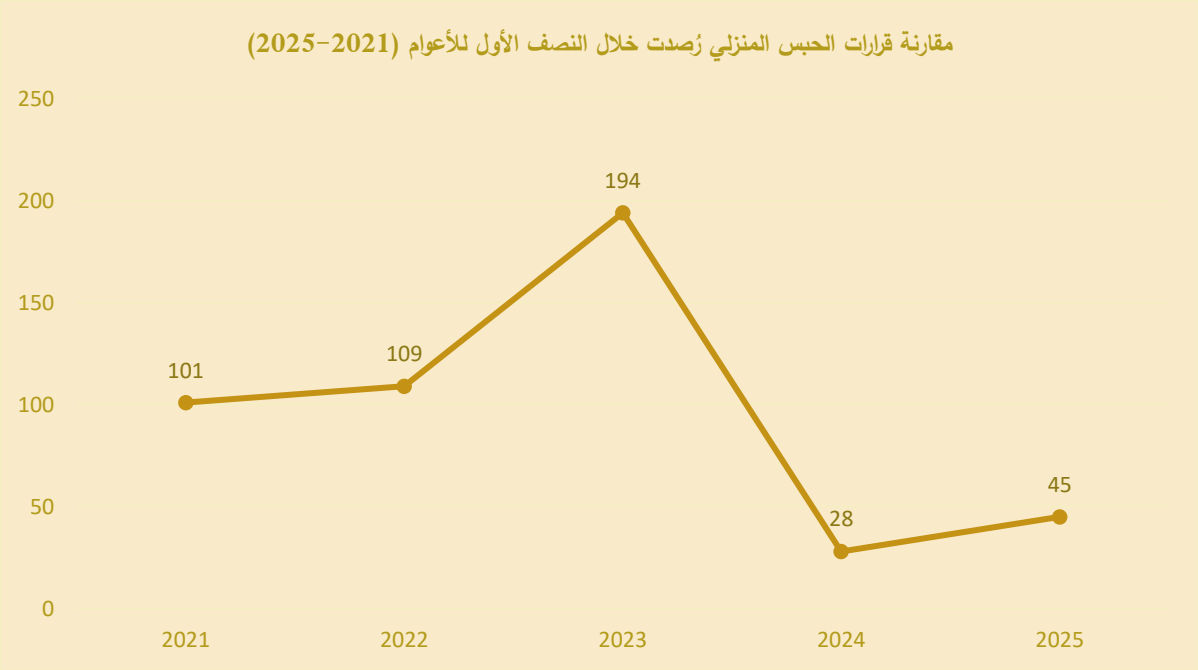

قرارات الإبعاد

خلال النصف الأول من عام 2025، رصدت محافظة القدس إصدار سلطات الاحتلال (107) قرارات بالإبعاد بحق فلسطينيين، حيث شملت هذه القرارات (69) قرارًا بالإبعاد عن المسجد الأقصى المبارك، وقد تم استهداف عدد كبير من الأسرى المحررين والصحفيين والنشطاء، بما في ذلك عدد من الذين تم إبعادهم خارج فلسطين.

الاحتلال يُبعد المقدسية فاطمة خضر عن المسجد الأقصى

الجدول رقم (13) يوضح توزيع قرارات الإبعاد التي رُصدت خلال النصف الأول للعام 2025

الشهر	العدد
شهر كانون الثاني	4 قرارات بالإبعاد عن البلدة القديمة
شهر شباط	49 قرارًا بالإبعاد منها 25 عن المسجد الأقصى
شهر آذار	33 قرار بالإبعاد منها 32 عن المسجد الأقصى
شهر نيسان	13 قرارا بالإبعاد 6 منها عن المسجد الأقصى
شهر أيار	5 قرارات بالإبعاد 4 منها عن المسجد الأقصى
شهر حزيران	3 قرارات بالإبعاد منها 2 عن المسجد الأقصى
المجموع	**107 قرارًا منها 69 عن المسجد الأقصى**

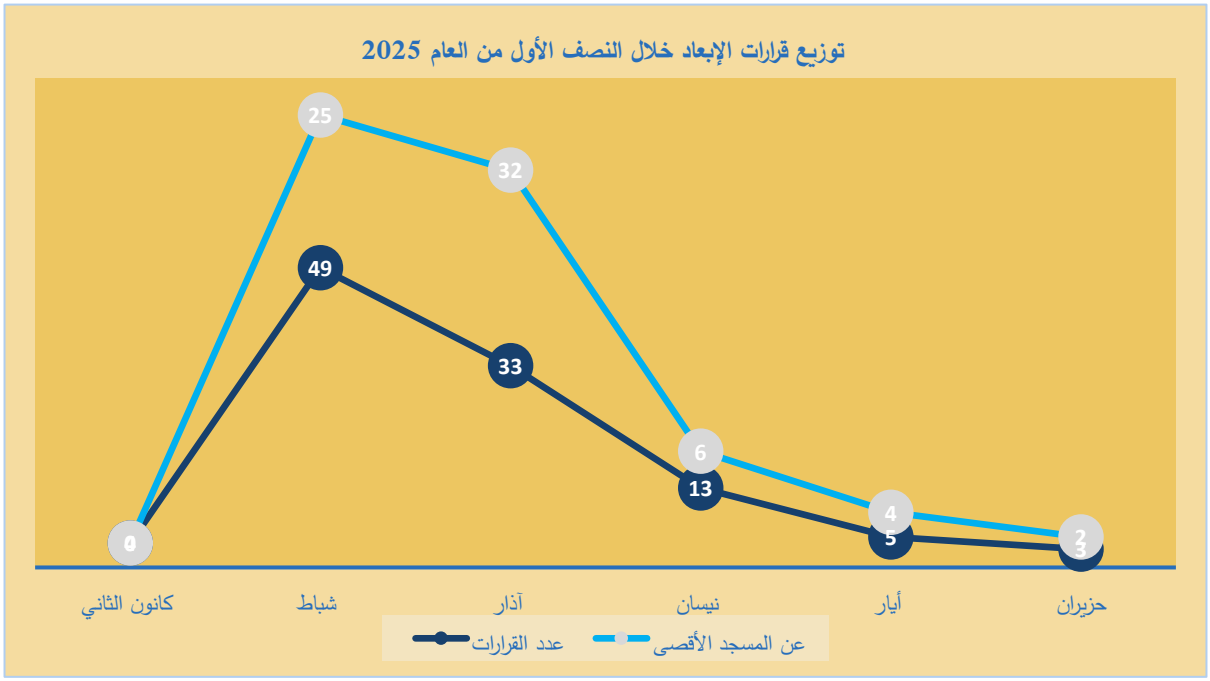

الجدول رقم (14) مقارنة قرارات الإبعاد التي رُصدت خلال النصف الأول للأعوام (2021-2025)

العام	العدد
2021	365 قراراً منها 256 عن المسجد الأقصى
2022	711 قراراً نصفها تقريباً عن المسجد الأقصى
2023	631 قرارًا منها 519 عن المسجد الأقصى
2024	54 قرارًا منها 31 عن المسجد الأقصى
2025	107 قرارًا منها 69 عن المسجد الأقصى

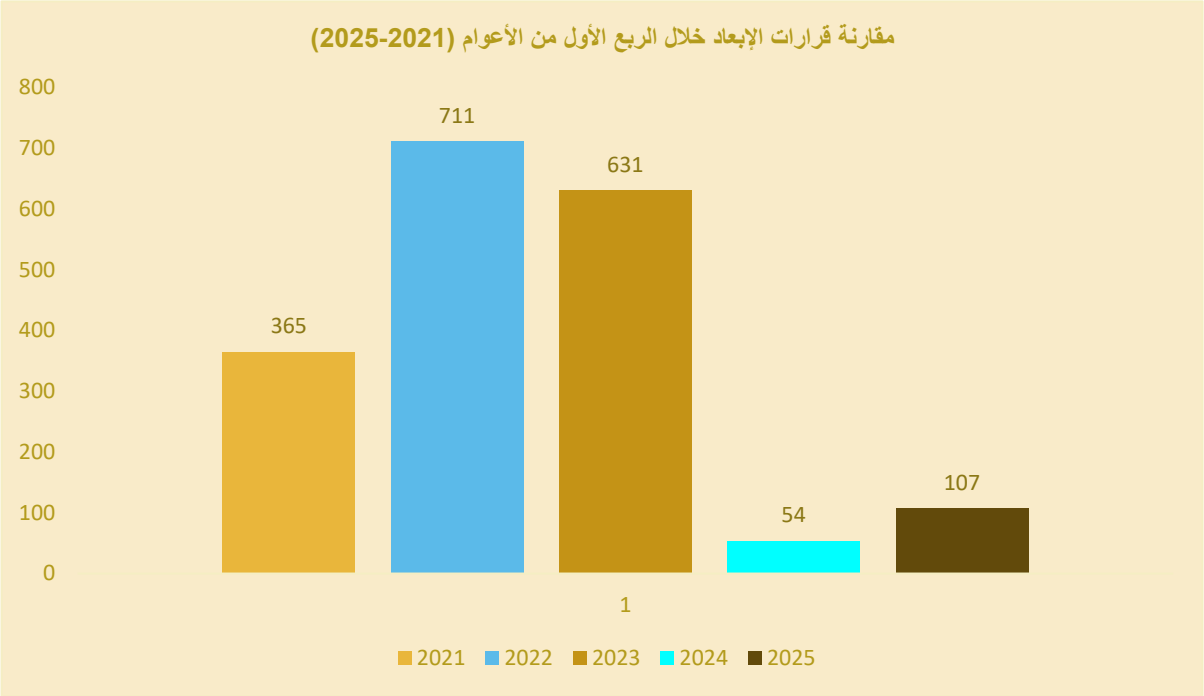

قرارات بمنع السفر

رصدت محافظة القدس إصدار سلطات الاحتلال الإسرائيلي ثلاثة قرارات بمنع السفر خلال النصف الأول من عام 2025، في سياق التضييق المتواصل على الفلسطينيين في المدينة، واستهداف الشخصيات المقدسية المؤثرة، بما في ذلك الناشطين والمرابطين، في محاولة لفرض مزيد من القيود على حركتهم ونشاطهم.

ففي 6 شباط، أصدرت سلطات الاحتلال قرارًا بحق المرابطة المقدسية هنادي حلواني يقضي بمنعها من السفر خارج البلاد. وفي 13 شباط، سلّم الاحتلال المرابطة المقدسية خديجة خويص قرارًا بمنع السفر لمدة شهر قابل للتجديد، وذلك بعد استدعائها للتحقيق. ثم في 3 نيسان، سلّمت سلطات الاحتلال خويص قرارًا آخر يقضي بمنعها من السفر، إضافة إلى منعها من التواصل مع عدد من الشخصيات لمدة ستة أشهر. ولم تكتف سلطات الاحتلال بذلك، بل جدّدت في 21 نيسان قرار منع خويص من دخول الضفة الغربية لمدة ستة أشهر إضافية، في استمرار ممنهج لسياسة تقييد الحركة واستهداف الشخصيات المقدسية الفاعلة.

قرارات بالترحيل عن القدس

طالب جيش الاحتلال بترحيل 20 عائلة مقدسية وسحب هوياتهم أو "جنسياتهم الإسرائيلية"، وفي إطار تطبيق مشروع قانون صادق عليه كنيست الاحتلال في تشرين الثاني 2024، والذي يقضي بطرد أفراد عائلات "منفذي العمليات ضد أهداف إسرائيلية"، تم اتخاذ إجراءات ضد عدة شخصيات، من بين هؤلاء، الأسير المحرر يزن فروخ، بالإضافة إلى شقيق الأسيرة المقدسية المحررة نوال فتيحة، التي أُفرج عنها بعد قضائها 8 سنوات في السجن، كما شملت الإجراءات الأخيرة ترحيل الأسيرة تسنيم عودة، ابنة الشهيد بركات عودة، والأسير محمد أبو الهوى، شقيق الشهيد آدم أبو الهوى، والأسيرة المحررة زينة بربر.

عمليات الهدم والتجريف

تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلي تصعيد سياسة الهدم الممنهج في مدينة القدس المحتلة، ضمن مخطط التهجير القسري والتطهير العرقي الهادف لتغيير الطابع الديموغرافي والجغرافي للمدينة المقدسة، وتثبيت السيطرة الاستيطانية عليها. وخلال النصف الأول من عام 2025، **رصدت محافظة القدس تنفيذ الاحتلال ما يزيد عن (186) عملية هدم وتجريف، من بينها أكثر من (54) عملية هدم ذاتي قسري أُجبر خلالها المقدسيون على هدم منازلهم أو ممتلكاتهم التجارية والزراعية بأنفسهم، تحت تهديد الغرامات الباهظة أو السجن، إلى جانب أكثر من (108) عملية هدم مباشر نفذتها آليات الاحتلال، وقرابة (24) عملية تجريف.**

ولم تقتصر عمليات الهدم على المنازل فقط، بل طالت منشآت تجارية وزراعية، وأسوارًا ومرافق عامة، في مختلف أنحاء المدينة بما في ذلك بلدة سلوان، جبل المكبر، بيت حنينا، العيسوية، والرام، وغيرها من البلدات والقرى المحيطة. كما شهدت القدس تصعيدًا خطيرًا تمثّل في هدم دور عبادة، منها مسجد التقوى في صور باهر، في انتهاك صارخ لحرية العبادة.

ويُظهر هذا التصعيد غياب الحدّ الأدنى من الضمانات القانونية والحقوقية للفلسطينيين في القدس، في ظل سياسة تخطيط تمييزية تمنعهم من البناء والتوسع، مقابل تسهيلات واسعة لمشاريع الاستيطان والتهويد. كما

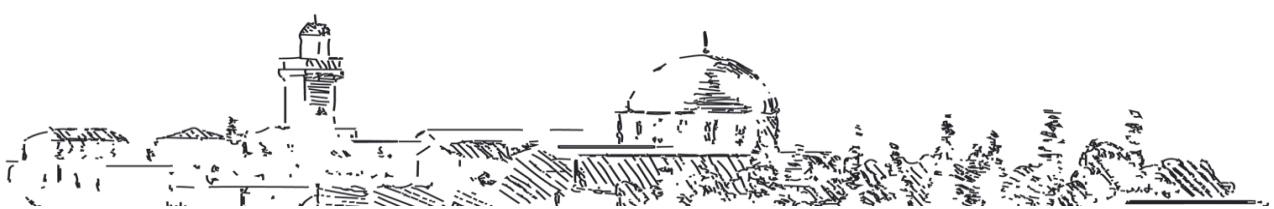

شكّل تنفيذ بعض عمليات الهدم خلال شهر رمضان المبارك انتهاكًا غير مسبوق للعرف المعمول به، ما فاقم من الأذى النفسي والمعيشي بحق العائلات المقدسية.

أبرز عمليات الهدم والتجريف:

- 5 كانون الثاني: هدم بناية لعائلة عويضة في بلدة سلوان جنوبي المسجد الأقصى، تضم 6 شقق، وتشريد 43 فردًا.
- 14 كانون الثاني: هدم آليات الاحتلال 6 منشآت تجارية في بلدة الجيب شمال غرب القدس بحجة عدم الترخيص.
- 29 كانون الثاني: هدم مسجد التقوى في صور باهر وممتلكات أخرى في جبل المكبر بحجة عدم الترخيص.
- 15 شباط: أجبرت سلطات الاحتلال هاني عويضة على هدم منزله في حي واد قدوم بسلوان.
- 18 شباط: هدم منازل أربعة أشقاء من عائلة هلسة (علي، أمين، حامد، ومحمد) في جبل المكبر.
- 25 شباط: شرعت قوات الاحتلال بعمليات هدم وتجريف واسعة في المنطقة الشرقية من العيسوية، شملت هدم منزل وبركسين زراعيين وحظيرتين للأغنام وتجريف أراضٍ واقتلاع أشجار.
- 3 آذار: هدم ممتلكات المواطن زياد مصطفى في روابي العيساوية، بما في ذلك منزل ومخازن وإسطبلات وتقع هذه الممتلكات، في المنطقة الشرقية لأراضي قرية العيساوية والمهددة بالمصادرة لصالح المشروع الاستيطاني "إي1" ضمن مشروع القدس الكبرى.
- 4 آذار: هدم أساسات منزل المواطن أحمد الشورطي في بلدة بيت حنينا بحجة عدم الترخيص، بالإضافة إلى هدم سور خرساني للمواطن حسين ياسين مصطفى في بلدة العيساوية.
- 5 آذار: هدمت آليات الاحتلال منزل الأسير الجريح هايل ضيف الله في بلدة رافات.
- 20 آذار: هدمت آليات الاحتلال أسوارًا استنادية زراعية وجرفت أرضًا في بلدة الجيب شمال غرب القدس، كما هدمت منزلًا مأهولًا وغرفة زراعية في بلدة الولجة جنوب القدس.
- 31 آذار: أجبرت بلدية الاحتلال المقدسي محمد علي أبو صوي من بلدة سلوان على هدم منزله قسرًا، بعد 14 عامًا من بنائه، والذي تبلغ مساحته 200 متر مربع، وكان يأوي 12 فردًا من عائلته.

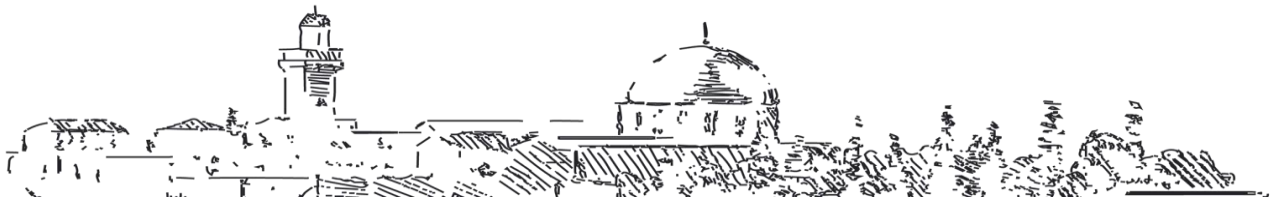

- 1 نيسان: هدمت آليات الاحتلال إسطبلًا للخيل، وبركسًا، وبيتًا متنقلًا، وجرفت سياج أرض ومحيط بئر في بلدة أبو ديس.
- 2 نيسان: نفذت آليات الاحتلال خمس عمليات هدم في بلدة عناتا، شملت منزلًا وحظيرة أغنام لعائلة فهيدات، غرفة وحظيرة أغنام لعائلة الضيافين، سورًا، أراضٍ زراعية، ومنزلًا في وعر البيك. كما هدمت في قرية العيسوية إسطبلًا للخيول وجرفت أرضًا زراعية.
- 22 نيسان: فجرت قوات الاحتلال منزل عائلة الشهيد محمد شهاب في بلدة الرام بعد اقتحام البلدة ومحاصرة المنزل. وأجبرت العائلات المجاورة على إخلاء منازلها بالقوة.
- 23 نيسان: هدمت آليات الاحتلال منزلًا يعود لكاظم أبو شافع في بلدة سلوان، ومصنعًا يعود لعبد الباسط الصوص في بلدة الجيب، كما هدمت سلاسل حجرية استنادية في المنطقة.
- 7 أيار: هدمت قوات الاحتلال منشأة زراعية ومنزلًا متنقلًا لعائلة أبو الحمص، وجرفت سلاسل حجرية في بلدة العيساوية. وفي اليوم نفسه، أجبر الاحتلال المواطن محمد العبيدي على هدم منزله ذاتيًا في حي الأشقرية ببيت حنينا، كما هدم منزل المقدسي هاني الجعبري في واد ياصول دون سابق إنذار، وهدم إسطبلًا للخيول في العيساوية.
- 10 أيار: أجبرت بلدية الاحتلال المقدسي محمد عودة على هدم مكتبه قسريًا في حي البستان ببلدة سلوان، بعد فرض مخالفة مالية قدرها 14,000 شيكل.
- 18 أيار: أجبرت بلدية الاحتلال خليل أبو ميالة على هدم بناية قيد الإنشاء مكونة من خمس شقق في مخيم شعفاط.
- 21 أيار: هدمت قوات الاحتلال مغسلة مركبات للمقدسي هشام داري في العيساوية للمرة الخامسة، كما أجبرت الأخوين رياض ووليد أبو دياب على استكمال هدم منزلهم قسريًا في سلوان، وأجبرت مجددًا عائلة دبش على استكمال هدم أجزاء من بنايتها.
- 26 أيار: هدمت سلطات الاحتلال مغسلة وموقف سيارات للمواطن عبد الله الجولاني في قلنديا دون إنذار.
- 28 أيار: هدمت آليات الاحتلال منزل المقدسي نور طوطح في بيت حنينا دون انتظار قرار المحكمة، وجرفت أراضي تعود لعائلتي غراب وأبو سنينة في بلدة الزعيم، إضافة إلى هدم بركس للمقدسي إسحق عودة في حي عين اللوزة بسلوان.

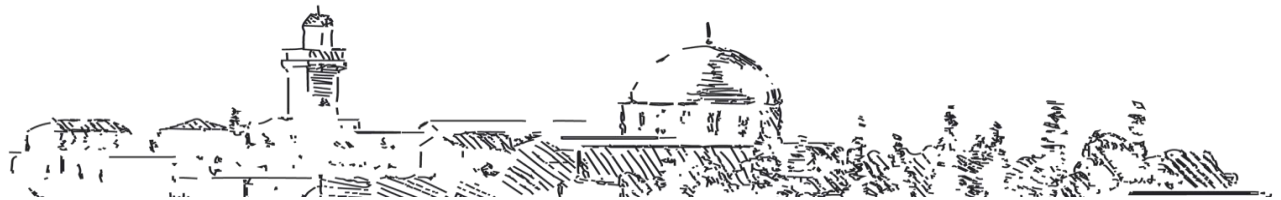

- 2 حزيران: نفذت عائلة حشيمة في بلدة بيت حنينا بالقدس عملية هدم ذاتي لمنزلين يقطنهما نحو 12 فردًا، بقرار من بلدية الاحتلال بحجة البناء دون ترخيص، رغم أنهما مشيدان منذ عام 2004.
- 4 حزيران: هدمت بلدية الاحتلال منزلين في حي البستان ببلدة سلوان؛ أحدهما يعود لراشد القيمري بمساحة 40 مترًا مربعًا، والآخر للمقدسية أماني عودة التي شُردت مع زوجها وطفليها.
- 19 حزيران: أجبرت بلدية الاحتلال رامي علون ونجله محمد على هدم منزلهم في حي الأشقرية ببيت حنينا، حيث يقطنه 12 فردًا، فيما جرفت البلدية أرضًا لعائلة جعابيص في جبل المكبر.
- 24 حزيران: هدمت قوات الاحتلال منزل أنس الرجبي في حي رأس خميس دون إنذار مسبق، وجرفت الأرض المحيطة به. وكان المنزل بمساحة 750 مترًا مربعًا ويأوي 6 أفراد.

25 حزيران، هدمت سلطات الاحتلال منزلًا من طابقين يعود للمواطن متوكل الخطيب دون إخطار مسبق.

الجدول رقم (15) يوضح توزيع عمليات الهدم التي رُصدت خلال النصف الأول للعام 2025

الشهر	هدم بآليات لاحتلال	هدم قسري ذاتي	حفر وتجريف	المجموع
شهر كانون الثاني	21	14	4	39
شهر شباط	18	6	7	31
شهر آذار	14	6	1	21
شهر نيسان	25	5	4	34
شهر أيار	22	15	5	42
شهر حزيران	8	8	3	19
المجموع	**108**	**54**	**24**	**186 عملية هدم وتجريف**

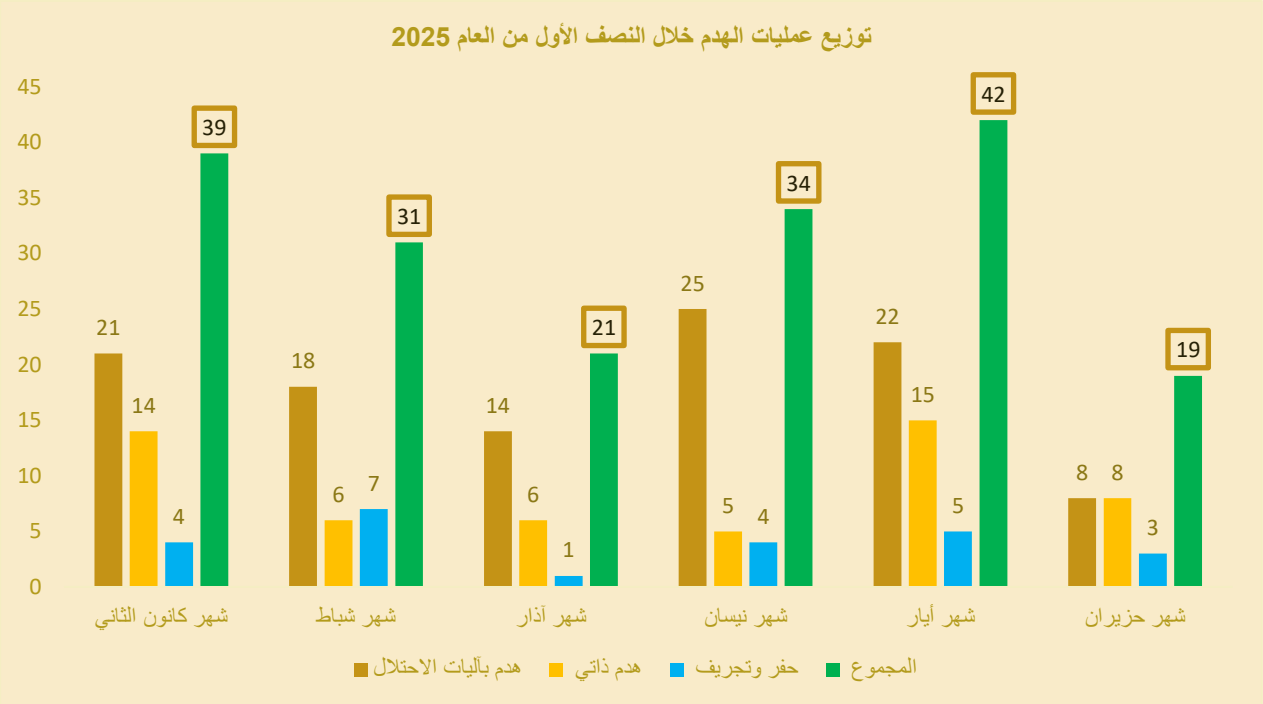

الجدول رقم (16) مقارنة عمليات الهدم التي رُصدت خلال النصف الأول للأعوام (2021-2025)

العام	العدد
2021	96 عملية هدم
2022	117 عملية هدم و16 عملية تجريف
2023	181 عملية هدم و19 عملية تجريف
2024	127 عملية هدم وتجريف
2025	186 عملية هدم وتجريف

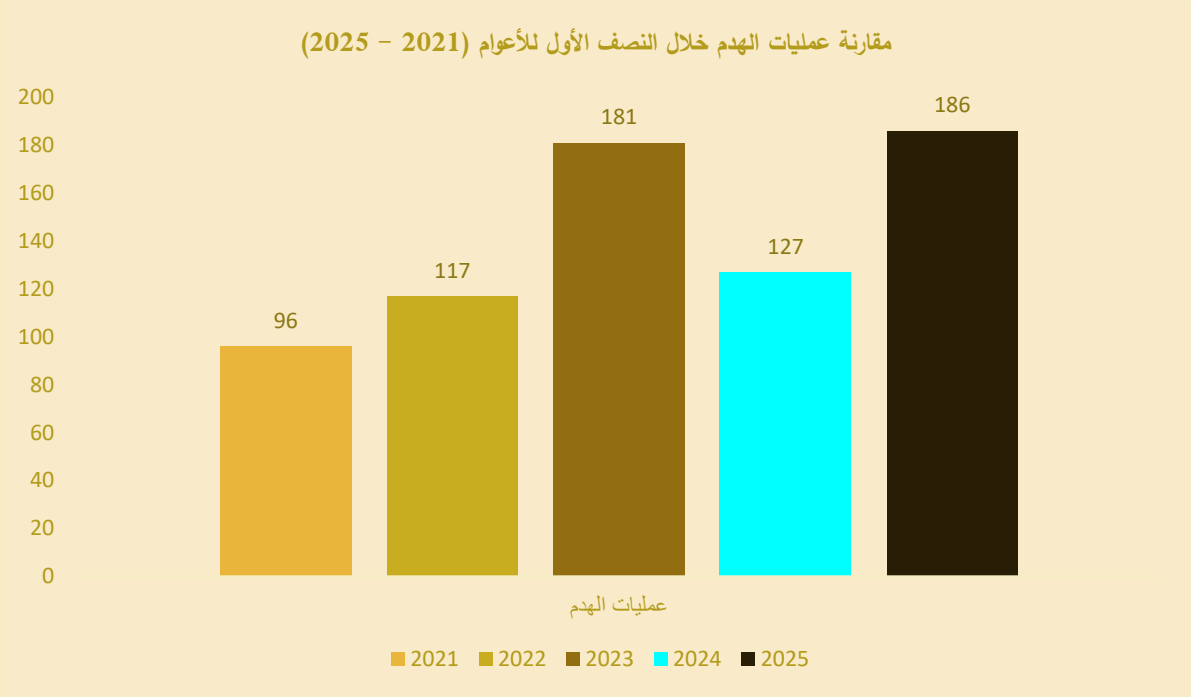

قرارات الهدم والإخلاء القسري ومصادرة الأراضي

واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، خلال النصف الأول من عام 2025، تصعيد سياساتها الاستيطانية التهجيرية بحق الفلسطينيين في مدينة القدس المحتلة، وشهدت أحياء مركزية ذات كثافة سكانية فلسطينية مرتفعة – مثل سلوان، العيسوية، الشيخ جراح، بيت حنينا، وبلدة الجيب – موجة مكثفة من الإخطارات والإجراءات الاحتلالية، شملت هدم منازل ومنشآت، ووقف أعمال بناء، والاستيلاء على أراضٍ، فضلًا عن قرارات محاكم الاحتلال بإخلاء عائلات فلسطينية قسرًا من منازلها لصالح الجمعيات الاستيطانية. **وقد رصدت محافظة القدس إصدار (188) قرارًا وانتهاكًا مباشرًا خلال هذه الفترة، منها (149) إخطار هدم ووقف بناء، و(2) قرار مصادرة، و(31) قرار استيلاء و(6) قرارات إخلاء قسري جماعي أو فردي.**

وفي طليعة هذه الانتهاكات، يبرز ما يشهده حي بطن الهوى في بلدة سلوان، كنموذج فاضح لسياسة التطهير العرقي التي تنتهجها سلطات الاحتلال، إذ يتعرض الحي، الواقع جنوب المسجد الأقصى المبارك، لتصعيد خطير ضمن مخطط تهويدي ممنهج يستهدف الوجود الفلسطيني في قلب القدس المحتلة. ففي شهر حزيران 2025، رفضت محاكم الاحتلال الإسرائيلي سلسلة من الاستئنافات القانونية التي تقدّمت بها عائلات مقدسية ضد أوامر إخلاء قسرية من منازلها لصالح جمعية "عطيرت كوهانيم" الاستيطانية. ففي 19 حزيران، رفضت المحكمة العليا استئناف عائلتي عودة وشويكي، فيما رفضت المحكمة المركزية في 22 حزيران استئناف عائلة الرجبي، ومنحت المحاكم الإسرائيلية العائلات الثلاث مهلة 30 يومًا لتنفيذ قرارات الإخلاء.

وتأتي هذه القرارات في إطار حملة تهجير ممنهجة تستند إلى أحكام قضائية سابقة صدرت منذ عام 2015، استهدفت أكثر من 84 عائلة فلسطينية تقطن الحي، أي ما يقارب 700 فرد. وتدّعي الجمعيات الاستيطانية أن ملكية هذه العقارات تعود ليهود يمنيين منذ عام 1881، مستندين إلى قانون إسرائيلي صدر عام 1970 يتيح لليهود المطالبة بممتلكاتهم ما قبل عام 1948 في القدس الشرقية. في المقابل، يُحرم الفلسطينيون من أي حق قانوني لاستعادة ممتلكاتهم المصادرة في القدس وأماكن أخرى، في ازدواجية قانونية فاضحة تنتهك مبادئ العدالة والحقوق المتساوية.

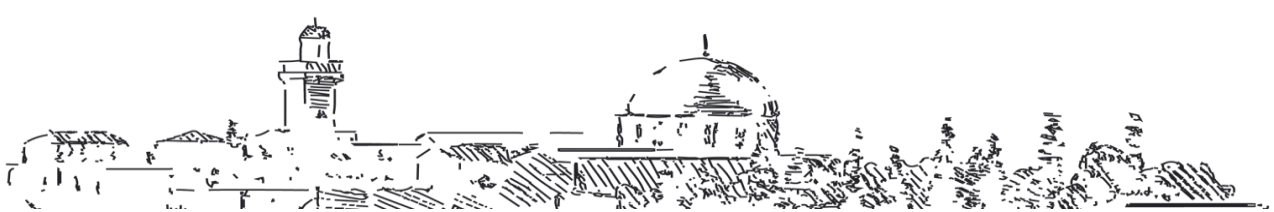

حي بطن الهوى لا يبعد سوى 300 متر عن الزاوية الجنوبية الشرقية للمسجد الأقصى، ما يجعله في قلب الأطماع الاستيطانية الرامية إلى تطويق البلدة القديمة وتفريغ محيطها من سكانها الأصليين. وتلعب "عطيرت كوهانيم" دورًا مركزيًا في هذه الهجمة، عبر ملاحقة عشرات العائلات المقدسية في المحاكم، في محاولة لتوسيع نفوذها الاستيطاني وفرض وقائع جديدة على الأرض.

في السياق ذاته، تتعرض أحياء بلدة سلوان، التي يقطنها نحو 60,000 فلسطيني، لهجمة تهويد واسعة تشمل مناطق البستان، وادي حلوة، وادي ياصول، وعين اللوزة، بإشراف مباشر من جمعيات استيطانية مثل "إلعاد". وتعمل هذه الجمعيات على تنفيذ حفريات أثرية واسعة تحت مسمى "حديقة مدينة داوود"، في محاولة لتزييف التاريخ والهوية الحضارية للمنطقة، وطمس معالمها العربية والإسلامية.

ويُعد هذا التصعيد جزءًا من مشروع استيطاني إحلالي أشمل يسعى إلى فرض ما يُسمى بـ"الحوض المقدس اليهودي"، عبر تهجير الفلسطينيين من أحيائهم وتحويل النسيج العمراني والديمغرافي في القدس الشرقية. وتُمثل هذه الممارسات خرقًا صارخًا للقانون الدولي الإنساني، خاصة اتفاقيات جنيف، التي تحظر النقل القسري للسكان في الأراضي المحتلة، كما تشكل انتهاكًا لحقوق الإنسان الأساسية في السكن والأمن والكرامة.

أبرز قرارات الهدم والمصادرة والإخلاء القسري:

- 6 كانون الثاني: أصدرت سلطات الاحتلال قرارًا بالاستيلاء على 262 دونمًا من أراضي بلدات جبع، الرّام، كفر عقب ومخماس، لصالح البدء بتنفيذ مشروع شارع 45 الاستيطاني.
- 23 كانون الثاني:أصدرت سلطات الاحتلال قرارًا بإخلاء 26 عائلة مقدسية من منازلها في سلوان لصالح جمعيات استيطانية، بينها 21 منزلًا لعائلة الرجبي و5 منازل لعائلة بصبوص.
- 3 شباط: وزعت سلطات الاحتلال 5 إخطارات بالهدم ووقف أعمال البناء في بلدة العيسوية.
- 4 شباط: استولت سلطات الاحتلال على قطعة أرض في حي الصوانة بحجة إقامة "أعمال بستنة وحدائق".
- 17 شباط: تم إخطار المقدسي بشار أبو عالول بإخلاء مخزنه في حي الشيخ جراح بعد أن تم إخطار بقالته سابقًا بالإخلاء.

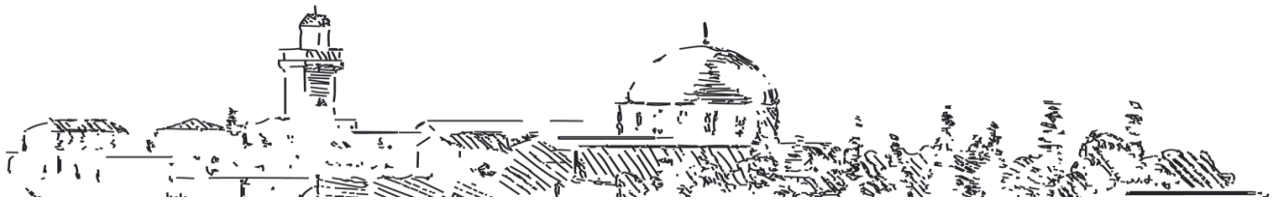

- 3 آذار: أصدرت محكمة الاحتلال في القدس حكمًا بإخلاء عائلة الباشا من منزلها التاريخي في شارع الواد بالبلدة القديمة، لضمه إلى كنيس يهودي.
- 10 آذار: اقتحمت طواقم بلدية الاحتلال بلدة العيساوية بالقدس، حيث قامت بتوزيع إخطارات هدم على المنازل.
- 11 آذار: اقتحمت قوات الاحتلال منزل الطبيبة المقدسية أماني موسى عودة في حي البستان ببلدة سلوان، وسلمتها قرارًا نهائيًا بهدم منزلها.
- 6 نيسان: أخطرت سلطات الاحتلال نحو 21 بيتًا وحظيرة أغنام بالهدم في بلدة عناتا.
- 28 نيسان: أخطرت سلطات الاحتلال بوقف بناء ثلاثة منازل وكرفانات لتربية المواشي في بلدة الجيب شمال القدس المحتلة.
- خلال أيار، رصدت محافظة القدس إصدار (17) قرار بالهدم تركزت في بلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى، أخطرها تسليم بلدية الاحتلال سكان عمارة الوعد في وادي قدوم ببلدة سلوان إخطارًا بهدم العمارة المكونة من 12 شقة، إلى جانب تصعيد في محاولات التهويد، أبرزها إعلان رئيس بلدية الاحتلال المتطرف برفقة رئيس وزراء الاحتلال في 25 أيار تحويل بركة مأمن الله – الواقعة وسط مقبرة إسلامية تاريخية – إلى "موقع تراثي إسرائيلي" بقرار حكومي، ما يشكّل انتهاكًا صارخًا لمعالم المدينة المقدسة وهويتها العربية الإسلامية.
- في 11 حزيران: أصدرت ما تُسمى "سلطة أراضي إسرائيل" إخطارات لـ18 منزلًا تضم 35 وحدة سكنية في بلدة أم طوبا جنوب القدس، بزعم إقامتها على أراضٍ تابعة لما يسمى "الصندوق القومي اليهودي"، مطالبةً قاطنيها بإخلائها خلال 30 يومًا. ويتهدد هذا القرار نحو 150 فلسطينيًا بخطر التهجير القسري من منازلهم وأراضيهم.
- أما في قرية النعمان شرق المدينة، فقد شهدت في 10 حزيران حملة جديدة من الاستهداف، حيث قامت وحدة "إنفاذ قوانين البناء" التابعة لبلدية الاحتلال بتوزيع إخطارات على جميع منازل القرية، مدّعية أنها شُيّدت دون ترخيص، ومطالبة أصحابها بهدمها فورًا. وبذلك، يواجه نحو 150 شخصًا من سكان القرية خطر التهجير الوشيك في ظل استمرار سياسات الهدم والطرد القسري التي تنتهجها سلطات الاحتلال بحق التجمعات الفلسطينية.

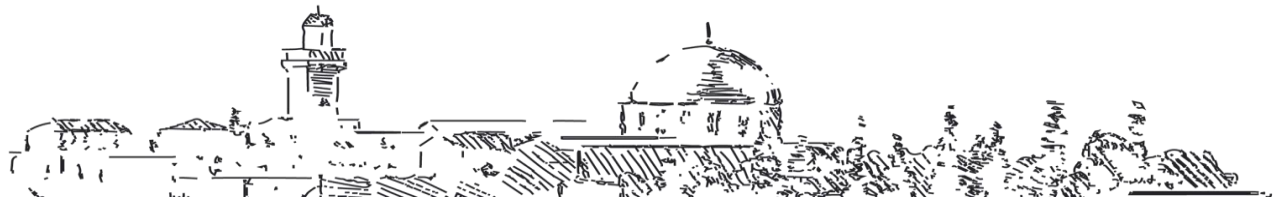

المشاريع الاستعمارية

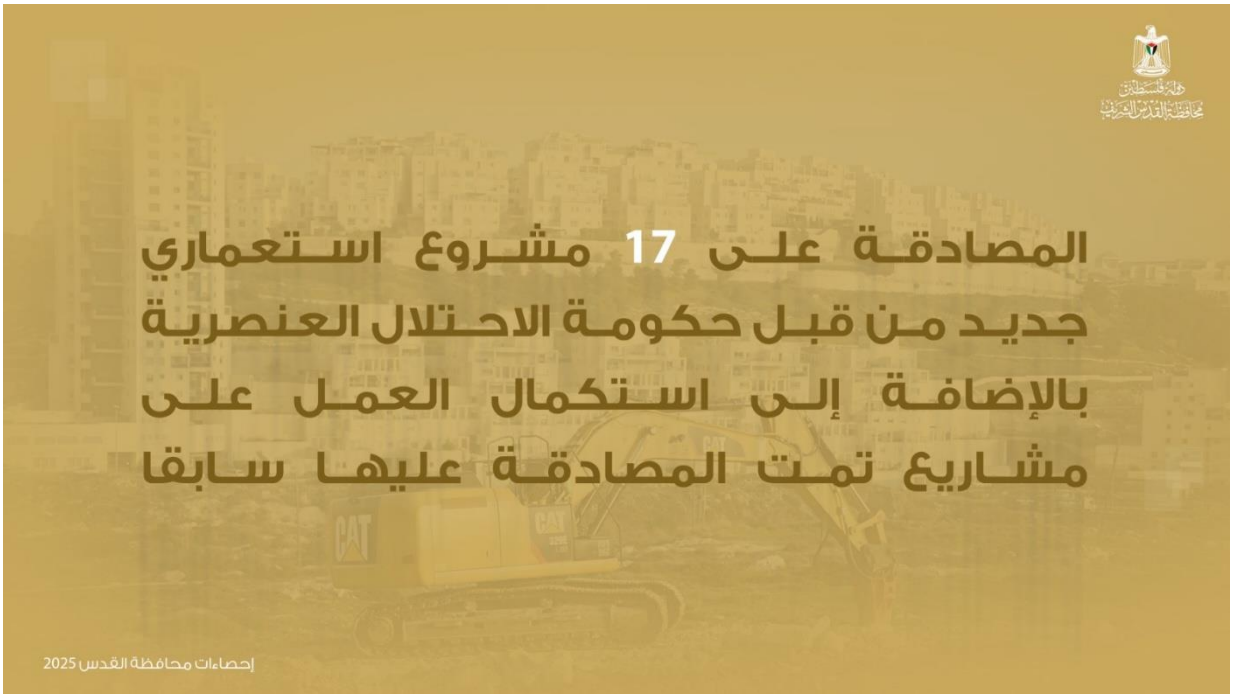

رصدت محافظة القدس، من خلال المتابعة اليومية للإعلانات الرسمية الصادرة عن ما تسمى الإدارة المدنية وبلدية الاحتلال في القدس، وما نشرته جمعية الدراسات العربية – بيت الشرق، **41 مخططًا ومشروعًا استعماريًا خلال النصف الأول من عام 2025، في تصعيد خطير لسياسات التوسع الاستيطاني في المدينة المحتلة. وقد توزعت هذه الأنشطة الاستعمارية على النحو التالي: 12 مخططًا تم إيداعها رسميًا، و17 مخططًا صودق عليها، ومخططين طُرحا في مناقصات للتنفيذ، إلى جانب البدء بتنفيذ 7 مشاريع استيطانية على الأرض، وافتتاح مشروعين استعماريين، بالإضافة إلى الترويج لمخطط لإقامة حي استعماري جديد.**

وتندرج هذه المخططات ضمن سياسة إسرائيلية ممنهجة تهدف إلى تقويض إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، من خلال محاصرة مدينة القدس بالمستوطنات وعزلها عن محيطها الفلسطيني. وهي سياسة تهدف إلى فرض وقائع أحادية الجانب على الأرض، وفرض "السيادة الإسرائيلية" بقوة الاحتلال، في انتهاك للحقوق الوطنية والتاريخية للشعب الفلسطيني.

المخططات الاستعمارية التي أُودِعت للمصادقة خلال نيسان:

- المخطط رقم 101/1233030 في مستعمرة "جيلو"، ويتضمن إقامة أبراج سكنية استيطانية تشمل 528 وحدة استعمارية، بالإضافة إلى مساحات مخصصة للعمل والتوظيف والتجارة، وذلك على مساحة تبلغ 15.69 دونم.
- المخطط رقم 101/1328822 في مستعمرة "راموت"، ويهدف إلى إنشاء جسور فوق منطقة عامة لتسهيل الوصول إلى كنيس يهودي، بمساحة تقدر بـ 2.106 دونم.
- المخطط رقم 101/0917138 لإقامة مجمع سكني تابع للقنصلية الأمريكية في مستعمرة "تل بيوت"، ويتضمن إنشاء 220 وحدة استعمارية على مساحة تبلغ 8.218 دونم.

وبذلك، يبلغ إجمالي الوحدات الاستعمارية المودعة 748 وحدة.

المخططات الاستعمارية التي أُودِعت للمصادقة خلال أيار:

- المخطط رقم 1193739/101 في مستعمرة راموت: يتضمن إضافة وحدتين استعماريتين إلى مبنى قائم، على مساحة تبلغ 2.651 دونم.
- المخطط رقم 1320233/101 في مستعمرة جفعات هماتوس: يهدف إلى إنشاء أبراج استيطانية تضم 350 وحدة استعمارية، على مساحة 31.436 دونم.
- المخطط رقم 0805531/101 في شارع الخليل: يقضي بإقامة موقف حافلات (باصات) على مساحة 65.137 دونم.
- المخطط رقم 1098219/101 في مستعمرة رامات شلومو: يتضمن إضافة 4 وحدات استعمارية إلى مبنى قائم، على مساحة 0.697 دونم.
- المخطط رقم 1225895/101 في مستعمرة رامات إشكول: يتضمن إقامة أبراج تضم 181 وحدة استعمارية، إضافة إلى منطقة تجارية ومبانٍ عامة، على مساحة 4.816 دونم.

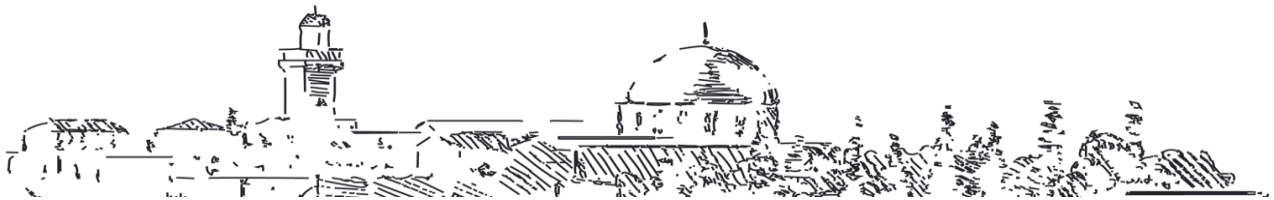

- المخطط رقم 1/1/1/2/226 في مستعمرة علمون المقامة على أراضي بلدة عناتا: يتضمن تغيير تصنيف الأرض من "منطقة عامة مفتوحة" إلى "منطقة مبانٍ ومؤسسات عامة"، على مساحة 0.764 دونم.
- المخطط رقم 101/1226851 في مستعمرة جيلو :يقضي بإضافة وحدة استعمارية واحدة إلى مبنى قائم، على مساحة 0.807 دونم.
- المخطط رقم 101/1252998 في مستعمرة جفعات شاكيد :يشمل بناء 450 وحدة استعمارية، إضافة إلى منطقة مخصصة للتجارة والتوظيف، على مساحة 11.437 دونم.

المخططات الاستعمارية التي أُودِعت للمصادقة خلال حزيران:

في مستعمرة جيلو، تم إيداع المخطط الهيكلي رقم 1226166/101، ويهدف لإضافة وحدة استعمارية واحدة ومخازن إلى مبنى قائم على مساحة 0.67 دونم.

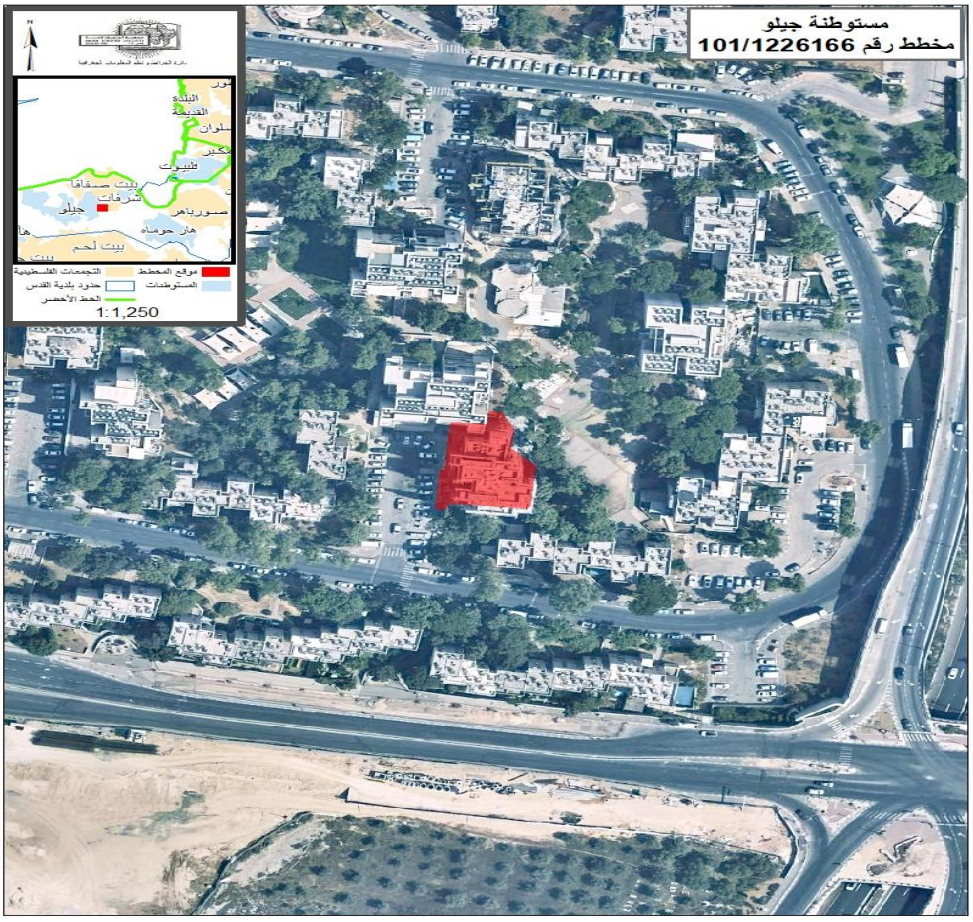

المخططات الي تم المصادقة عليها خلال شباط وآذار:

- رصدت محافظة القدس المحتلة خلال شهر شباط 2025 المصادقة على مشروعين استعماريين جديدين في حي الشيخ جراح، في إطار سياسة ممنهجة لتغيير الطابع الديمغرافي والجغرافي للمدينة. ويشمل المخطط الأول إقامة مستعمرة سكنية في "كوبانية أم هارون" على مساحة 17 دونمًا، وتضم 318 وحدة استعمارية ومبانٍ عامة، فيما يتضمن المخطط الثاني إنشاء مدرسة دينية على مساحة 5 دونمات بارتفاع 11 طابقًا، عند مدخل الحي الرئيسي مقابل مسجد الشيخ جراح، بعد أن صادرت سلطات الاحتلال الأرض بحجة "المنفعة العامة."
- وصادق ما يسمى المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر (كابينت)، في 29 آذار 2025، على مشروع استعماري لشق طريق في القدس، والطريق عبارة عن نفق للفلسطينيين في الضفة، من شأنه أن يسمح لإسرائيل بتنفيذ مخططات البناء الاستيطاني في منطقة "إي 1" خلف الخط الأخضر. وسيربط الطريق بين البلدات الفلسطينية، لكن سيعزلها عن بقية الضفة، ويفصل حركة الفلسطينيين عن الطرق الرئيسية التي تربط القدس بمستعمرة "معاليه أدوميم"، ليقتصر استخدام هذه الطرق على الإسرائيليين. وتمهّد هذه الخطوة لضم مستعمرة "معاليه أدوميم" رسميا إلى إسرائيل.

المخططات الي تم المصادقة عليها خلال نيسان:

- المخطط 101/1153048 في "جفعات هماتوس"، لتخصيص استعمال الأراضي لمبانٍ عمومية وزيادة عدد الطوابق والمساحات بها، على مساحة 69.8 دونم.
- المخطط 101/1281419 في "تل بيوت"، لتوسيع فندق على مساحة 2.7755 دونم.
- المخطط 101/1326560 في "رامات شلومو"، لإضافة 12 وحدة استعمارية جديدة لمبانٍ قائمة، على مساحة 4.76 دونم.

بذلك، تكون المصادقة على 12 وحدة سكنية فقط خلال الشهر.

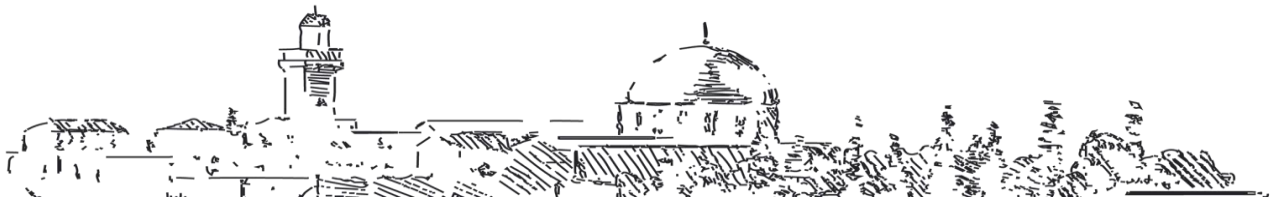

المخططات الي تم المصادقة عليها خلال أيار:

- المخطط رقم 0921197/101 في مستعمرة راموت: تمت المصادقة على إقامة مبانٍ ومؤسسات عامة على مساحة تبلغ 18.998 دونم.
- المخطط رقم 1011840/101 في مستعمرة تلبيوت: صودق على بناء أبراج استيطانية تضم 458 وحدة استعمارية، بالإضافة إلى مناطق تجارة ومبانٍ عامة، على مساحة 9.586 دونم.
- المخطط رقم 2/242 في مستعمرة كوخاف يعقوب، المقامة على أراضي قرية كفر عقب: تمت المصادقة على بناء 627 وحدة استعمارية، إلى جانب مناطق تجارة، ومبانٍ ومؤسسات عامة، وحدائق، على مساحة 253.91 دونم. وكان قد تم الإعلان عن إيداع هذا المخطط بتاريخ 21 حزيران 2024.
- وفي تطور خطير آخر، كشفت صحيفة يديعوت أحرونوت بتاريخ 28 أيار 2025 أن المجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية (الكابينت) صادق بشكل سري، قبل أسبوعين، على إقامة 22 مستعمرة جديدة في الضفة الغربية المحتلة، من بينها مستعمرة "عطروت آدر" في القدس المحتلة.

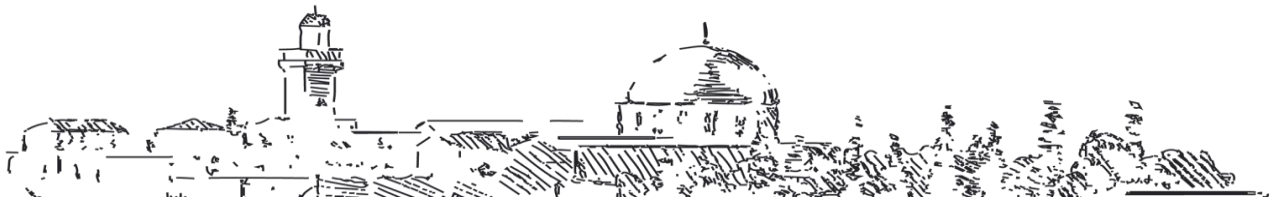

المخططات الي تم المصادقة عليها خلال حزيران:

- في مستعمرة بسجات زئيف، صادقت اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء بتاريخ 13 حزيران 2025 على المخطط الهيكلي رقم 1142249/101، لبناء 520 وحدة استعمارية ومرافق عامة، على مساحة 10.427 دونم، وذلك بعد أن أُعلن عن إيداع المخطط بتاريخ 31 أيار 2024.

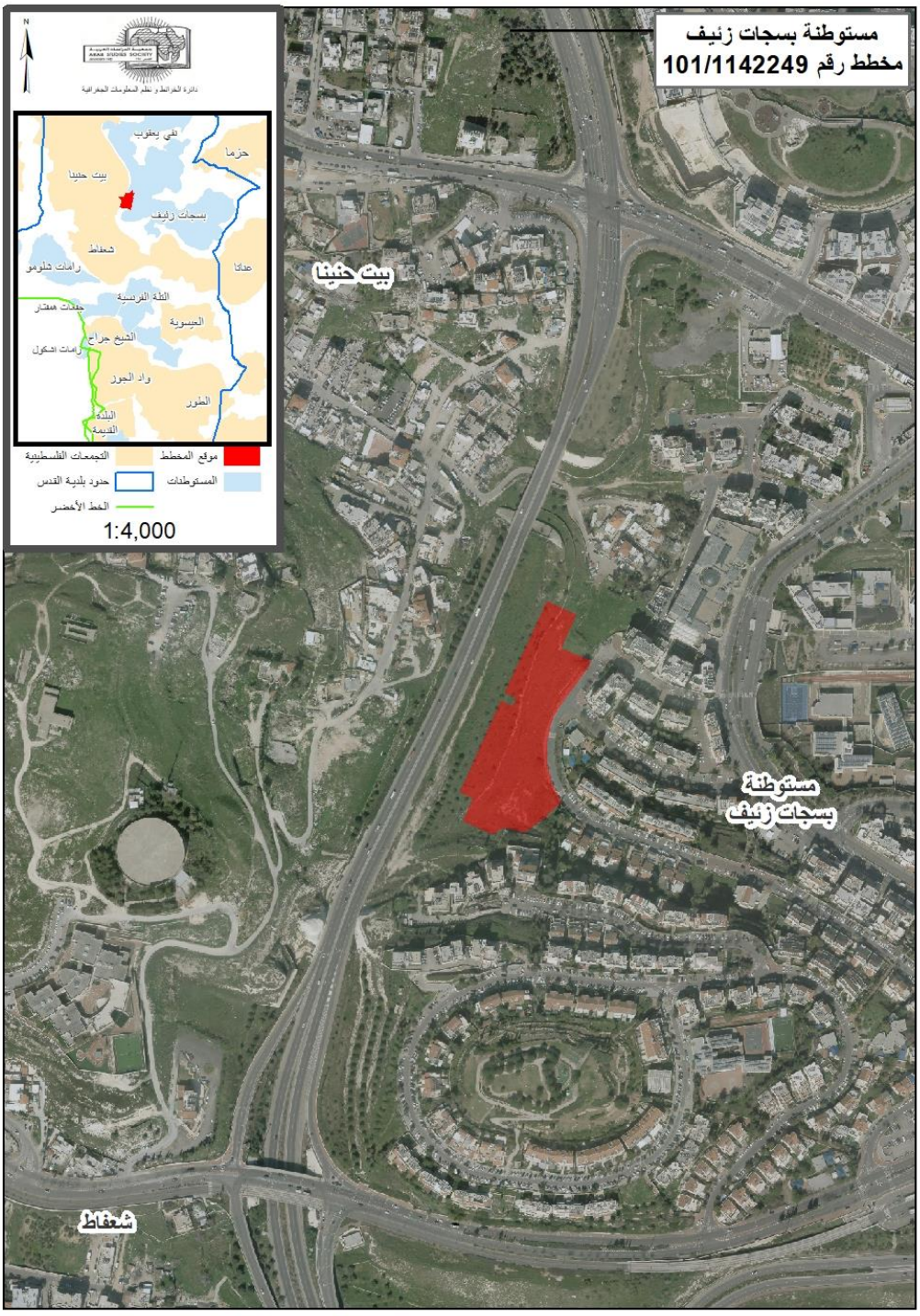

- في مستعمرة جفعات زئيف، صادقت الإدارة المدنية، اللجنة الفرعية للاستيطان، بتاريخ 30 أيار 2025 على المخطط الهيكلي رقم 8/10/220، والذي يشمل بناء 12 وحدة استعمارية في 6 مبانٍ (بواقع وحدتين لكل مبنى)، على مساحة 4.21 دونم. وقد تم الإعلان عن إيداع المخطط بتاريخ 16 كانون الأول 2024، ويقع هذا التوسع على أراضي قريتي الجيب (محافظة القدس) وبيتونيا (محافظة رام الله).

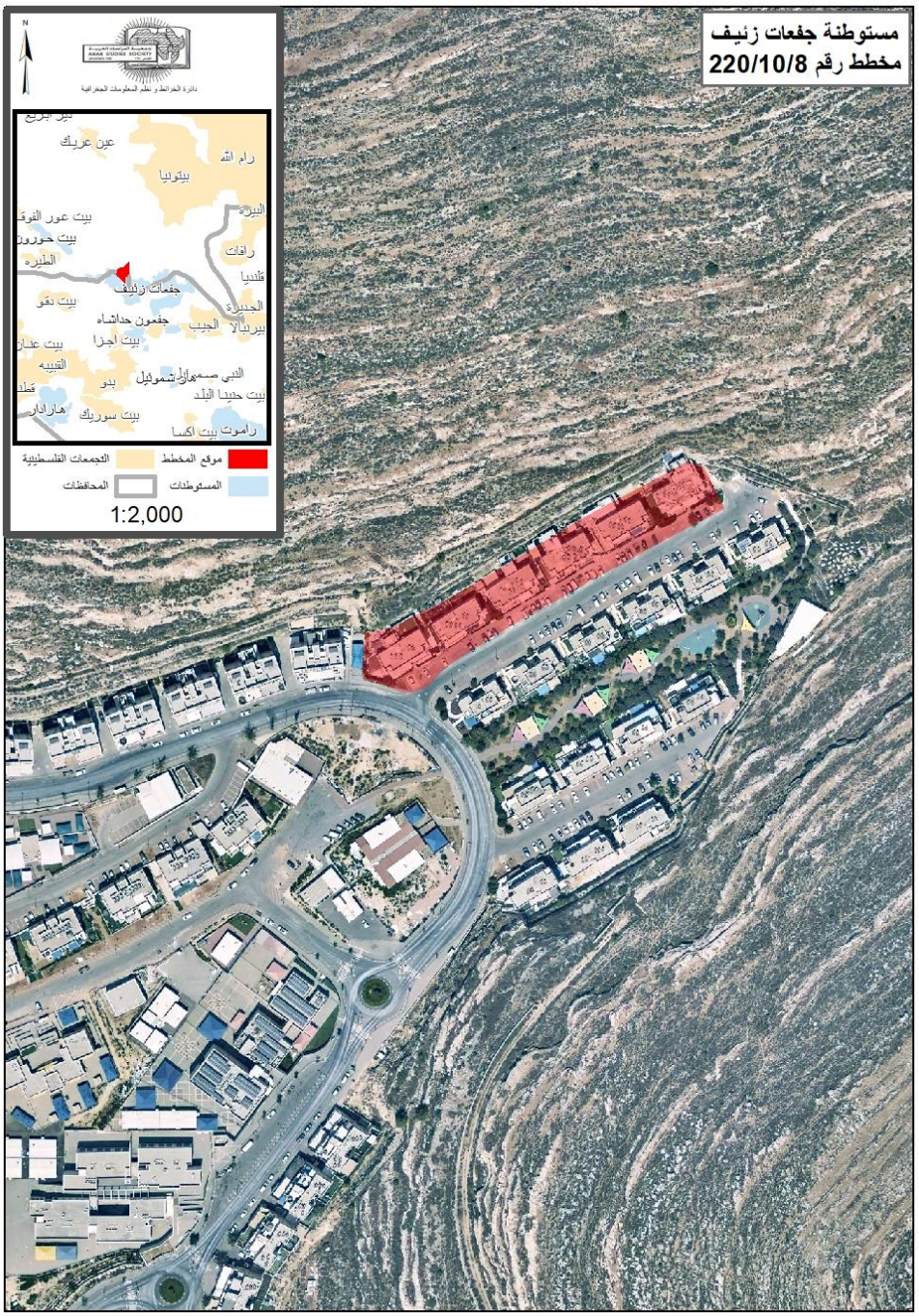

- في مستعمرة راموت، صادقت اللجنة اللوائية بتاريخ 30 أيار 2025 على المخطط الهيكلي رقم 1278001/101، والذي يهدف إلى إقامة منشآت تعليمية ورياضية على مساحة 9.498 دونم. وتم الإعلان عن إيداع المخطط بتاريخ 20 أيلول 2024.

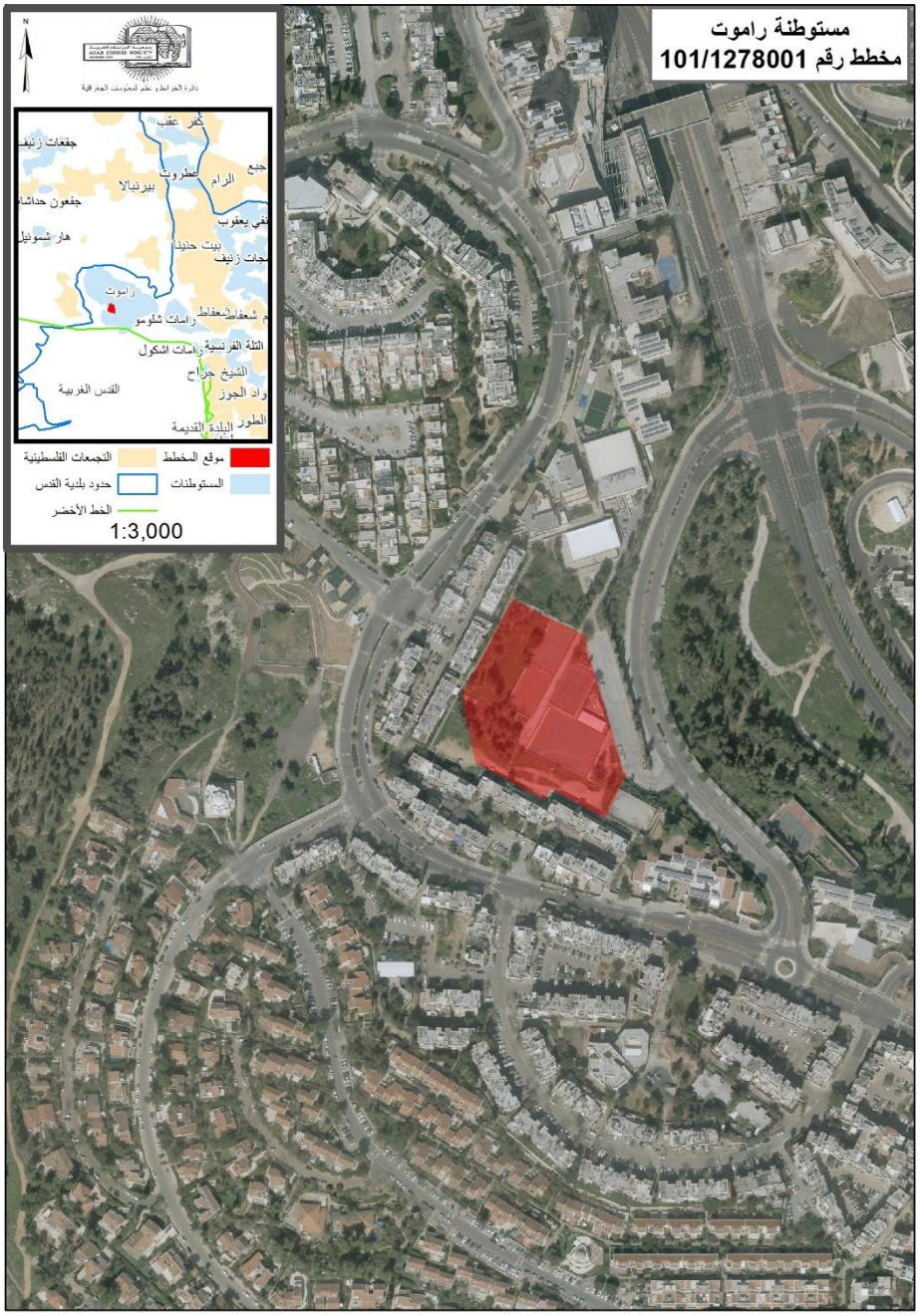

- أيضًا في مستعمرة جيلو، صادقت اللجنة اللوائية بتاريخ 30 أيار 2025 على المخطط الهيكلي رقم 0737866/101، ويهدف إلى تنفيذ تجديد حضري من خلال هدم 7 مبانٍ قائمة وبناء مبانٍ جديدة تضم 355 وحدة استعمارية، على مساحة 10.88 دونم. وقد تم إيداع المخطط في 2 آذار 2023، ثم أُعيد إيداعه بتاريخ 6 كانون الأول 2024 بعد الاعتراض عليه.

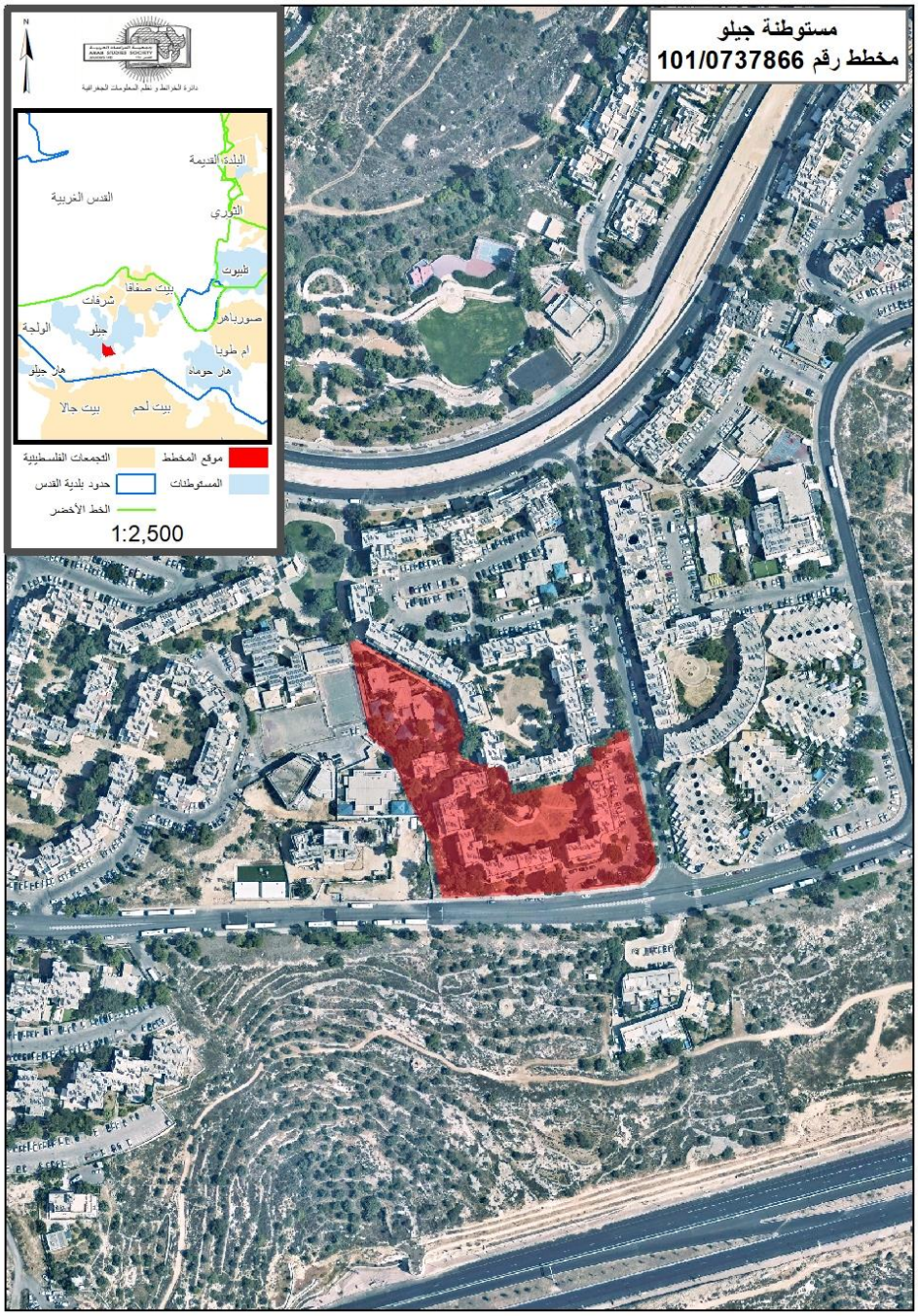

- في التلة الفرنسية، أعلنت اللجنة اللوائية بتاريخ 5 حزيران 2025 عن المصادقة على المخطط الهيكلي رقم 1195114/101، لإقامة ما يسمى بـ"حديقة وطنية" على منحدرات هار هتسوفيم، غرب الجامعة العبرية، على مساحة 585.7 دونم، علمًا أن هذه المنطقة كانت ضمن المخطط رقم 11092/أ، وقد تم إيداع المخطط الجديد بتاريخ 25 آب 2023 بعد تعديلات في الحدود والمساحة.

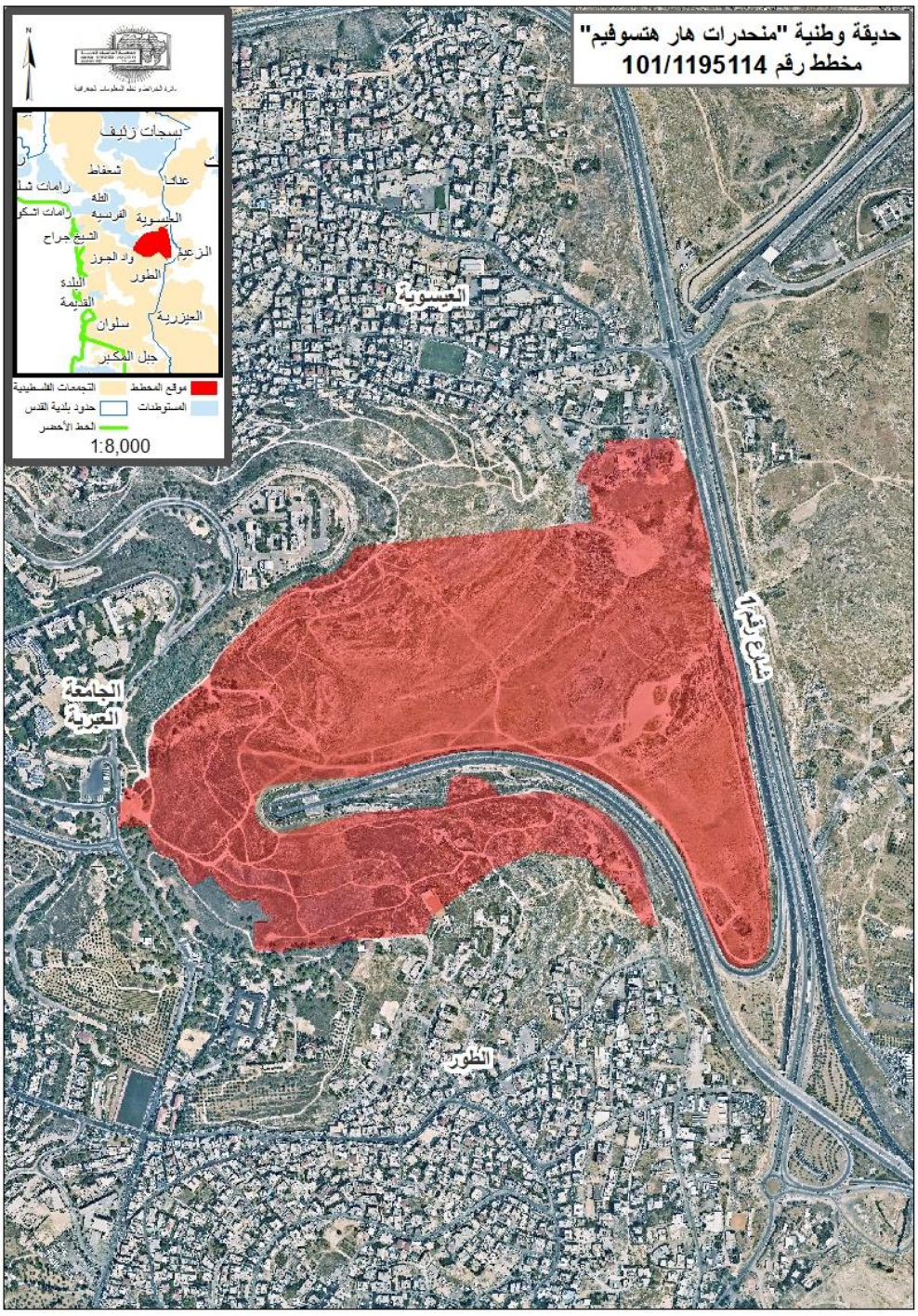

- كذلك في مستعمرة التلة الفرنسية، صادقت اللجنة اللوائية بتاريخ 13 حزيران 2025 على المخطط الهيكلي رقم 1025519/101، والذي يشمل إقامة 628 وحدة استعمارية على مساحة 53.16 دونم، وقد تم الإعلان عن إيداعه بتاريخ 5 كانون الثاني 2024.

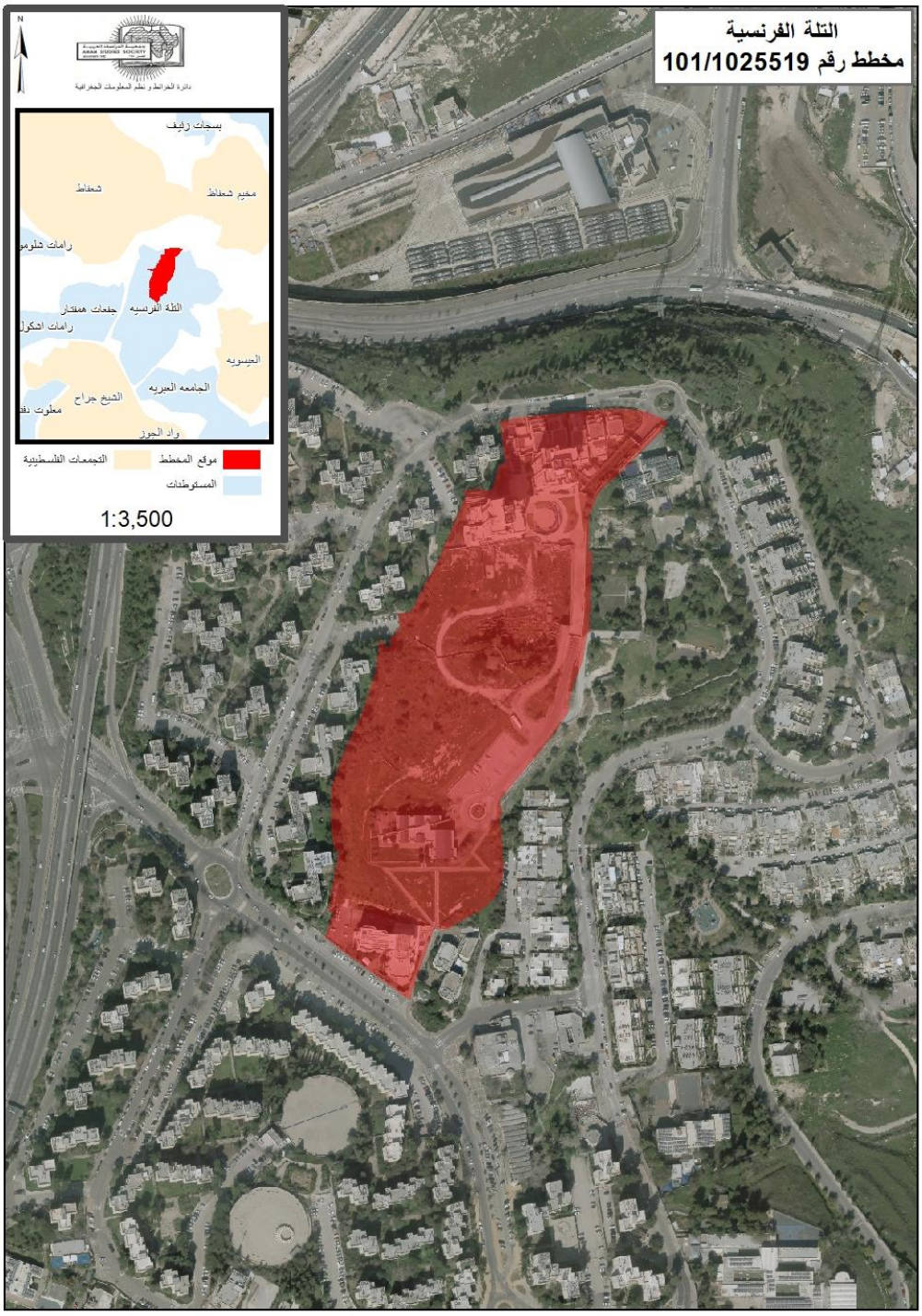

- في مستعمرة هار حوماه، صادقت اللجنة اللوائية بتاريخ 20 حزيران 2025 على المخطط الهيكلي رقم 1061902/101، لإقامة مؤسسات عمومية تُعنى بمجالات التعليم، والثقافة، والرفاه، والصحة، وغيرها، على مساحة 23.526 دونم. وقد تم الإعلان عن إيداع هذا المخطط بتاريخ 14 آذار 2025.

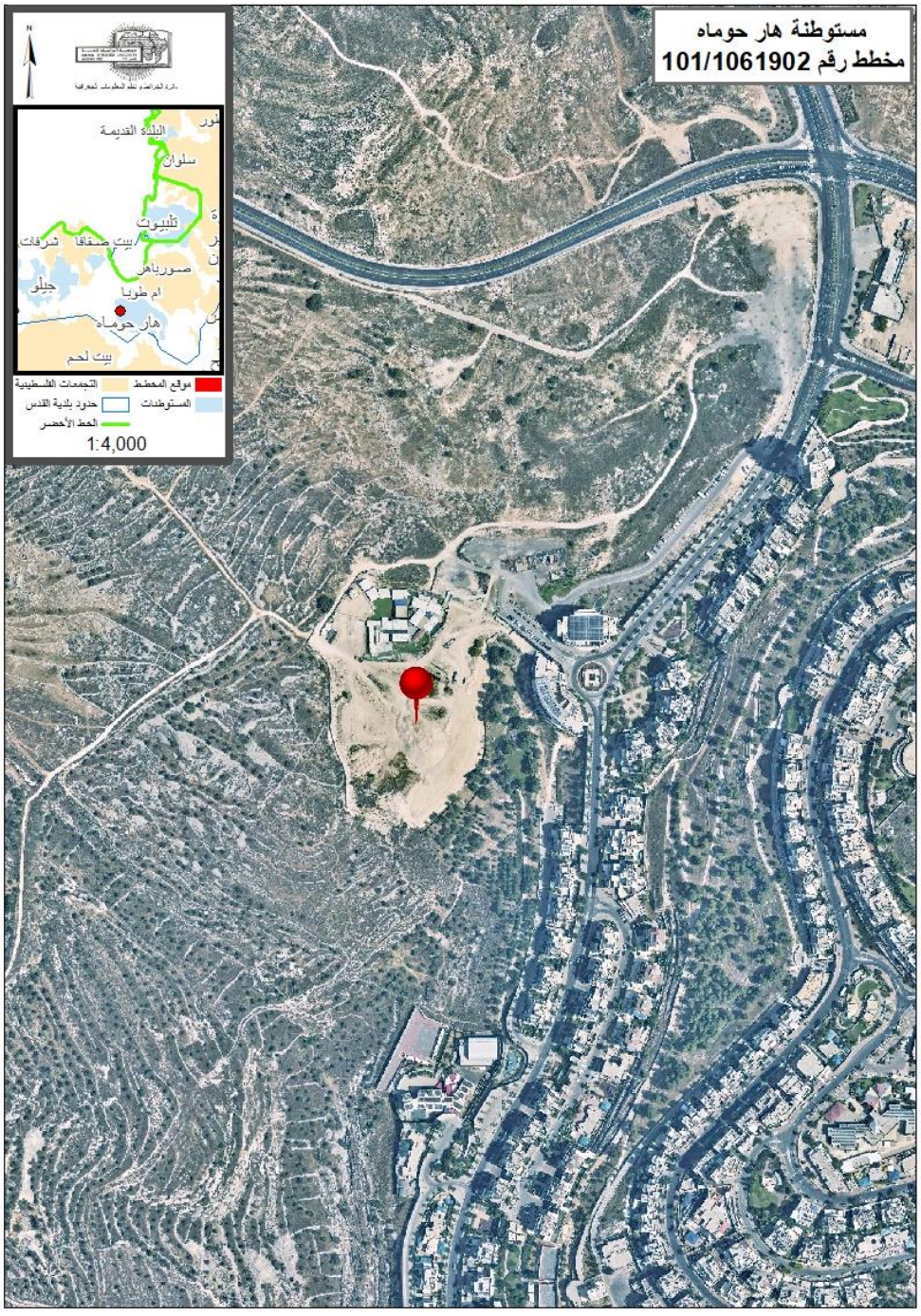

المخططات الاستعمارية التي تم طرحها في مناقصات خلال النصف الأول من عام 2025:

- خلال نيسان: تم طرح مناقصة لتنفيذ أعمال تطوير في مستعمرة جيلو، وتشمل إنشاء مساحات عامة، ومتنزه، بالإضافة إلى حمامات سباحة.
- خلال أيار: تم طرح مناقصة رقم 10/2025 في مستعمرة راموت، وتشمل تنفيذ أعمال بناء لمرافق دينية وترفيهية، من بينها مطهّر وكنيس، تحت مسمى "كانتري راموت".

المشاريع الاستعمارية التي تم البدء في تنفيذها خلال النصف الأول من عام 2025:

- في 6 كانون الثاني 2025، أصدرت سلطات الاحتلال قرارًا بالاستيلاء على 262دونمًا من أراضي بلدات جبع والرّام وكفر عقب ومخماس، لصالح البدء بتنفيذ مشروع شارع 45 الاستعماري، الذي يهدف إلى توسيع شبكة الطرق الاستعمارية وربط المستعمرات ببعضها البعض، في إطار تعزيز سياسة الأبارتهايد في مدينة القدس المحتلة.
- في 9 كانون الثاني 2025، أُعلن عن البدء بتنفيذ مشروع "وادي السيليكون "الاستعماري في حي وادي الجوز، والذي يشمل هدم نحو 200 منشأة فلسطينية، ومصادرة 2000دونم، ما يهدد بتهجير أصحاب المنشآت وتدمير مصادر رزق مئات العائلات المقدسية. ويهدف هذا المشروع إلى إقامة منطقة صناعية وتكنولوجية تخدم المستعمرين، في انتهاك واضح لحقوق الملكية والسكن وحرية العمل المكفولة دوليًا.
- في 16 نيسان 2025، شرعت جرافات الاحتلال، التابعة للبؤرة الاستيطانية "بوعز"، بشق طرق استيطانية جديدة ضمن المشروع المعروف بـ E1، في أراضي بلدة العيسوية، وتحديدًا في منطقة مثلث أبو جورج وتجمع بير المسكوب ووادي سنيسل .وامتدت هذه الطرق نحو مقر شرطة "شاي" التابعة لمستعمرة معاليه أدوميم، في محاولة لفرض تواصل جغرافي استعماري على حساب الأرض الفلسطينية.
- خلال أيار 2025، أعلنت حكومة الاحتلال، عبر ما يسمى المجلس الوزاري الأمني المصغر (الكابينت)، عن البدء بتنفيذ مشروع شامل لتسجيل الأراضي في المناطق المصنفة "ج "في الضفة الغربية، في خطوة ترمي إلى نقل ملكية مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية إلى سيطرة

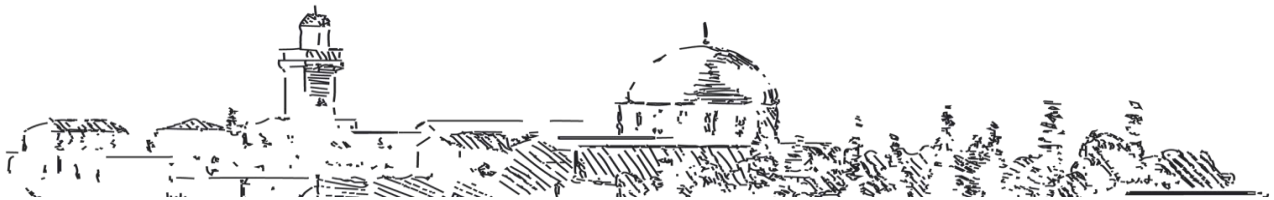

الاحتلال أو إلى مستعمرين أفراد، في محاولة لفرض واقع قانوني جديد يعمق السيطرة الاستعمارية ويفشل أي جهود للتسوية السياسية.

- وفي الشهر ذاته، شرعت سلطات الاحتلال بتنفيذ المرحلة الثانية من مشروع القطار الخفيف في القدس المحتلة، بهدف ربط مستعمرات جديدة غير قانونية في القدس الشرقية، بالقدس الغربية، مما يعزز الدمج الاستعماري للمدينة ويوطد مشروع الضم الفعلي.
- في 5 أيار 2025، باشرت سلطات الاحتلال، بموافقة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، أعمال الترميم والتوسعة فيما يسميه الاحتلال "حائط المبكى الصغير"، المعروف تاريخيًا بـ "رباط الكرد " أو "حوش شهابي"، الواقع قرب باب الحديد في المسجد الأقصى المبارك. ويمثّل هذا الحائط جزءًا من الجدار الغربي للمسجد، وتندرج أعمال التوسعة ضمن مشروع تهويدي خطير يهدف إلى ضم أجزاء من الحائط الغربي إلى ما يسميه الاحتلال بـ "حائط المبكى"، في انتهاك للحقوق الدينية والتاريخية الإسلامية.
- في 8 أيار 2025، بدأت سلطات الاحتلال تنفيذ مشروع لتصريف مياه الصرف الصحي من مستعمرة "جفعات همتوس"، ما تسبب في تدفق المياه العادمة نحو بلدة بيت صفافا جنوب القدس، مُحدثًا أضرارًا بيئية جسيمة وانتشارًا للروائح الكريهة، في استهتار واضح بصحة وحقوق السكان الفلسطينيين.
- في 12 أيار 2025، أقدمت سلطات الاحتلال على نقل الحاجز العسكري في قرية الولجة إلى موقع جديد داخل أراضي القرية، مما أدى إلى مصادرة مساحات زراعية إضافية، وحرمان السكان من الوصول إلى منطقة "عين الحنية"، أحد أهم مصادر المياه والهوية الثقافية للقرية.
- وفي 28 أيار 2025، باشرت دائرة التسوية الإسرائيلية عملية تسجيل الأراضي في حي وادي الربابة ببلدة سلوان، في محاولة جديدة لنقل ملكية الأراضي الفلسطينية إلى مؤسسات استيطانية تحت غطاء قانوني. واستهدفت هذه المرحلة القطع رقم 16 و18 من الحوض رقم 30126، والتي تضم ثمانية منازل مأهولة، مما يفتح الباب أمام أوامر إخلاء مستقبلية ويزيد من خطر التهجير القسري للسكان.
- أيار 2025، شرعت سلطات الاحتلال بشق طريق استعماري جديد قرب قرية رافات بين القدس ورام الله، مستهدفة نحو 2178 دونماً من الأراضي الفلسطينية. ويهدف المشروع إلى ربط مستعمرة "بسغات زئيف" بمجمع "موديعين عيليت"، مما يهدد بعزل عدد من القرى الفلسطينية عن محيطها وتقطيع أوصالها جغرافياً.

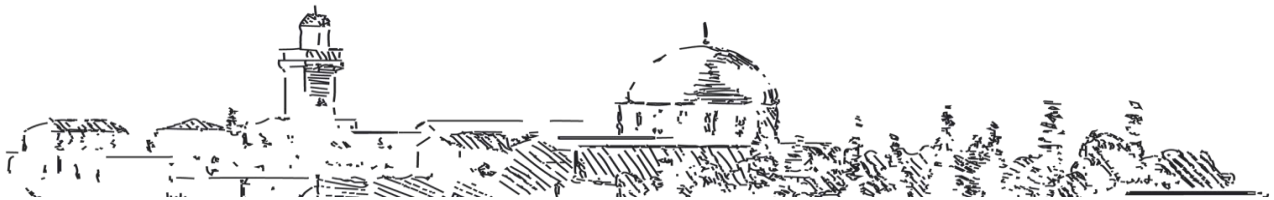

المشاريع الاستعمارية التي تم افتتاحها والترويج لها خلال النصف الأول من عام 2025

- في 8 نيسان 2025، افتتح عدد من وزراء الاحتلال الإسرائيلي وحاخامات متطرفين مشروعًا استيطانيًا جديدًا غرب القدس المحتلة، يهدف إلى هدم 95 منزلًا فلسطينيًا، تمهيدًا لبناء 392 وحدة استعمارية في ذات الموقع، في خطوة عنصرية تستهدف تفريغ المنطقة من سكانها الأصليين.
- وفي 17 نيسان 2025، أقدم مستعمرون إسرائيليون على افتتاح مدرسة دينية يهودية جديدة قرب حائط البراق، في إطار سياسات تهويد محيط المسجد الأقصى وتعزيز الوجود الديني اليهودي فيه.
- في 14 أيار 2025، افتتحت بلدية الاحتلال في القدس حديقة عامة جديدة في قلب المدينة، أطلقت عليها اسم "موشيه أرنيس"، نسبةً إلى أحد قادة عصابة "أرغون" وعضو حزب "الليكود". ويُعد هذا الافتتاح التاسع من نوعه منذ تشرين الأول 2023، ويأتي في سياق تعزيز الرموز الصهيونية في الفضاء العام للمدينة.
- في 19 أيار 2025، أعلنت بلدية الاحتلال عن قرب افتتاح نادٍ رياضي استيطاني في مستعمرة "معاليه هزيتيم"، المقامة على أراضي حي رأس العمود في بلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى. ورغم أن العمل على المشروع بدأ منذ عام 2023، فإن افتتاحه الرسمي مقرر في عام 2026، في إطار تعزيز البنية التحتية الداعمة للمستعمرين.

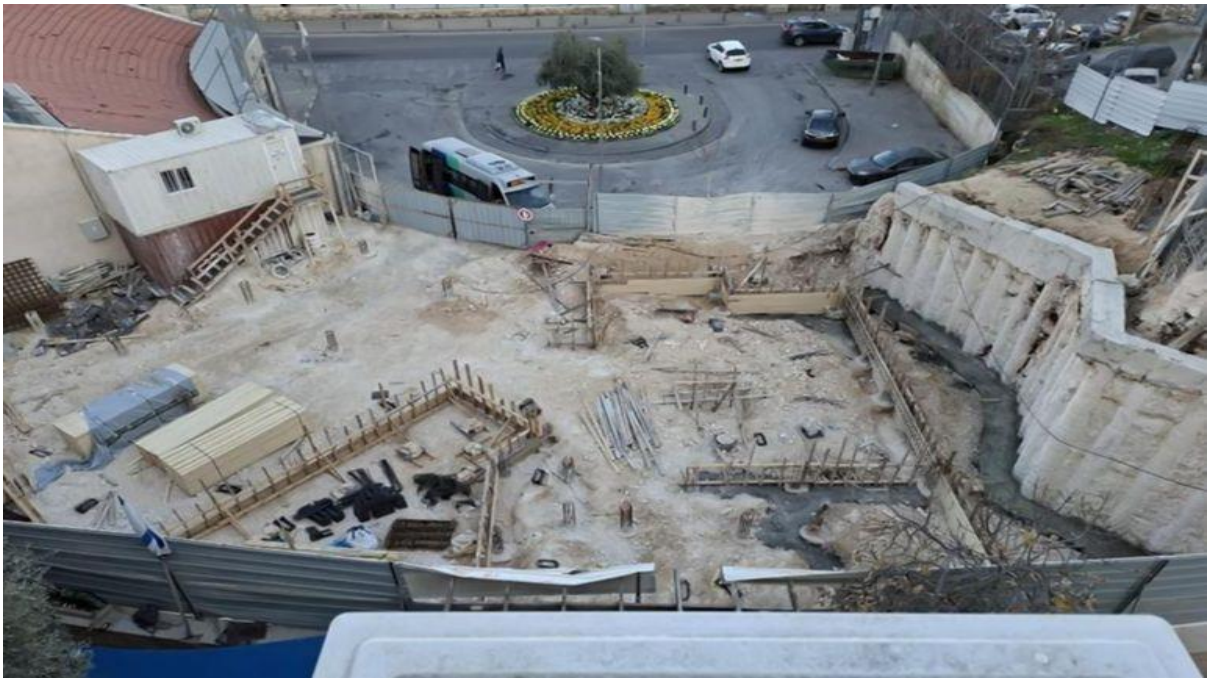

ناد رياضي للمستعمرين داخل مستوطنة "معاليه هزيتيم"

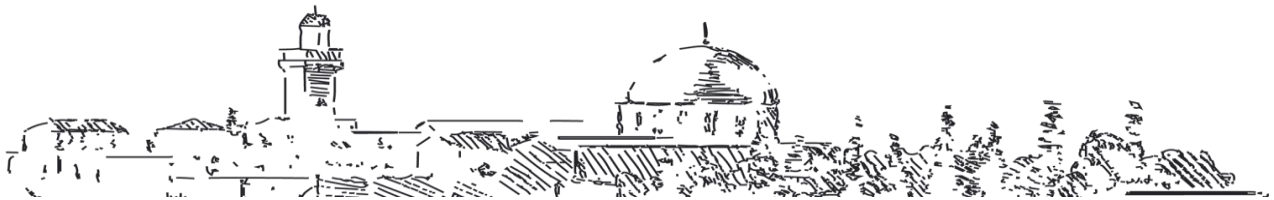

- كما شهد النصف الأول من العام، ترويجًا واسعًا من قبل سلطات الاحتلال لمخطط استيطاني جديد في حي الشيخ جراح، يهدف إلى إقامة حي استعماري متكامل على أراضٍ فلسطينية صودرت عام 1967. ويستهدف المشروع تحويل مجمع "كريات هممشلا" الحكومي إلى حي استيطاني يضم أبراجًا بارتفاع 40 طابقًا، تشمل 1500 وحدة استعمارية، إلى جانب مرافق تجارية وثقافية، وفنادق، ومساحات عامة، وذلك ضمن المخطط الهيكلي رقم 1181593/101، على مساحة تبلغ نحو 120 دونمًا.

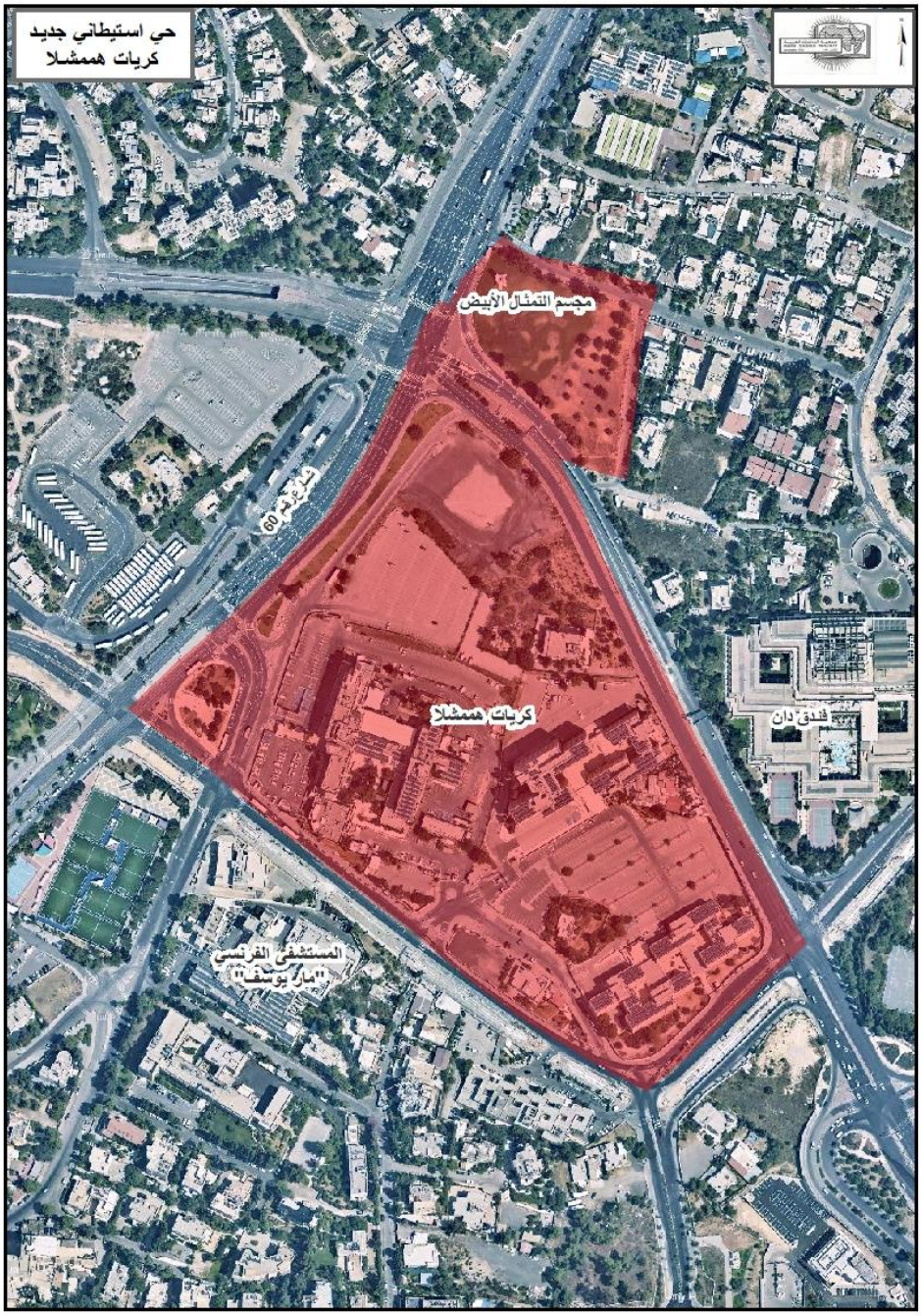

حي استيطاني جديد في حي الشيخ جراح في القدس.

"القدس الكبرى" من أخطر المشاريع الاستعمارية التي تهدد القدس

منذ احتلال شرقي مدينة القدس المحتلة عام 1967، سعت سلطات الاحتلال من خلال عدة قوانين وإجراءات على الأرض لتغيير الوضع الديمغرافي في المدينة المحتلة، ومن خلالها نجحت في رفع عدد المستعمرين في شرقي المدينة من صفر في ذلك العام إلى 230 ألفا حتى يومنا هذا، ويسعى الاحتلال لإضافة 150 ألفا آخرين من خلال تحقيق حلم "القدس الكبرى."

ويعتبر مشروع "القدس الكبرى" من أخطر المشاريع الاستعمارية التي تهدد القدس، وفي الكنيست الإسرائيلي ناقشت اللجنة الوزارية للشؤون التشريعية بداية آذار 2025، مشروع قانون لضم مستعمرات في محيط القدس إلى المدينة، ووفقا لما هو متّبع فإن هذه اللجنة يجب أن تصادق على مشروع القانون قبل أن يصوت عليه بالقراءة التمهيدية ثم بالقراءات الثلاث حتى يصبح قانونا نافذا.

ويدور الحديث عن 3 كتل ضخمة وهي "غوش عتصيون" التي تضم 14 مستعمرة في الجنوب الغربي من القدس، وكتلة "معالي أدوميم" التي تضم 8 مستعمرات تمتد من شرقي القدس وحتى غور الأردن، بالإضافة لكتلة "جفعات زئيف" التي تضم 5 مستعمرات وتقع في الجزء الشمالي الغربي من القدس.

ويعيش في كتلة "غوش عتصيون" الاستعمارية نحو 80 ألف مستعمر، بالإضافة لـ50 ألفا آخرين في كتلة "معالي أدوميم"، و15 ألف مستعمر في كتلة "جفعات زئيف."

ومع ضم التكتلات الثلاث ستمتد "القدس الكبرى" على مساحة تزيد على 600 كيلومتر مربع بما يعادل 10% من مساحة الضفة الغربية، بينما تقوم القدس الآن على مساحة 126 كيلومترا مربعا بما يعادل 1.2 % من مساحة الضفة، بعدما كانت لا تتجاوز حدود المدينة إبّان الحكم الأردني 6.5 كيلومترات مربعة.

ويريد الاحتلال من خلال هذا المشروع اقتلاع 150 ألف مقدسي ممن يتمتعون بحق الإقامة في المدينة لكنهم يعيشون خلف الجدار العازل، ويعمل على إحلال 150 ألف مستعمر مكانهم من أجل حسم كفة الديمغرافيا في المدينة لصالح اليهود بحيث تكون نسبتهم في المدينة 88% مقابل 12% فلسطينيين، وتبلغ نسبة العرب في المدينة المقدسة الآن 39% مقابل 61% يهود.

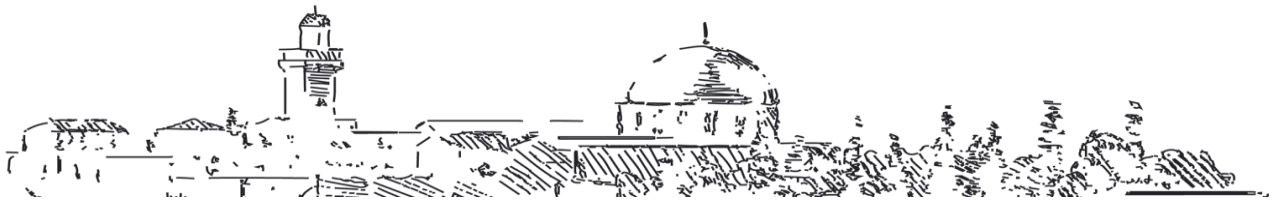

استهداف الشخصيات الوطنية والدينية

شهدت مدينة القدس المحتلة خلال النصف الأول من عام 2025 استمرار استهداف الشخصيات السياسية والدينية الفلسطينية، في إطار سياسة الاحتلال الهادفة إلى تقويض الدور الوطني والقيادي للمقدسيين.

ففي 16 شباط، سلّمت سلطات الاحتلال محافظ القدس، عدنان غيث، قرارًا جديدًا يقضي بمنعه من دخول الضفة الغربية لمدة ستة أشهر، ضمن سلسلة متواصلة من القيود التي تهدف إلى الحد من تحركاته ومهامه.

وفي 21 نيسان، استُدعي وزير شؤون القدس د. أشرف الأعور للتحقيق لدى مخابرات الاحتلال، وتم تسليمه قرارًا عسكريًا بإبعاده عن الضفة الغربية لمدة ستة أشهر، ومن يوم 9 حزيران دخل القرار حيز التنفيذ، بذريعة ممارسة "أنشطة لصالح السلطة الفلسطينية".

الوزير الأعور خلال تسليمه قرارًا بنية الإبعاد.

كما استدعت شرطة الاحتلال في 21 شباط، أمين سر حركة "فتح" في القدس، شادي مطور، وقررت تمديد منعه من دخول الضفة الغربية، في استمرار لسياسة الحصار السياسي المفروضة على نشطاء المدينة.

وفي 18 شباط، اقتحمت قوات الاحتلال منزل رئيس الهيئة الإسلامية العليا، الشيخ عكرمة صبري، في حي الصوانة، وسلّمت عائلته قرارًا يقضي بتجديد إبعاده عن المسجد الأقصى، رغم تواجده خارج البلاد آنذاك.

واقتحمت قوات الاحتلال منزل مفتي القدس والديار الفلسطينية، الشيخ محمد حسين، في حي الصلعة بجبل المكبر، في 21 نيسان، في خطوة تؤكد استهداف القيادة الدينية في المدينة.

الانتهاكات بحق الأسرى المقدسيين

تعرض الأسرى المقدسيون خلال النصف الأول من عام 2025 لانتهاكات جسيمة وممنهجة تُشكّل خرقًا فاضحًا لقواعد القانون الدولي الإنساني، ولا سيما اتفاقيات جنيف، ولاتفاقية مناهضة التعذيب، حيث تبدأ الانتهاكات منذ لحظة الاعتقال ولا تنتهي حتى بعد الإفراج عنهم، في إطار سياسة ممنهجة تهدف إلى التنكيل بالأسرى وردع المجتمع المقدسي بأكمله.

ومنذ بداية الاعتقال، تُمارس سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياسة الإعدام الميداني والتنكيل الوحشي بحق المعتقلين، حيث توثقت حالات عديدة لاستخدام القوة المفرطة والإيذاء الجسدي والنفسي خلال عمليات المداهمة والاعتقال، التي غالبًا ما تكون ليلية وتُنفذ باستخدام وحدات خاصة مدججة بالسلاح. ويُضاف إلى ذلك سياسة تدمير المنازل، ونهب الممتلكات، وفرض أجواء من الترهيب والإذلال بحق عائلات الأسرى، بما يشكل عقابًا جماعيًا محرّمًا بموجب القانون الدولي.

وداخل سجون الاحتلال، يواجه الأسرى المقدسيون ظروف احتجاز غير إنسانية تتضمن التعذيب الجسدي والنفسي، الإهمال الطبي المتعمّد، وسياسات ممنهجة من العزل والتجويع.

ولم تسلم عائلات الأسرى من الملاحقة، إذ تُمارَس بحقهم سياسة الضغط المستمر من خلال الاعتقال التعسفي، والاقتحامات المتكررة، وفرض الغرامات الباهظة. كما تكررت حالات الإبعاد القسري ومنع تنظيم مراسم استقبال الأسرى المحررين، بل وصل الأمر في عدة مناسبات إلى إطلاق الرصاص وقنابل الغاز على المحتفلين.

وفيما يتعلق بملف الأسرى المبعدين، رصدت محافظة القدس إقدام سلطات الاحتلال الإسرائيلي على إبعاد 29 أسيرًا مقدسيًا خارج فلسطين، وأسير واحد إلى قطاع غزة، ضمن المرحلة الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار، والذي جرى تنفيذه على سبع دفعات خلال شهري كانون الثاني وشباط 2025.

في 20 كانون الثاني، أفرجت سلطات الاحتلال خلال الدفعة الأولى من المرحلة الأولى لاتفاق وقف إطلاق النار، عن 16 أسيرًا وأسيرة وهم: قاسم جعافرة، فراس المقدسي، محمود عليوات، ثائر أبو سارة، آدم الهدرة، عصام أبو دياب، فهمي فروخ، زينة بربر، روز خويص، تمارا أبو لبن، نوال فتيحة، عبلة عبد الرسول، لطيفة مشعشع، تحرير جابر، أسيل شحادة، وأسيل عيد.

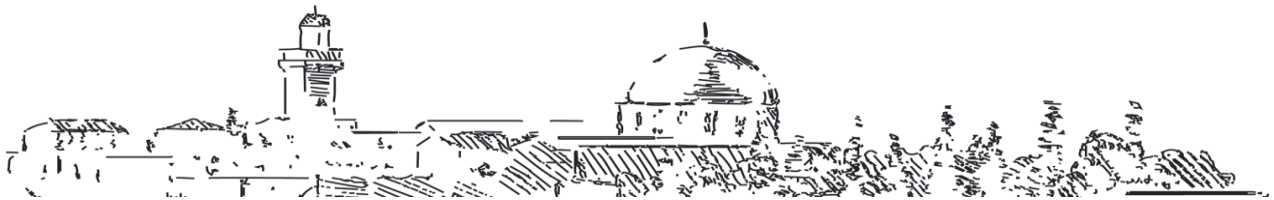

في 25 كانون الثاني، أفرجت سلطات الاحتلال خلال الدفعة الثانية من المرحلة الأولى عن 19 أسيرًا مقدسيًا، وصدر بحق 13 منهم قرارات بالإبعاد خارج الوطن، وهم: وائل قاسم، سامر الأطرش، عبدالله شرباتي، ساجد أبو غلوس، خالد قطينة، وسام عباسي، رمضان مشاهرة، محمد عودة، عمر الشريف، عمار أبو غلوس، إسحق عرفة، بهجت شقيرات، وليلى أبو رجيلة. وتم الإفراج عن: أشرف زغير، نسيم زعتري، بهاء عويسات، وأحمد حسين إلى منازلهم، في حين طلب الأسيران محمد السلايمة وفهمي مشاهرة إبعادهما إلى قطاع غزة.

في 30 كانون الثاني، أفرجت سلطات الاحتلال خلال الدفعة الثالثة من المرحلة الأولى عن 13 أسيرًا مقدسيًا، وهم: صبحي أبو خليفة، طارق دويك، رضا عبيد، محمد منصور العباسي، محمد خالد الصباح، رشيد الرشق، موسى العجلوني، محمد رشدة، أمير فروخ، مؤاب أبو خضير، محمد فروخ، محمود عبد اللطيف، ومراد الرجبي.

في 1 شباط، أفرجت سلطات الاحتلال خلال الدفعة الرابعة عن أسيرين مقدسيين، وهما: حسام شاهين المعتقل منذ عام 2004 والمحكوم بالسجن 27 عامًا، ونزار زيدان الذي كان محكومًا بالسجن 37 عامًا وأمضى 23 عامًا في الأسر.

في 8 شباط، أفرجت سلطات الاحتلال خلال الدفعة الخامسة عن 5 أسرى مقدسيين، وهم: إبراهيم علي النتشة، رشدي أبو رموز، عصام عماد عطون، محمد علي عطون، إضافة إلى أحمد عطية الجعافرة الذي تم إبعاده خارج فلسطين.

في 15 شباط، أفرجت سلطات الاحتلال خلال الدفعة السادسة عن 7 أسرى مقدسيين، وهم: إبراهيم سراحنة، موسى سراحنة، نائل عبيد، مراد العجلوني، الذين عادوا إلى القدس، فيما تم إبعاد كل من خليل سراحنة، سمير غيث، ومحمد عبد الله خارج فلسطين.

في 27 شباط، أفرجت سلطات الاحتلال خلال الدفعة السابعة عن 19 أسيرًا مقدسيًا، هم: إسماعيل حجازي، إياد المهلوس، أحمد عبيد، أحمد نصلة، بلال أبو غانم، جمال أبو صالح، حمزة الكالوتي، خالد الحلبي، رجب الطحان، سلمان أبو عيد، عاهد النتشة، عدنان مراغة، علاء الدين البازيان، عماد الشريف، مجدي الزعتري، محمد خليل أبو سنينة، محمد عباد، موسى صرايعة، ونضال زايد.

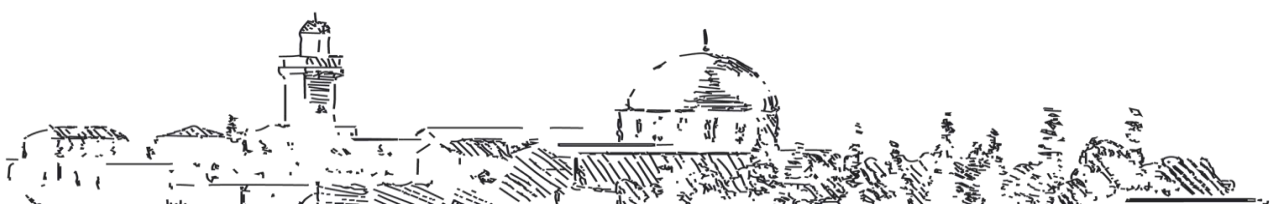

ومن بين المحررين الـ19، هناك 13 محكومون بالسجن المؤبد، كما أبعد الاحتلال إلى خارج فلسطين 14 محررًا، من بينهم 6 أسرى تحرروا سابقًا ضمن صفقة وأعيد اعتقالهم مرة أخرى. بينما رفض 3 أسرى (أمجد أبو رميلة، سامر العيساوي، ناصر عبد ربه) التحرر مقابل الإبعاد، وتم استبدالهم بأسماء أخرى، من بينها الأسير المقدسي أحمد نصلة الذي حُكم قبل 10 أيام فقط بالسجن 26 عامًا.

والمحررون الذين عادوا إلى منازلهم بالقدس المحتلة هم: أحمد نصلة من مخيم شعفاط، محمد عباد من حي رأس العمود، خالد الحلبي، عاهد النتشة، وحمزة الكالوتي، وجميعهم من بلدة بيت حنينا.

في 4 شباط، وصل 8 محررين مقدسيين إلى تركيا وفقًا لاتفاق إبعادهم بعد تحررهم، وهم: إسحاق طاهر عرفة، بهجت محمود شقيرات، رمضان عيد مشاهرة، ساجد أبو غلوس، عمار أبو غلوس، فهمي عيد مشاهرة، محمد عودة إسحاق عودة، وليلى أيوب أبو رجيلة.

وفي 29 نيسان، وصل إلى تركيا المحرر إسماعيل حجازي، الذي قضى سنوات طويلة في سجون الاحتلال قبل الإفراج عنه وإبعاده قسرًا خارج الوطن.

ورُصدت خلال الفترة ذاتها انتهاكات خطيرة طالت الأسرى المحررين، أبرزها في 23 كانون الثاني حيث أُلغيت إقامة الأسير محمد عبيدات، وفي 25 كانون الثاني صدرت قرارات إبعاد بحق محمود عليوات، آدم الهدرة، وثائر أبو سارة، كما اعتُدي بالضرب على رائد بدوان خلال اقتحام منزله. وفي 22 كانون الثاني، تعرّضت الأسيرتان شادن قوس وسالي صدقة لعقوبات جماعية داخل السجن.

في 10 نيسان، تم الإفراج عن أحمد مناصرة بعد 9 سنوات ونصف في السجن، وسط فرض قيود مشددة ومنع استقبال المهنئين. كما أعيد اعتقال موسى العجلوني الذي كان قد تحرر ضمن الصفقة، وأُفرج عنه لاحقًا بكفالة. كذلك أُفرج عن الفتى محمد دعاس (14 عامًا) بشرط الحبس المنزلي خارج مكان إقامته، مع سوار إلكتروني وغرامة باهظة.

وشهد نيسان أيضًا اقتحام منازل عدد من المحررين أبرزهم: خالد الحلبي، مراد الرجبي، مؤاب أبو خضير، وأنور عبيد، وفرضت بحقهم غرامات مرتفعة. وفي 29 نيسان، تم إبعاد المحرر إسماعيل حجازي إلى تركيا.

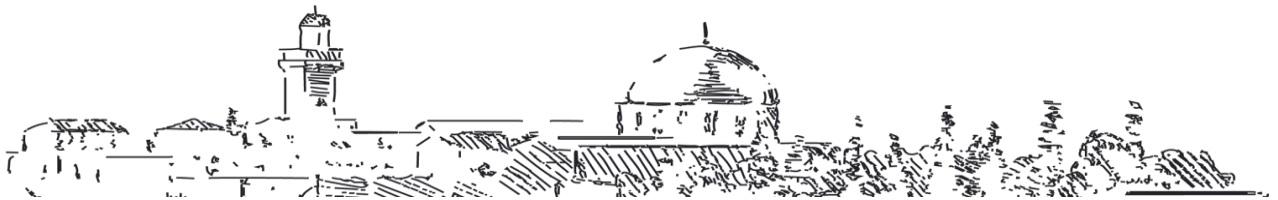

واستمر هذا النهج في أيار، حيث أُعيد اعتقال المحرر رضا عبيد ضمن ملف جديد ضد سبعة شبان من العيسوية، ورفضت محكمة الاحتلال الاستئناف المقدم لتخفيف الحكم على الطفل محمد الزلباني (14 عامًا) المحكوم بـ18 عامًا. كما نُقل الفتى محمد ياسر درويش إلى مستشفى المقاصد بسبب تدهور حالته الصحية بعد الإفراج عنه في 27 أيار.

وتُواصل سلطات الاحتلال استخدام سلاح الحبس المنزلي والإبعاد، خاصة عن المسجد الأقصى المبارك، بحق المحررين، مع منع أي احتفاء بتحررهم، وفرض رقابة مشددة عليهم.

أما خلال حزيران، فقد اقتُحم منزل المحرر محمد علي عطون (22 عامًا) من صور باهر، واعتُقل مجددًا وسُلّم قرارًا بسحب هويته المقدسية. كما مُدّد اعتقال رامي صلاح الدين من الطور، وهو من المحررين في الصفقة. وفي 8 حزيران، صادرت قوات الاحتلال مركبة الأسير نصيف عرمان اسعيد بذريعة أنها مموّلة من "أموال الإرهاب ."

إن مجمل هذه الانتهاكات تمثل منظومة اضطهاد سياسي ممنهج تستهدف الأسرى والمجتمع المقدسي برمّته، في خرق واضح لكافة المواثيق الدولية والحقوقية، وعلى رأسها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية جنيف الرابعة. وتؤكد محافظة القدس أن هذه الممارسات ترقى إلى مستوى الجرائم المنهجية التي تستدعي تدخلاً دوليًا عاجلاً لوقفها، وضمان مساءلة الاحتلال ومحاسبته على جرائمه بحق الأسرى وذويهم، وضمان حقوقهم الأساسية التي لا تسقط بالإفراج، بل تبدأ من لحظة تحررهم من سجون الظلم والقهر.

الجوائم والانتهاكات ضد المؤسسات والمعالم المقدسية

شهدت محافظة القدس المحتلة خلال النصف الأول من عام 2025 تصعيدًا خطيرًا في انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي، التي استهدفت مختلف القطاعات والمكونات المجتمعية. أحد أبرز ملامح هذا التصعيد كان استهداف المؤسسات التعليمية والمناهج الدراسية الفلسطينية، حيث منعت سلطات الاحتلال توزيع المنهاج الفلسطيني في مدارس الأقصى، وأغلقت عدة مكتبات، واعتقلت المعلمين والطلبة، في محاولة لفرض المنهاج الإسرائيلي وطمس الهوية الوطنية الفلسطينية. كما شهد شباط اقتحامات متكررة لجامعة القدس في أبو ديس، تخللها تخريب محتويات الأطر الطلابية، وتوزيع منشورات تهديدية.

إلى جانب ذلك، صعّد الاحتلال من اعتداءاته على الصحفيين ووسائل الإعلام، حيث تم إبعاد صحفيين عن المسجد الأقصى خاصة خلال شهر رمضان المبارك، واعتقال آخرين، ومداهمة مكتبات في البلدة القديمة بحجة "التحريض". ولم تتوقف الاعتداءات عند هذا الحد، بل طالت أيضًا المؤسسات الإنسانية والدولية، وخاصة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، حيث اقتحمت قوات الاحتلال مقار الوكالة، وأغلقت مدارس تابعة لها، وأزالت شعاراتها، في خطوة تهدف إلى تقويض عملها وإنهاء وجودها في القدس، رغم الحماية القانونية التي تتمتع بها بموجب القانون الدولي. كما تواصلت الاقتحامات الاستيطانية التي طالت مقبرة الأطفال الإسلامية في سلوان، حيث اقتلع الاحتلال سورها، وعلق لافتة تمنع الدفن بحجة أنها منطقة عامة تابعة لما يسمى "الحديقة الوطنية"، ، كما اقتحم مستعمرون مبنى الأونروا في حي الشيخ جراح، ورفعوا أعلام الاحتلال ولافتات تحريضية، ضمن مساعٍ لتهويد الحي وتهجير سكانه.

وشهدت محافظة القدس المحتلة خلال شهر نيسان 2025 استمرارًا واسع النطاق في الانتهاكات الإسرائيلية التي استهدفت المؤسسات الدينية والوطنية والتعليمية، إلى جانب تصاعد الهجمة على الحريات الإعلامية والعمل النقابي. أحد أبرز ملامح هذا النهج كان استهداف المؤسسات التعليمية، حيث أعلن ما يسمى قسم المعارف العربية في بلدية الاحتلال عن إغلاق مدرسة الفرقان في شعفاط، التي تخدم نحو 1200 طالب وطالبة، بذريعة العمل دون ترخيص، رغم أن المدرسة قائمة منذ ثلاثين عامًا. وفي سياق متصل، اقتحمت قوات الاحتلال جامعة القدس في أبو ديس، وأطلقت قنابل الغاز داخل الحرم الجامعي، في انتهاك صارخ لحرمة المؤسسات الأكاديمية وحق التعليم، ما أدى لإصابة عشرات الطلبة، والتسبب بأضرار مادية في المباني الأكاديمية.

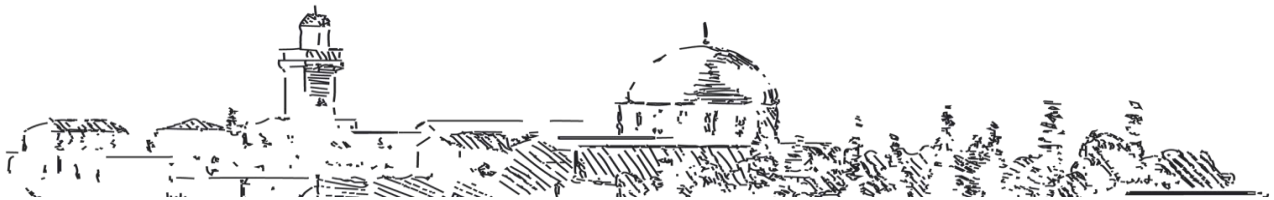

كما تواصلت الهجمة ضد المؤسسات الوطنية، إذ أغلقت قوات الاحتلال مقر الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في شارع صلاح الدين، واعتقلت أمين سره فوزي شعبان، على خلفية عمله النقابي. كذلك داهمت قوات الاحتلال مطبعة تابعة لعائلة الأسير المحرر أحمد عبيد في العيساوية. ولم تسلم الحريات الإعلامية من هذه الممارسات، إذ اعتقلت قوات الاحتلال الصحفية ندين جعفر من باب الغوانمة، وأفرج عنها بشرط الإبعاد عن المسجد الأقصى، كما أطلقت النار على الصحفي محمد سمرين أثناء تغطيته لعمليات الهدم في عناتا، مما أدى إلى تضرر مركبته، في تصعيد خطير يستهدف العمل الصحفي والحقيقة.

وفي المجال الديني، صعّدت سلطات الاحتلال من انتهاكاتها بحق الأماكن المقدسة، حيث اعتدت على المسيحيين أثناء إحيائهم "سبت النور" في كنيسة القيامة، ومنعت عددًا منهم من دخولها، كما داهمت منزل مفتي القدس الشيخ محمد حسين، في خطوة تعكس استمرار استهداف الرموز الدينية في المدينة. واستمرت الإجراءات التعسفية بحق المسؤولين الفلسطينيين، إذ استدعت مخابرات الاحتلال وزير شؤون القدس أشرف الأعور، وسلّمته قرارًا بنية إبعاده عن الضفة الغربية لمدة ستة أشهر، بذريعة تنفيذ أنشطة لصالح السلطة الفلسطينية. وتُوّج هذا المسار التصعيدي بإصدار الوزير المتطرف في حكومة الاحتلال الإسرائيلي إيتمار بن غفير، قرارًا بإغلاق مكاتب "صندوق ووقفية القدس" في القدس.

ورصدت محافظة القدس خلال شهر أيار 2025 تصعيداً واضحاً في الجرائم والانتهاكات التي ارتكبتها قوات الاحتلال ومستعمرون بحق المؤسسات التعليمية والدينية ووسائل الإعلام في مدينة القدس المحتلة، ضمن سياسة ممنهجة تستهدف قمع الحياة الفلسطينية وتهديد الوجود الوطني والثقافي في المدينة. وشملت هذه الانتهاكات اقتحامات للمسجد الأقصى، وملاحقة الطلبة، وعمليات قمع واعتقال واحتجاز وإخضاع للتحقيق، بالإضافة إلى استهداف الطواقم الصحفية، مما يعكس استهدافاً ممنهجاً للمؤسسات الوطنية الفلسطينية ومحاولة فرض سيطرة أمنية وثقافية كاملة على المدينة. ففي 2 أيار، اقتحمت قوات الاحتلال المصلى المرواني في المسجد الأقصى لمنع التصوير أثناء تلاوة طلبة مبادرة صفوة حفاظ بيت المقدس للقرآن الكريم. وفي 20 أيار، منعت قوات الاحتلال إقامة افتتاح حديقة في جمعية برج اللقلق بالقدس القديمة واعتقلت مدير الجمعية منتصر ادكيدك. وفي 21 أيار، احتجزت قوات الاحتلال معلمات من مدرسة بنات بيت إكسا الثانوية على حاجز قرب القدس، وحققت معهن حول تخصصاتهن التعليمية قبل الإفراج عنهن بعد ساعة.

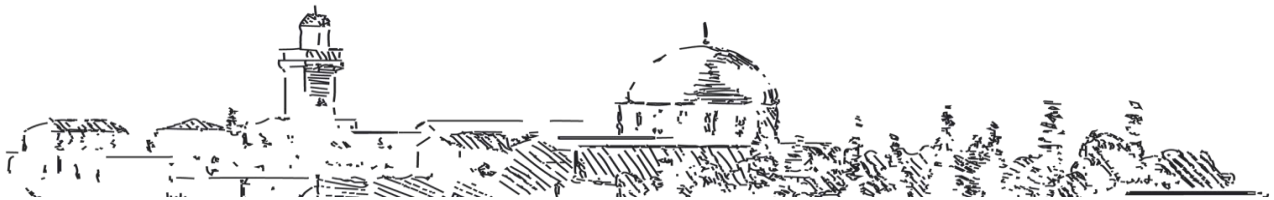

وفي 22 أيار، أصدرت محكمة الصلح في القدس قراراً برد الدعوى المقدمة من لجنة المقابر الإسلامية ضد بلدية الاحتلال وسلطة الطبيعة، والمتعلقة بوقف أعمال التجريف والهدم في أرض مقبرة اليوسفية وصرح الشهداء قرب باب الأسباط، بحجة عدم الاعتراف بالشخصية القانونية للجنة، وفرضت على اللجنة دفع مبلغ 70,000 شيكل كمصاريف محكمة، رغم تقديم المحاميين مهند جبارة وحمزة قطينة بينات تؤكد أن الأرض وقف إسلامي استُخدمت للدفن، في خطوة تهدف إلى تحويل الأرض إلى حديقة ضمن مشروع "المسار حول الأسوار". وفي 26 أيار، وخلال ما يسمى "رقصة الأعلام"، ضيّق مستعمرون على الطواقم الصحفية في باب السلسلة وباب العامود، واعتدت قوات الاحتلال على الصحفيين، كما اقتحم مستعمرون مقر وكالة الأونروا بمشاركة نائبة من الكنيست، واعتُقلت الصحفية ثروت شقرة في جبل الزيتون. وفي 27 أيار، استدعت سلطات الاحتلال الصحفية روز الزرو والصحفي أحمد جلاجل من باب العامود واحتجزتهما للتحقيق، ثم أفرج عنهما. وفي 31 أيار، منعت سلطات الاحتلال إحياء الذكرى الرابعة والعشرين لاستشهاد أمير القدس فيصل الحسيني من أمام مؤسسة بيت الشرق.

وفي 1 حزيران، طالب وزير الأمن القومي المتطرف إيتمار بن غفير قادة الشرطة الإسرائيلية بمواجهة ما أسماه "الضجيج المنبعث من المساجد" في البلدات العربية، وليس فقط في "المدن المختلطة". وفي 10 حزيران، نقلت وسائل إعلام إسرائيلية أن وزيرة حماية البيئة عيديت سيلمان طلبت من الشرطة مصادرة مكبرات الصوت في مساجد القدس ويافا واللد، بزعم أنها تسبب الإزعاج. وفي 22 حزيران، أقدمت سلطات الاحتلال على إضاءة أسوار مدينة القدس بعلمي الاحتلال والولايات المتحدة الأمريكية.

في 23 حزيران، توجه طلبة الثانوية العامة في مدينة القدس لأداء أولى امتحاناتهم بعد تأجيل الامتحان الأول المقرر يوم السبت السابق بسبب إعلان الطوارئ من الجبهة الداخلية الإسرائيلية. وأوضح الأستاذ زياد الشمالي أن نحو 3600 طالب وطالبة توجهوا لأداء مبحث اللغة العربية، رغم العراقيل التي وضعتها الشرطة على أبواب البلدة القديمة، حيث تم منع عدد من الطلبة من دخول مدرسة الفرير بحجة أنهم ليسوا من سكان المنطقة، قبل السماح لهم لاحقًا بالدخول. تزامن ذلك مع استمرار الحصار على البلدة القديمة للأسبوع الثاني على التوالي، مما أثر على تنقّل الطلبة نتيجة تعطل شبكة المواصلات، وجرى تعديل القاعات بما يتوافق مع شروط ما تسمى وزارة المعارف الإسرائيلية التي اشترطت وجود ملاجئ في المدارس. وكانت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية قد أعلنت تأجيل امتحان مبحث التربية الإسلامية قاعات القدس، بسبب الأوضاع الأمنية السائدة.

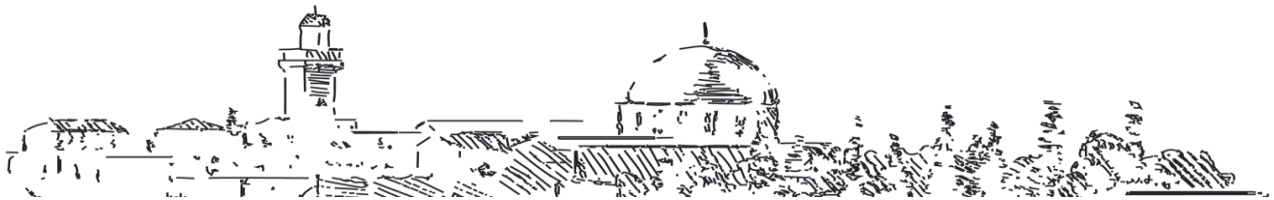

حظر الأونروا وإغلاق مدارسها

في الثلاثين من كانون الثاني 2025، دخل قانونان جديدان أقرّتهما ما تسمى الكنيست الإسرائيلية حيز التنفيذ، يستهدفان بشكل مباشر عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ينص القانون الأول على حظر نشاط الوكالة داخل ما تسميه إسرائيل "المناطق الخاضعة للسيادة الإسرائيلية"، بما يشمل منع تشغيل المكاتب التمثيلية ومنع تقديم الخدمات، بينما يحظر القانون الثاني أي اتصال بين أي جهة إسرائيلية ووكالة الأونروا. ويمثّل هذا الإجراء تحولًا خطيرًا من شأنه أن يجرّد عشرات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين من خدمات أساسية في مجالات التعليم والرعاية الصحية والإغاثة.

ويترتب على هذه القوانين منع التنسيق اللازم الذي كانت تجريه الأونروا لضمان تحركات آمنة لطواقمها، مما يعرّض العاملين فيها لمخاطر أمنية جسيمة، بالإضافة إلى تعقيد إجراءات حصول الموظفين الدوليين التابعين لها على تأشيرات عمل. كما تشمل تداعيات هذه القوانين تعطيل تعامل الأونروا مع البنوك الإسرائيلية، الأمر الذي يؤثر سلبًا على قدرتها على استقبال التحويلات المالية، وصرف الرواتب، وتسديد الالتزامات المالية.

ويُعد حظر عمل وكالة الأونروا خرقًا صريحًا لميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي والاتفاقيات والأعراف الدولية، ويتناقض مع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وعلى رأسها القرار رقم 302 الصادر عام 1949، الذي أسّس وكالة الأونروا استجابة لأزمة اللاجئين الفلسطينيين، ومثّل التزامًا دوليًا تجاه هذه القضية، بعد الإخفاق في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 194 الذي ينص على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة.

وفي سياق تنفيذ هذه القوانين، ومع انتهاء المهلة التي حدّدتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي لتنفيذ قرار إغلاق مدارس الأونروا في القدس المحتلة، اقتحمت قوات الاحتلال صباح يوم 8 أيار 2025، المدارس الست التابعة للوكالة الواقعة ضمن ما تسمى حدود بلدية الاحتلال، بمرافقة عناصر من بلدية الاحتلال ووزارة المعارف الإسرائيلية. وقد حاصرت القوات المدارس، وفرضت أوامر الإغلاق بالقوة، في مشهد أثار الهلع والذهول، خاصة في أوساط الطلبة والهيئات التعليمية. وقد تم توثيق قيام القوات المقتحمة باعتراض موظفين وطلب إبراز هوياتهم وتسجيل أرقامهم الوظيفية، كما أجبرتهم على

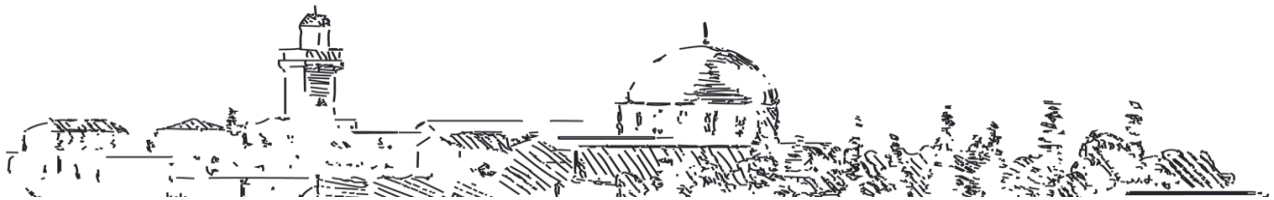

إنهاء الدوام رغم وجود أكثر من 550 طالبًا تتراوح أعمارهم بين 6 و15 عامًا داخل الصفوف، ما شكّل صدمة نفسية شديدة، وانتهاكًا صارخًا للحصانة والامتيازات الممنوحة للأمم المتحدة ووكالاتها.

واضطرت الأونروا إلى إخلاء المدارس فورًا حفاظًا على سلامة الطلبة والطواقم، واعتبرت في بيان رسمي أن ما حدث يُشكل انتهاكًا خطيرًا للقانون الدولي، محذّرة من الآثار الكارثية على مستقبل مئات الطلبة، خاصة وأن العام الدراسي لم يكن قد انتهى، بل كان مستمرًا حتى 20 حزيران 2025.

ويأتي هذا التصعيد في إطار حملة منظمة تشنّها سلطات الاحتلال لتقويض عمل الأونروا في مدينة القدس، حيث كانت ما تسمى وزارة المعارف الإسرائيلية قد وزعت منذ 8 نيسان 2025 إخطارات رسمية بإغلاق المدارس الست التابعة للوكالة في أحياء مخيم شعفاط وسلوان وصور باهر ووادي الجوز، بزعم أنها "تعمل بدون ترخيص وبخلاف القانون"، ودعت أولياء الأمور إلى نقل أبنائهم إلى مدارس تابعة لبلدية الاحتلال، في محاولة لفرض النظام التعليمي الإسرائيلي على الطلبة الفلسطينيين، ودمجهم قسرًا في المنهاج الإسرائيلي على حساب المنهاج الفلسطيني، في استهداف مباشر لنحو 1100 طالب وطالبة يتلقون تعليمهم في هذه المدارس.

ويُشكّل هذا الإجراء مخالفة صريحة للقرار الأممي 302، الذي أعاد التأكيد على تفويض الأونروا في تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين في كافة مناطق عملياتها، بما يشمل القدس.

وفي تصعيد إضافي، أقدمت مجموعة من المستعمرين الإسرائيليين يوم الإثنين 26 أيار 2025، يتقدمهم عدد من الشخصيات اليمينية المتطرفة، بينهم عضوة الكنيست يوليا مالينوفسكي من حزب "إسرائيل بيتنا"، على اقتحام مقر وكالة الأونروا في حي الشيخ جراح بالقدس الشرقية، تزامنًا مع ما يُسمّى "يوم توحيد القدس". ورفع المقتحمون الأعلام الإسرائيلية ولافتات دعائية، مدّعين أنهم "يحررون" الموقع، في خطوة ترمي إلى تحويل المقر السابق للوكالة إلى موقع استيطاني جديد، ضمن مساعٍ ممنهجة لتغيير الطابع الديموغرافي والسياسي في المدينة.

تشير هذه التطورات المتلاحقة إلى سعي واضح من جانب دولة الاحتلال إلى إنهاء وجود الأونروا في القدس، كجزء من خطة أشمل لإعادة تعريف وضع اللاجئين الفلسطينيين، وإزاحة القضية من على جدول المؤسسات الدولية، في تجاهل صارخ للقرارات الدولية ولحقوق الإنسان.

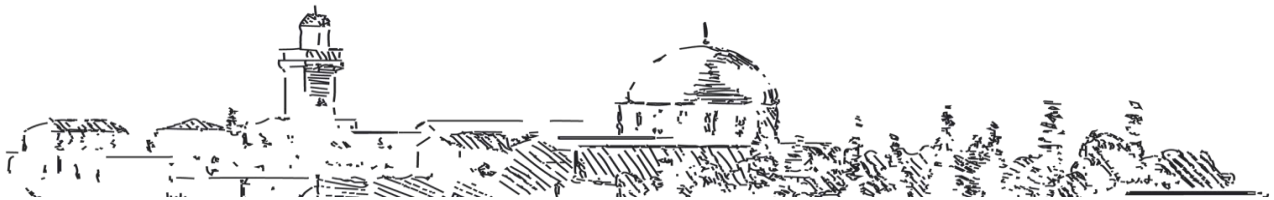

استهداف المكتبات

شهدت مدينة القدس المحتلة تصعيدًا خطيرًا من قبل سلطات الاحتلال، يستهدف بشكل ممنهج المكتبات، في محاولة واضحة لطمس الهوية الوطنية الفلسطينية. فمنذ مطلع شهر شباط 2025، داهمت قوات الاحتلال عددًا من المكتبات في القدس، تحت ذرائع واهية مثل بيع "كتب تحريضية"، وفرضت إجراءات قمعية بحق أصحابها، شملت الاعتقالات، والإغلاق القسري، والمصادرة.

وتعتبر هذه الهجمة امتدادًا لحرب الاحتلال على المنهاج الفلسطيني، لكنها لم تعد تقتصر على المدارس والعملية التعليمية، بل توسعت لتشمل الرواية التاريخية، والثقافة، والذاكرة الجماعية الفلسطينية. فالكتب التي يستهدفها الاحتلال ليست سوى كتب تاريخية ووطنية، تتحدث عن فلسطين، والنكبة، والمقاومة، والهوية، ما يعكس مخاوف الاحتلال من كل ما يعزز الوعي والانتماء الوطني.

الانتهاكات الموثقة بحق المكتبات:

2 شباط: اعتقال هشام العكرماوي، مالك مكتبة القدس، لمدة 11 يومًا، قبل الإفراج عنه بشرط الحبس المنزلي، وفرض إغلاق المكتبة لمدة شهر.

10 شباط: اعتقال الشقيقين محمود وأحمد منى، مالكي المكتبة العلمية في شارع صلاح الدين، بعد اقتحام المكتبة ومصادرة عدة كتب.

مقهى القدس الثقافي في شارع صلاح الدين الأيوبي بالقدس أحد فروع المكتبة العلمية التي تعرضت لاقتحام قوات الاحتلال

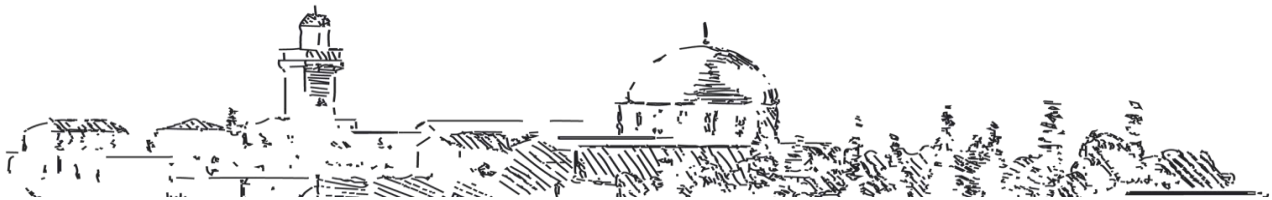

الحواجز كأداة تهويد: عزل جغرافي ودفع نحو الهجرة

تشهد محافظة القدس المحتلة خنقًا ممنهجًا بفعل شبكة الحواجز العسكرية التي تقيمها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، والتي بلغ عددها نحو 85 حاجزًا ونقطة تفتيش دائمة ومؤقتة – آخرها نُصبت على مدخل عناتا الشرقي ومنفذي بلدة حزما شمال شرق القدس خلال حزيران – تتوزع في محيط المحافظة، وتشمل بوابات حديدية، وسدات ترابية، وفتحات في الجدار الفاصل. وتشكّل هذه الحواجز إحدى أبرز أدوات الاحتلال في فرض السيطرة العسكرية على المدينة وضواحيها، وعزلها عن امتدادها الطبيعي في الضفة الغربية.

ومنذ السابع من تشرين الأول 2023، صعّدت سلطات الاحتلال من إجراءاتها وبطشها على هذه الحواجز، مستغلة حرب الإبادة على أبناء شعبنا وتصاعد التوتر الإقليمي، خاصة المواجهة مع إيران، حيث حوّلتها إلى نقاط خنق حقيقي لحياة المقدسيين والفلسطينيين القادمين إلى المحافظة. فقد أُغلق عدد كبير من الحواجز كليًا أو جزئيًا لساعات، مع فرض تفتيش مهين، وتقييد الحركة، خاصة في أوقات الذروة.

وشهدت هذه الحواجز خلال الشهور الماضية عشرات الحالات التي اضطر فيها المواطنون لقضاء الليل حتى الصباح داخل مركباتهم، بانتظار السماح لهم بالعبور، خصوصًا على حاجزي جبع والكونتينر، حيث بقيت صفوف السيارات والمواطنين عالقة، دون أي مبرر سوى العقاب الجماعي والضغط النفسي.

ولا تقتصر وظيفة هذه الحواجز على تقييد حركة الفلسطينيين، بل تمتد إلى أهداف تهويدية، أبرزها: تفتيت النسيج الجغرافي والديمغرافي للقدس، ودفع المقدسيين نحو الهجرة القسرية، والتحكم بالحياة الاقتصادية والاجتماعية، وتسهيل حركة المستعمرين وربط المستعمرات بالقدس المحتلة وببعضها البعض.

كما تُستخدم هذه الحواجز كأداة بطش أمني، إذ تُسجَّل باستمرار حالات اعتقال تعسفي، وإخضاع المارة لتفتيش جسدي وإهانات لفظية، بما في ذلك النساء والأطفال وكبار السن. وفي بعض الحالات، تُجبر النساء على خلع جلابيبهن للتفتيش، ويُحتجز المواطنون لساعات في ظروف مذلّة.

ليست هذه الحواجز مجرد مواقع أمنية، بل بنية عنصرية تُكرّس نظام الفصل والتفرقة، وتحوّل حياة المقدسيين إلى معاناة دائمة، وتمنعهم من الوصول الحر إلى أماكن عبادتهم، وأعمالهم، ومدارسهم، وحتى مشافيهم. ومع كل تصعيد، تتحوّل هذه الحواجز إلى أدوات حصار، تعزل المدينة عن نفسها ومحيطها، في خرق واضح لحرية التنقل والعيش الكريم، المكفولين بالقانون الدولي الإنساني.

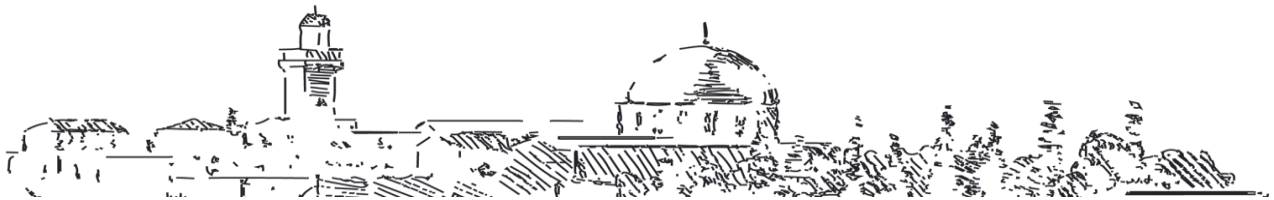

الاحتلال يستهدف الحضور المسيحي في القدس

شهدت مدينة القدس المحتلة خلال النصف الأول من عام 2025 تصعيدًا خطيرًا في سياسات الاحتلال الإسرائيلي ضد الوجود المسيحي في المدينة المقدسة، من خلال القيود الممنهجة، والاعتداءات المتكررة، والإجراءات القمعية التي طالت الحريات الدينية والمناسبات الدينية المسيحية.

في 13 نيسان، منعت سلطات الاحتلال آلاف المسيحيين الفلسطينيين القادمين من محافظات الضفة الغربية من الوصول إلى مدينة القدس للمشاركة في إحياء "أحد الشعانين"، من خلال فرض إجراءات عسكرية مشددة على الحواجز المحيطة بالمدينة القديمة. وقد صرّح الأب إبراهيم فلتس، نائب الرئيس العام لحراسة الأرض المقدسة، أن الاحتلال لم يصدر سوى 6 آلاف تصريح من أصل نحو 50 ألف مسيحي في الضفة الغربية، مما حال دون مشاركة الغالبية في الصلوات والاحتفالات. وأكد أن الكنائس قررت للعام الثاني على التوالي إلغاء مظاهر الاحتفال بعيد الفصح والأسبوع المقدس، واقتصرت الشعائر على إقامة الصلوات، في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة منذ 7 تشرين الأول 2023.

وفي 19 نيسان، ومع حلول "سبت النور"، فرضت سلطات الاحتلال طوقًا عسكريًا واسعًا على البلدة القديمة في القدس، ومنعت عشرات العائلات الفلسطينية من الوصول إلى منازلها، واعتدت على عدد من المواطنين عند باب الجديد. وشهدت أزقة البلدة القديمة ومحيط كنيسة القيامة انتشارًا مكثفًا لقوات الاحتلال، التي أعاقت وصول المصلين، ومن بينهم القاصد الرسولي وممثل الفاتيكان لدى دولة فلسطين، المطران أدولفو تيتو يلانا. وأكد الصحفي المقدسي رافي غطاس من ساحة الكنيسة أن عدد عناصر شرطة الاحتلال فاق عدد المصلين، وتم الاعتداء على المحتشدين داخل الكنيسة، في مشهد يؤكد القمع المنهجي الذي يطال الطقوس الدينية المسيحية في القدس.

وفي 3 حزيران، تكررت الانتهاكات الممنهجة ضد الرموز والمقدسات المسيحية، حيث أقدم مستعمر إسرائيلي متطرف على البصق باتجاه كنيسة في الحي الأرمني، في اعتداء سافر يعكس حالة الإفلات من العقاب والتغاضي الرسمي عن الاعتداءات المتكررة على الطوائف المسيحية في المدينة.

وفي تصعيد غير مسبوق، أغلقت قوات الاحتلال في 13 حزيران كنيسة القيامة بالكامل أمام المصلين المسيحيين والسياح لمدة 12 يومًا، بحجة الأوضاع الأمنية المرتبطة بالتصعيد الإقليمي مع إيران.